سرج ميلانو

الفقر في البلدان الغنيّة

تعريب : نخلة فريفر



الفقر في البلدان الغنية

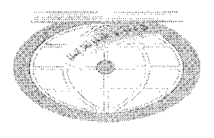
* **الفقر في البلدان الغنية.**
* تأليف: **سيرج ميلانو.**
* تعريب: **نخلة فريفر.**
* الطبعة الأولى: 1405 و. ر. / 1995 م.

* الناشر: **الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.**
□ العنوان: الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى،
ص. ب 921 سرت ـ هاتف / 6363170 - 6363174/.
* **رقم الإيدع:** 95/1958 دار الكتب الوطنية ـ بنغازي.

سرج ميلانو

الفقر في البلدان الغنية

تعريب: نخلة فريفر



الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان

المحتويات

القسم الثاني
صُـوَر الفقر

القسم الثالث
القراءات الاقتصادية للفقر

القسم الرابع
سياسات الكفاح ضد الفقر

مدخـــل

إن هذا المؤلَّف مخصّص للفقر في البلدان الغنيّة، أي للفقر في أوروبا الغربية وفي أميريكا الشمالية، بشكل أساسي. لقد اخترنا تحديد بعض المعالِم. واقتراح بعض التعريفات، وعرض بعض المناهج، ومناقشة بعض النظريات، وتقديم بعض المجادلات، كل هذا من أجل تنوير القارىء حول كل ما يقال ويُفعل في ميدان الفقر.

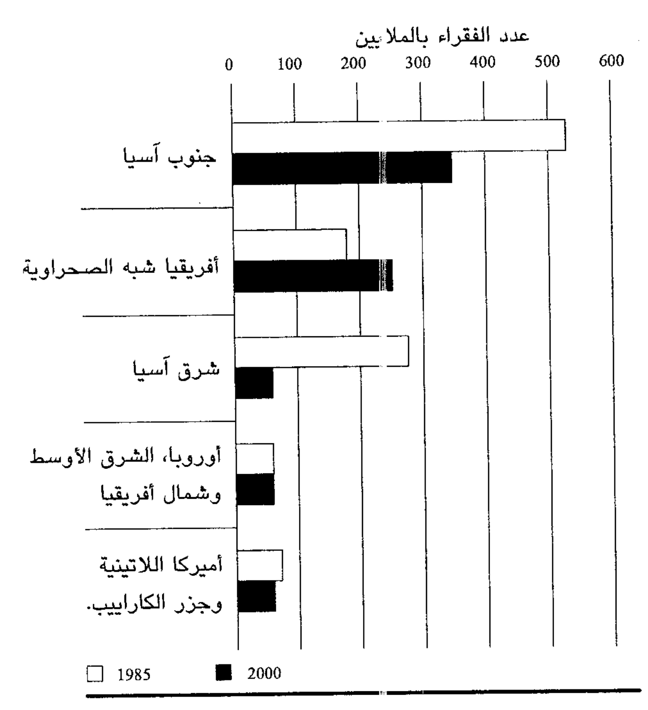
لقد قُدّم للمعالجات المطروحة ضمن دفّتي هذا الكتاب بلمحات سريعة حول الفقر في التاريخ، على الأقلّ التاريخ الغربي؛ لكن ما لم نتطرّق إليه في هذا الكتاب، ما لم نعالجه هو الفقر في بلدان العالم الثالث وفي البلدان الإشتراكية السابقة.

تاريـخ

إن صور الفقر على مدى التاريخ الغربي معروفة جيّداً. إن الرؤية اللاهوتية للفقير، التي سادت حتى نهاية القرون الوسطى تعقبها التمثّلات العلمانية عن الفقير الرديء، الفقير المتسوّل من القرن السادس عشر حتى القرن السابع عشر، ثم تبرز صورة الشعب الفقير من نهاية القرن السابع عشر حتى بداية الثورة الصناعية، ويحلّ محلّ هذه الصورة صورة العامل، عامل الطبقات الخطرة التي وصفها لويس شوفاليه Louis Chevallier على مدى

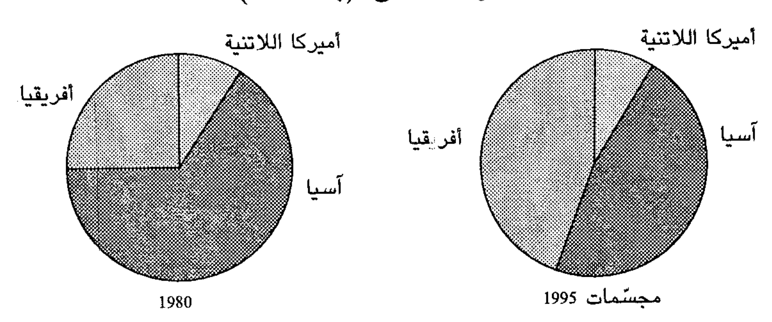
الفقر في البلدان الغنية

1985 و2000



المصدر: البنك الدولي، تقرير حول التنمية في العالم 1990، 1991.

الفقر المطلق (بالمنطقة)



القرن التاسع عشر. أمّا في القرن العشرين، فإن وجوه الفقر متعدّدة، فهناك فقراء العالم الثالث، وفقراء البلدان الغنيّة وفقراء البلدان الإشتراكية السابقة.

لقد زاد فيليب ساسيه Philippe Sassié هذا الطرح غنىً في مؤلّفٍ صدر حديثاً بعنوان مثير ولكنه معبّر: استمرار الفقراء، تاريخ موضوعة سياسية، القرن السادس عشر ـ القرن العشرون. يقول المؤلّف «إن الفعالية الكبرى لموضوعة الفقر تكمن في كونها تُخرج إلى الملأ هذه الطروحات الثلاثة الكبرى، طروحات الحياة الإجتماعية، وهي وجهات النظر إلى النظام والمنفعة والهِبَة. . . أفلا يشكّل الكلام على الفقر الوسيلة الأكثر واقعية لاستخلاص جمالية معيّنة من حياة الجماعة، وهي جمالية ناجمة عن التناغم بين العلامات الثلاث التي قد تشكّلها المستلزمات الثلاثة؟».

إننا ندرك مدى الفائدة من طرح كهذا يركّز على ما يسمح الفقر بقوله أكثر مما يركّز على ما يقال حول الفقر. ونجد الطرح نفسه لدى فلاڤيو بارونسيلّي Flavio Baroncelli، الذي، ضمن مقالة كتبها في العام 1981، يطلعنا على تحليل دقيق عن التقرير الذي خصّصه جون لوك John Locke للفقر. إنه تقرير غير مقدّر، أو لنقل إنه مجهول من معظم المؤلفين، وهو التقرير الذي يبدو أن جون لوك يعيب فيه بطالة الفقراء، لكنه في الحقيقة يتّهم البطالة العامّة. فالفقر، لدى ساسِيَه كما لدى بارونسيلّي، هو المكان الذي منه تتكشّف حقيقة المجتمع بكامله.

فلنتابع فيليب ساسِيه كي نطّلع بدقّة على التطوّر التاريخي للفقر من القرن السادس عشر حتى أيامنا هذه.

من همّ الفقراء؟

إن عودة الإهتمام، التي استفادت منها التنمية البشرية منذ عدّة سنوات، أدّت إلى تكثيف البحث حول الفقر. إننا نقدّم هنا موجزاً عن بعض الوقائع البارزة.

أولاً: يمكن القول إن الناس الفقراء لا يشكّلون فئة متجانسة. فالمحرومون من مدّة طويلة، المحرومون المزمنون يعيشون على هامش المجتمع وفي حالة فاقة مدقعة. والحالات الحصرية تكمن في فقراء المناسبات، أي العاطلون الموسميون عن العمل. والفقراء الجدد همّ الضحايا المباشرة لضبط السنوات ضبطاً بنيوياً، مثلاً الموظّفون والشغّيلة المفصولون من الصناعة.

ثانياً: يعيش أكثر من مليار شخص في حالة الفقر المطلق في العالم الثالث. ففي آسيا يعيش نسبة 64٪ من محرومي العالم النامي، وفي أفريقيا نسبة 24٪، وفي أميركا اللاتينية وجزر الكاراييب 12٪. إنما تجدر الإشارة إلى أن الفقر يتطوّر بسرعة فائقة في أفريقيا، حيث ارتفع عدد المحرومين المطلق إلى نسبة الثلثين في الحقبة الممتدّة بين 1970 ـ 1985.

ثالثاً: إن ثلاثة أرباع فقراء العالم النامي يعيشون في المناطق الريفية. إلاّ أن الفقر ينحو حالياً إلى التعايش في المدينة (بإيقاع 7٪ سنوياً)، بسبب تطوّره السريع في أحياء الصفائح وفي مناطق السكن العشوائية في المدن.

رابعاً: يمكن القول إن هناك عروة وثقى بين الفقر والمحيط، إذ ثلاثة أرباع فقراء العالم النامي، تقريباً، يعيشون في مناطق سريعة العطب بيئوياً، وذات مخزون زراعي ضعيف. ونظراً للنقص في الأشغال وللنقص في إمكانيات كسب مداخيل خارج الزراعة، يزداد بوار المحيط، ونتيجة لذلك يتفاقم الفقر باستمرار.

خامساً: الرجال والنساء ليسوا سواسية أمام الفقر. فنسبة كبيرة من المنازل الفقيرة تديرها النساء، وخاصة في أفريقيا الريفية وفي مدن الصفائح في ضواحي المدن، في أميركا اللاتينية. فالإناث في المنزل الفقير هنّ في الغالب محرومات بالنسبة للذكور، وذلك عائد إلى الفروقات القائمة على التمييز بين الجنسين، في توزيع الأطعمة والمنافع الأخرى. ففي أفريقيا تنتج النساء بنسبة 75٪ من الغذاء، غير أنهن يعشن في فاقة أعظم من فاقة الرجال.

المصدر: البنك الدولي، تقرير حول التنمية في العالم 1990، 1991.

● من 1500 إلى 1650، لم يكن الفقر قد تجرّد من بُعْدِه الديني، لكنه أصبح موسوماً بالأزمنة الجديدة. كان يُنْظَرُ إليه في أوروبا على أنه فوضى: فوضى مدنية يخلقها التسوّل؛ فوضى خُلُقية يخلقها كسلُ المتسوّل وبطالتُه. إن فوضى الفقراء هي فوضى العالم. في تلك الحقبة، إلتزمت السلطات العامّة، ليس بمجازاة معايب الفقراء وجرائمهم فحسب، بل التزمت أيضاً، وبشكل أساسي، بردّ الفقر إلى ذاته، بإرجاعه إلى حقيقته، عن طريق حجره لإعادته إلى بعده اللاهوتي.

بالمقابل كنا نرى أن الفقير الحقيقي يُساعَد، وهكذا يتوافق الإحسان مع النظام العام. فاضطلعت المؤسسات الخيرية المحسنة بمهمة التمييز بين الفقراء الأشرار والفقراء الطيّبين. وترجمت إرادة وضع حدّ نهائي للفوضى، كما تجلّت إعادة تنظيم الأعمال الخيرية بوضع الفقراء ضمن مجالات العمل. وأصبح العمل النافع واجباً على الفقراء.

● من 1650 إلى 1800، في هذه الحقبة ما زال الفقير يوحي بالإنسان الهامشي الخطر، الكسول والخامل، لكن الفقراء أصبحوا تدريجياً إناساً يعملون ويكدّون، لكنهم يقعون في البؤس نتيجة المجاعات المتواترة. وتكوّنت ببطء صورة إيجابية عن الفقر، ناتج مشوب بإرادة الإثراء، وهي الصورة التي تدفع إلى محاربة البؤس أكثر مما تدفع إلى اتهام الفقراء؛ كما هي ناتج مغلّف بالعقلانية يدفع إلى الإعتراف بأن الأكثر نفعاً هو أيضاً الأكثر فقراً: الحرفيّون، العمّال، الفلاحون، وتدريجياً استبدل الحقّ بالعمل بالحقّ بالصَدَقَة، وأصبحت معونة الفقراء في العام 1789، دَيْناً مقدّساً على المجتمع.

تبدّل النسبة العائدة للفقر والفقراء

الحقبة التاريخية	التمثّلات	المواقف	الردود	الوظائف
بداية العصر اليهودي المسيحي	فقراء متساوون بالكرامة مع الأغنياء	مساواة	مساعدة اقتصادية لكن فرض المبادلة	وظيفة ظاهرة: اندماج اجتماعي وظيفة كامنة: الحفاظ على كرامة الفقير
القرون الوسطى السحيقة	فقراء يسوع المسيح	الاعتراف بالفقير واحترامه	صدقة فردية	وظيفة ظاهرة: السماح بالبرّ والإحسان وظيفة كامنة: تبعية الفقير وظيفة رمزية: فقراء متشفّعون لدى الله
القرنان الرابع عشر والخامس عشر	فقراء حقيقيون وزائفون الجماعة السريّة للشحّاذين	مساعدة الفقراء الحقيقيين ارتياب، تخلّي عن المزيّفين ومعاقبتهم	محاربة التسوّل فرز الفقراء الحقيقيين عن المزيّفين	و.ظ: مساعدة الحقيقيين، طرد المزيّفين و.ك. محاربة جماعة المتسوّلين و.ر. فقراء مزيّفون، تدنيس
القرن السادس عشر	صورة ساقطة الفقراء خطرون	خوف مراقبة	تنظيم من قبل البلديات وسم الفقراء الحقيقيين صدقة عامة قمع التسوّل	و.ظ: النظام الإجتماعي، محاربة العادات السيئة و.ك: الإشراف على عمل البرّ دمغ الفقراء و.ر: الفقر المشين
القرن السابع عشر	الفقراء «المفسدون» الفقراء «المخجلون»	تلقين مساعدة	عزل زيارة، عناية، مساعدة	و.ظ: تلقين التعليم المسيحي، مساعدة بواسطة العمل و.ك: الغاء الخطر الذي يمثّله المتسوّلون، يد عاملة مجانية و.ر: محاربة الشرّ والشيطان و.ظ: مساعدة البؤس «غير المستحق» و.ك: مشاعر تضامن بيديها الذين يساعدون

القرن الثامن عشر	الفقراء المتسوّلون: جانحون الفقراء ضحايا المجتمع	إطّراح، إبعاد الإعتراف بحقوق الفقراء	قمع حق الإنسان والمواطن	و.ظ: قمع التسوّل والتشرّد و.ك: محاربة الطبقات الخطرة و.ظ: اعتراف بالفقراء كمواطنين و.ك: تسييس الفقر و.ر: الفقراء ضمير الأغنياء الطالح
القرن التاسع عشر	الفقراء: طبقة خطرة الفقراء: ضحايا قاصرة	خوف أبوّة	قمع رعاية	و.ظ: تأطير و.ك: مراقبة الحركات و.ظ: تعليم و.ك: تقييم غير الفقراء و.ر: الفقراء، ضمير الأغنياء الصالح
بداية القرن العشرين	غير محظوظين ضحايا	إعتراف إضطلاع	حماية اجتماعية	و.ظ: تغطية الأخطار الإجتماعية و.ك: تبعية تجاه الدولة ـ العناية سلم اجتماعي
نهاية القرن العشرين	فقراء «جدد»	«نمو داخلي» إقصاء	تصدّق فردي عدم التزام الدولة نداء للإحسان العام	و.ظ: مساعدة وإطعام الفقراء، «الجدد» و.ك: عدم تجريم، تماسك اجتماعي و.ر: كبش محرقة الأزمة؟

المصدر: لوحة مستوحاة من مقالة هينترماير Hintermeyer ، «تطوّر الفقر وتطوّر دلالته الإجتماعية» في مجلّة كلام ومجتمع، 1982. العدد 3و4.

إتساع الفقر في البلدان الغنيّة في 1985

المنطقة	في غاية الفقر			الفقراء (بمن فيهم الذين في غاية الفقر)			الدلائل الإجتماعية		
	العدد (بالملايين)	المؤشر العددي للفقر (نسبة مئوية)	المؤشر الحجمي للفقر	العدد (بالملايين)	المؤشر العددي للفقر (نسبة مئوية)	المؤشّر الحجمي للفقر	وفيات الأقلّ من 5 سنوات (بالآلاف)	معدّل الحياة (بالسنوات)	معدّل الدراسة الصافي في الابتدائي (نسبة مئوية)
أفريقيا شبه الصحراوية	120	30	4	180	47	11	196	50	56
شرق آسيا	120	9	0،4	280	20	1	96	67	96
الصين	80	8	1	210	20	3	58	69	93
جنوب آسيا	300	29	3	520	51	1	172	56	74
الهند	250	33	4	420	55	12	199	57	81
شرق أوروبا	3	4	0،2	6	8	0،5	23	71	90
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	40	21	1	60	31	2	148	61	75
أميركا اللاتينية وجزر الكاراييب	50	12	1	70	19	1	75	66	92
مجموعة البلدان النامية	633	18	1	1116	33	3	121	62	83

ملحوظة: إن عتبة الفقر بالدولار للعام 1985 كانت 275 دولاراً للفرد في السنة بالنسبة للناس الذين هم في غاية الفقر و370 دولاراً للشخص وفي السنة بالنسبة للفقراء.

إن مؤشّر الفقر، المؤشّر العددي يتحدّد كنسبة مئوية للسكان الذين يتموقعون تحت عتبة الفقر. فالحدود السفلى والعليا لفسحات 95٪ فسحات الثقة، الواقعة من هذه الجهة أو تلك من التقديرات المتعلّقة بمؤشّرات الفقر العددية هي التالية: 19،76 بالنسبة لأفريقيا شبه الصحراوية؛ 21،22 بالنسبة لشرق آسيا؛ 50،53 بالنسبة لجنوب آسيا؛ 7،10 بالنسبة لشرق أوروبا؛ 13،51 بالنسبة للشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية؛ 14،30 بالنسبة لأميركا اللاتينية وجزر الكارايبب؛ 28،39 لمجموع البلدان النامية.

ويتحدّد المؤشّر للفقر كونه العجز الشامل لدخل الفقراء المعبّر عنه بالنسبة المئوية للإستهلاك الإجمالي. إن معدّلات وفيات الأقلّ من 5 سنوات ترتبط بالفترة 1980 ـ 85، باستثناء حالة الصين وجنوب آسيا، إذ الفترة تمتدّ من 1975 ـ 1980.

المصدر: البنك الدولي والأمم المتحدة،
معطيات 1989 ومعطيات هيل وبابلاي 1988 (وثيقة مرجعية).

الفقراء في أوروبا الشرقية خلال سنوات الأزمة

إن تطوّر الفقر في أوروبا الشرقية في الثمانينات كانت تكبح جماحه الأحداث الماكرو - إقتصادية. فالضعف في البنيات كان يحتجب، كما في العديد من البلدان المستدينة بكثرة، وراء تضخم ديون السبعينات. والترسيمتان اللتان نثبت؛ يرسمان تطوّر الفقر في كل من بولونيا ويوغوسلافيا. ففي الحين الذي كانت بولونيا ما تزال بلداً ذات اقتصاد مخطّط، كانت يوغوسلافيا تطبّق، منذ الخمسينات، النموذج اللامركزي في سياستها الإشتراكية. فالإجراءات المتّخذة لكبح الطلب، التي ترافقت مع محاولات خجولة للتقليل من الإعانات المالية، أدّت إلى خفض المداخيل الفعلية لعمّال المدن في كلا البلدين وعزّزت البطالة في يوغوسلافيا. غير أن الاستثمارات كانت قد تراجعت بشكل كبير، مما ساهم في حماية المستوى العام للاستهلاك الخاص. لكن المداخيل الزراعية انخفضت بشكل أقلّ بسبب التعديلات التي أدخلت على معدّلات الصرف (وخاصة في يوغوسلافيا)، وكذلك لكون أفراد الأسر الزراعية يسهل عليها الوصول إلى «السوق الثاني»، السوق الذي يعمل خارج إطار الأسواق الرسمية.

لقد ازداد الفقر بشكل هائل في المدن. وانخرطت بعض بلدان أوروبا الشرقية على طريق الإصلاحات منذ الثمانينات، لكن الإجراءات الأكثر جذرية اتخذت في التسعينات أو اضطرّت الأنظمة لمواجهتها في التسعينات. وانضافت هذه المبادرات إلى تورات سوق اليد العاملة في المدينة. فاضطرّ القطاع العام إلى إلغاء عدد كبير من الأعمال، والقطاع الخاص، الذي كان يتطوّر بسرعة، كان ما يزال ضيّقاً. وطرحت الإعانات المادية مشكلة رئيسية: في العام 1988، كانت هذه الإعانات تشكّل 14٪ من الناتج المحلّي الصافي في بولونيا، و12٪ في هنغاريا، و9٪ في يوغوسلافيا. وأصبحت المهمّة كبيرة. مع ذلك، إن مبدأ التدخّل الفعّال والسريع على مستوى التوجّهات الكبرى، المترافق مع إجراءات صقل الإستهلاك، ما يزال مفيداً بالنسبة لهذه البلدان.

• في القرن التاسع عشر، الذي تميّز بالتصنيع، عادت صورة الفقر سلبية. وتحوّل الفقر إلى ظاهرة جماهيرية، وصفها ماركس تحت سمات البروليتاريا. فأصبح الفقير مجدّداً الفقير الرديء، غير نافع لأنه قابل للتبادل، ونافع فقط عندما يكون فاضلاً. ولم تعد المعونة حقاً واجباً، بل أصبحت صدفوية. وأصبح الفقير ينتمي إلى الطبقات الخطرة.

• أما في القرن العشرين، فإن الفقر غاب لمدة طويلة عن الخطابات، وذلك عائد بالطبع إلى الحربين العالميتين. لكنه في النصف الثاني من القرن العشرين، اتخذ ثلاثة وجوه: وجه الفقر المطلق لجماهير بلدان العالم الثالث، وجه الضعف المعمّم لمستويات الحياة في البلدان الإشتراكية، ووجه المحروم في المجتمعات الغنيَّة.

جغرافيا

• العالم الثالث: «العالم الثالث موجود... إنها الأفواج الحاشدة من الجوع». هذه الصورة الأخّاذة، التي كتبها إدمون جوڤ Edmond Jouve، أحد الأخصائيين في أفريقيا، تعطي فكرة صريحة عن بُعد الظاهرة: إن الفقر في بلدان العالم الثالث هو فقر جماهيري مطلق يطرح مشكلة التنمية.

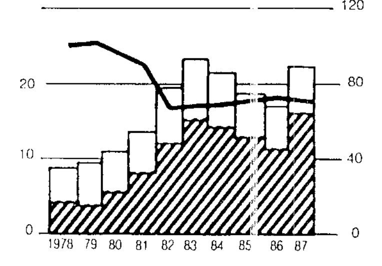
إن تقرير البنك الدولي حول التنمية في العالم، تقرير العام 1990، خصص للفقر في البلدان النامية. من خلال هذا التقرير نعلم أن الفقر المطلق طاول أكثر من مليار شخص في العام 1985، أي شخص على ثلاثة في العالم النامي، يعيش بأقل من 370 دولاراً في السنة. من بين هؤلاء الفقراء، هناك 630 مليوناً

الفقر والأجور في بولونيا وفي يوغوسلافيا

بولونيا

انعكاس الفقر (٪)

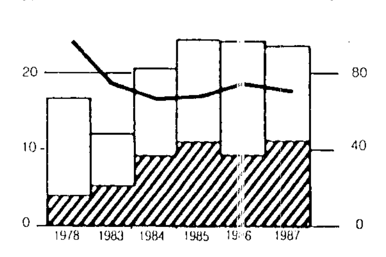
الأجرة الفعلية (1978 = 100)



يوغوسلافيا

إنعكاس الفقر (٪)

الأجرة الفعلية (1978 = 100)



▨ الأجرة في المدينة ☐ الوسط الريفي — الوسط المديني.

ملحوظة: بالنسبة لبولونيا، إن الأجور قد صحّحت في 1980 وفي 1981، فتخلّصت من نقص الحصول على الموادّ الإستهلاكية.

المصدر: البنك الدولي، ميلانوفيك Milanovic **وپوزاراك** Posarac .

يعيشون في غاية الفقر، أي إن هناك شخصاً على خمسة أشخاص يعيش بأقلّ من 200 دولارٍ في السنة، إنما يكفي أن تحوّل البلدان النامية 1٪ (واحد بالمئة) من استهلاكها العام حتى تنتزع الناس من مستوى غاية الفقر، وأن تحوّل 3٪ حتى ترفع كل الناس فوق مستوى عتبة الفقر.

فالفقر غير متساوٍ في التوزيع على الصعيد الجغرافي؛ إذ قرابة نصف فقراء العالم يعيشون في جنوب آسيا، في حين أن عدد السكان الشامل فيه لا يشكّل سوى 30٪ من عدد سكان العالم. إن اتساع الفقر، داخل منطقة من مناطق العالم النامي، متغيّر كما هو متغيّر أيضاً داخل بلد معيّن، فالفقر يتمركز داخل المناطق الريفية ذات الكثافة السكانية (سهل غانج Gange في الهند) أو على العكس في المناطق الأشدّ فقراً (الساحل؛ أعالي هضاب الآند Andes).

إن الفقر يطال أكثر بعض فئات الناس: النساء، بشكل عام؛ والأطفال أيضاً، وخصوصاً الفتيات؛ والأقلّيات الأثنية. والدلائل الأكثر وضوحاً للفقر الجماهيري المطلق هي نسب الوفيّات الأكثر ارتفاعاً من أي مكان، خصوصاً وفيّات الأطفال البالغ عمرهم أقل من خمس سنوات (200 وفاة من كل 1000 طفل في الهند وفي أفريقيا)؛ كما إن معدّل الحياة عند الولادة هو أضعف من أي موضع آخر (50 سنة في أفريقيا شبه الصحراوية، 56 سنة في جنوب آسيا). هذه النسب والمعدّلات المؤثرة إنما التجريدية تعبّر تعبيراً سيّئاً عن حقيقة الفقر المعاشة: الجوع اليومي الذي يقضي كل سنة على 15 مليوناً من الأشخاص؛ المجاعات المتكرّرة

(1973 ـ 74، 1983 ـ 84، 1990 في الساحل، وفي أثيوبيا وفي بنغلادش)؛ سوء التغذية الذي يطال 30٪ من السكّان في الهند؛ قلّة التغذية المزمنة غير المنظورة إنما المدمّرة على المدى الطويل، التي تعيق نمو الشخص وتقلّص قدرته على التكيّف مع المحيط؛ البلوغ الصعب للعناية بالصحة، والحصول الصعب على المسكن (مدن الصفائح) وعلى التعليم. وتتفاقم هذه الأوضاع المأساوية عندما يكون البلد بحالة حرب أو عندما يُحكم على سكّان بلد بالهجرة والتشرّد (الفلسطينيون، الأكراد).

يمكن القول إن التخلّف، وما فقر الجماهير المطلق سوى التعبير عنه على الصعيد الفردي، هو عار الحاضر، كما كانت المسألة العمّالية عارَ الأمس. هذا صحيح بالمعنى الدلالي لكلمة عار؛ والأمر صحيح أيضاً بالنسبة لمعناها العامّي المبتذل: إن الشروط الداخلية لممارسة السلطة في بعض البلدان النامية كما العلاقات الاقتصادية الدولية التي تنظّم في الغالب لمصلحة البلدان الغنيّة أو لمصلحة بعض الفئات في البلدان الغنيّة، هذه الشروط والعلاقات هي الأسباب الحقيقية للتخلّف أكثر مما هي العوامل والعوائق الجغرافية والمناخية أو الديمغرافية.

القسم الأوّل
المناهج

إن فيض الكلمات المستخدمة لذكر الفقر يعبّر عن تعدّدية وجهات النظر المشروعة، (الفصل الأوّل) كما يعبّر عن طابع الظاهرة غير المدرَك (الفصل الثاني). إن الفقر، عالمياً كان أم نسبياً، كان موجوداً على الدوام، وما زال موجوداً في كل مكان من العالم، غير أن الكلام على الفقر، لا يعني أنه ذاته في كل مكان. غنيّ عن القول إنه، للكلام على الفقر دون لُبس في البلدان الغنيّة، ينبغي أن نبذل جهداً كبيراً لتحديده (الفصل الثالث).

أغنيٌّ أم فقير؟

يكون الإنسان غنيًّا أو فقيراً، حسب الوسائل التي يملك للحصول على حاجاته، ومباهجه ومتعه في الحياة. لكن ما إن تمّ إرساء التقسيم في كل فروع العمل، حتى أصبح الإنسان لا يستطيع أن يحصل مباشرة، من خلال عمله، إلاّ على جزء يسير للغاية من كل هذه الأمور: ينبغي عليه أن يتوقّع من عمل الآخرين الجزء الأكبر من كل هذه المباهج؛ هكذا قد يصبح ثريًّا أو فقيراً، حسب كميّة العمل التي يقدر أن يطلبها أو التي يصبح فيها بحالة قدرة على شرائها.

المصدر: سميث، غنى الأمم

سوف أطلق تسمية غنى على الأشياء المادية الضرورية، والمفيدة للإنسان أو المستدبّة لديه، الأشياء التي يخصّصها، إرادياً، الأفراد أو الأوطان للحاجات التي يحسّون بها. فالتحديد للغنى كما أوردناه يتضمّن تقريباً كل الأشياء التي تقع عادة تحت ناظرينا، عندما نتكلم على الغنى؛ وهذا ما يشكّل فائدة كبرى، ما دمنا نستخدم هذه الكلمة في لغتنا العادية، كما سيشكل جزءاً من مفردات لغة الاقتصاد السياسي.

إذاً قد يصبح البلد غنيًا أو فقيراً، حسب وفرة أو ندرة الأشياء المادية المزوّد بها، بالنسبة لاتساع مساحة أرضه؛ وقد يصبح شعبٌ غنياً أو فقيراً، حسب وفرة أو ندرة هذه الأشياء ذاتها، بالنسبة لعدد السكّان.

المصدر: مالتوس، مبادئ الاقتصاد السياسي.

الفصل الأول

إدراكات الفقر

ما هي الكلمات التي تتحدّث عن الفقر؟ هل هي فئات بسيطة من الكلمات المتسلسلة؟ هل هي تعبير عن التعاسة؟ عن موقف نحو الآخرين؟ عن حكم أخلاقي؟

لنذكر بعض المرادفات: الحاجة، الفاقة، العسر، العَوَز، القلّة، الحرمان، الإجتياح... ولنذكر أيضاً بعض الكلمات المضادّة: الغنى، الثروة، الوفرة، اليسر، الرخاء. ولنلاحظ الآن أن الصفة «فقير» إذا ما وضعت إلى جانب أسم تعبّر تارة عن التعجرف والإحتقار أو الإهانة: «نموذج فقير»، وطوراً عن شعور الشفقة أو الرحمة: «إنسان فقير». ولنسمع رجل الشارع (أو إنسان الأحياء الغنية) يتكلم على «أولئك الناس» عندما يودّ التدليل على الفقراء. ولنقرأ جول رومان Jules Romain في كتابه «إناس ذوات إرادة طيّبة» عندما يجعل بطله يقول: «لقد كنّا فقراء، لكننا لم نكن الفقراء». لقد استغنينا، شيئاً فشيئاً، عن مترادفات وتعابير عن الفقر وطرأت عليها تبدّلات دلالية.

1 ـ التبدّلات الدلالية.

إن معالجة موضوعة الفقر تذكّر، دون شك، بجملة پول ڤاليري Paul Valery الشهيرة: «إنها الكلمة الواضحة غاية الوضوح عندما نسمعها أو نستعملها في اللغة المتداولة ولا تسبّب أية

لا يرتبط الغنى بالقيمة. يكون الإنسان غنياً أو فقيراً، حسب وفرة الأشياء الضرورية أو وفرة المتع التي يمكنه الحصول عليها؛ هذه الأشياء التي تساهم أيضاً في مباهج مالِكِها، أكانت قيمتها التبادلية ضعيفة أو قويّة مقابل المال أو القمح أو العمل. فعندما يُخلط بين أفكار القيمة والغنى، بالادّعاء أنه بخفض كميّة السلع، أي بخفض الأشياء الضرورية للحياة أو المستحبّة، يمكن أن نزيد الغنى. فإذا كانت القيمة مقياسَ الغنى، وقد لا نستطيع إنكار هذه القضية، إذ ندرة الأشياء تزيدها قيمة. لكن إذا كان آدم سميث على حقّ، إذا كان الغنى يتكوّن من الأشياء الضرورية والمستحبّة، في هذه الحال، لن يزداد الغنى إذا أنقصنا هذه الأشياء.

لهذا السبب قد يمكننا القول عن بلدين يملكان كمية متساوية من كل الأشياء الضرورية والمفيدة للحياة أو المستحبّة، إنهما غنيّان بالتساوي، غير أن قيمة غناهما ترتبط بالسهولة المقارنة أو الصعوبة المقارنة التي بهما ينتجان هذه الثروات.

المصدر: ريكاردو، مبادىء الإقتصاد السياسي والضريبة، باريس، كالمان ليفي 1970.

صعوبة، وعندما تدرج جملة عادية تصبح بسحر ساحر كلمة محيّرة، وتُشيع مقاومة غريبة، وتحبط كل جهود تحديدها عندما نسحبها من موقعها لتفحّصها على حدة ونبحث عن معنى لها، بعد أن نجرّدها من وظيفتها الموقّتة».

كم من «الوظائف المؤقتة» تشغل كلمة الفقر إذا نظرنا إليها من خلال تنوّع الصفات التي تقترن بها أو الأسماء التي تستخدم كمعادل لها. ألا نتحدّث عادة عن الفقر المطلق، والفقر النسبي، والفقر التقليدي، والفقر الجديد، والفقر المستمرّ، والفقر المتكامل، والفقر المتعِب، والفَقر الكبير، والفقر العرضي، والفقر الهامشي، والفقر المانع، عندما نودّ التدليل على حالة، على وضعية، على شرط أو على نتيجة؛ ألا نتحدّث عن الافتقار، عن الإفقار (المطلق أو النسبي)؛ عن المنع، والتهميش عندما نشير إلى عمليات؛ إلا نتكلّم على القلّة، والعوز، والبؤس، والبروليتاريا الرثّة، والمبعدين، والطبقات الفقيرة، عندما نودّ استخدام أسماء معادِلَة؟ وبما أن لكل كلمة معناها، من اللازم الحرص على تمييز الكلمات: الفقراء، الفقر، الإفقار عن الكلمات: العرضية، المبعدون، الهامشيون؛ ويذهب بعض علماء الإجتماع إلى تعداد أربعة أوجه لإختلال الأمن الإجتماعي: الهشاشة الجماهيرية تهميش الجماهير، جمهور التهميش، والتهميش الجماهيري.

إن هذا السيل من المفردات والمصطلحات لا يمكن إلاّ أن يشدّنا، وعندها نتساءل إذا كانت هذه تعبّر عن تشوّش في المذاهب، وعن اندفاعة لفظية لدى بعض علماء الإجتماع. أم تعبّر ببساطة عن خواء في الفكر. لنصوغ الفرضية أن هذا السيل

أغنيٌّ أم فقير؟

إن الغنى، في المجتمعات التي يهمين فيها نمط الانتاج الرأسمالي، يَبين وكأنه «تراكم هائل من البضائع». لذا نعتبر أن تحليل البضاعة، الشكّل الأوّلي لهذا الغنى، هو نقطة الإنطلاق في ابحاثنا.

المصدر: ماركس، الرأسمال، باريس، غاليمار 1963.

إن الإنسان، حين يولد، يحمل معه إلى هذه الأرض حاجاتٍ ينبغي أن يشبعها، كي يستمر في العيش، ورغباتٍ تجعله يتوقّع سعادته من خلال بعض المُتَع والمباهج ومهارةً أو أهليةً للعمل تضعه في حالة إشباع هذه أو تلك. هذه المهارة هي مصدر غناه؛ كما أن رغباته وحاجاته تعطيه دفعاً للعمل. وكل أمر يعلي الإنسانُ شأنه، يكون مخلوقاً بمهارته، وكل ما يخلق ينبغي أن يستهلكه لإشباع حاجاته أو رغباته. **لكن بين لحظة الخلق**، بواسطة عمله، **ولحظة الاستهلاك**، عن طريق مباهجه، **قد يكون للشيء الذي يخصص لأستخدامه وجودٌ طويل الامتداد أو قصيره. هذا الشيء بالذات**، ثمرة العمل، المتراكمة وغير المستهلكة **هي التي تسمّى الغنى.**

قد ينوجد الغنى، ليس دون إشارة تبادل، أو دون مال فحسب، **بل دون أية أمكانية للتبادل**، أو **دون تجارة؛ من جهة أخرى نقول بأن الغنى لا يمكن أن ينوجد دون عمل، أو دون رغبات أو حاجات** ينبغي إشباعها. فلو افترضنا أن إنساناً تُرِك على جزيرة، فإن ملكية هذه الجزيرة بكاملها، وهو أمر لا ينازع فيه أثنان، لا تجعله غنيّاً، مهما كانت الخصوبة الطبيعة للأرض، ووفرة الطرائد التي تجوب غاباتها، وعدد الأسماك التي تتلاعب على شواطىء جزيرته، والمناجم التي تختبئ في

من الكلمات يعبّر على الأقلّ وفي الوقت عينه عن: **حقيقة مدرَكة بطرق مختَلفة**، وفق ما نسعى لمعرفته أو لعمله؛ وفق ما نشغل من مركز، مركز عالم أو مركز سياسي؛ **حقيقة يصعب الإحاطة بها**، تفلت منّا وتتحرّك؛ وقد يجوز القول فيها ما قاله الإقتصادوي ج. فينر J. Viner عن التخلّف: «إنه أشبه بزرافة، يسهل التعرّف عليها إنما يصعب تحديدها» (الفصل الثاني).

2 ـ السياسي والفقر

إن الإدراك الذي يمكن أن يكوّنه عن الفقر رجل الأعمال، أو رجل القرار، أو رجل السياسة، يرتبط بوضعه ضمن نظام السلطة والمصالح الذي يؤول على نفسه مهمة الدفاع عنه. لنتناول مَثَلَ الجمعيات الخيرية أو هيئات التضامن التي تحتكّ يومياً بالفقراء. فمعظم الجمعيات والهيئات الأكثر شهرة، المساعدة في كل شدّة ATD، النجدة الكاثوليكية (سيكور كاثوليك)، النجدة الشعبية (سيكور پوپيلير)، جيش السلام (آرميه دي سالو)، مطاعم الفؤاد (رستوران دي كير)، تتنافس لإقتسام الاعتمادات التي تخصّصها الدولة والتي تموّل بها أعمالها. فجمعية المساعدة في كل شدّة ـ العالم الرابع ترى الفقر من خلال فقرائها: الأسر الكبيرة، الفرنسية، التي تعيش في ضواحي المدن، خاصة في منطقة باريس. وتنظر جميعة مطاعم الفؤاد أيضاً للفقر، إنما لا تراه بنفس الرؤية؛ ويكثر في هذه الجمعية عدد المهاجرين الغرباء.

والآن لنركّز الإنتباه على أولى درجات سلّم العمل العام: فالكومون la commune تنظر إلى الفقر وتعتبره بمثابة سلسلة من

باطنها. بل قد يكون في أقصى درجات البؤس، وسط هذه الثروات التي تقدّمها له الطبيعة، وقد يموت حتى جوعاً. غير أن هذا الإنسان إذا استطاع أن يبقى، بمهارته وصنعته، على بعض الحيوانات التي تجوب الغابات حيّة، وإذا احتفظ بها وأبقاها لسدّ حاجاته المستقبلية، بدلاً من التهامها والقضاء عليها، وإذا نجح، خلال هذه الفينة، في تدجينها، وإذا استطاع أن يعيش من حليبها، وإذا ضمّها إلى عمله، وجعلها تتكاثر، عندها يبدأ في أن يصبح ثرياً، لأن عمله قد أكسبه ملكية هذه الحيوانات، وجعلها عملٌ جديدٌ آخرٌ داجنة. **إن مقياس غناه لن يكون السعر الذي يمكن أن يحصّله من خلال عملية التبادل، لأن التبادل مستحيل بالنسبة له، بل كثرة الحاجات التي باستطاعته إشباعها، أو، إذا شئنا، الوقت الذي خلاله باستطاعته أن يعيش من ثمرات كدّه، دون اللجوأ إلى عمل جديد.**

المصدر: سيسموندي، Sismondi ، مبادئ الاقتصاد السياسي الجديدة، باريس، مؤسسة العلوم الرياضية والاقتصادية التطبيقية، 1976.

المشكلات الواجب حلّها، وحلّها ذو مستوى عام أساساً ويفرض السِلْم الاجتماعي. وما يكشف بشكل حقيقي عن وجود الفقر، ليس طلبات المساعدة والعون المقدّمة، بل المستوطنون المعمّرون وتنامي ارتكاب الجِنَح (وارتكاب الجنح لا يرتبط بالضرورة بالفقر). فالفقر لا وجود له طالما لم تُطرح المشكلة بعبارات ملحّة على المستوى العام. وموقف المديريات في المناطق يختلف من مديرية إلى أخرى، إذ كل مديرية أصبحت كفوءة في مجال المساعدة الإجتماعية، منذ تطبيق نظام اللامركزية. فالفقر، بالنسبة لهذه المديريات، يترجم بزيادة الخدمات للأشخاص المسنّين، أو بزيادة نفقات المساعدات الاجتماعية للأطفال، والعائلات، والعاطلين عن العمل، إلاّ إذا كان باستطاعة هذه المديريات توجيه الفقراء نحو مراكز سكنية وإعادة تكيّفها الإجتماعي؛ ويبقى التمويل على عاتق الدولة.

لننتقل إلى مستوى أعلى من العمل العام: الدولة، الإدارة المركزية، والبرلمان. فالاعتراف بالفقر من قبل هذه المؤسسات ينجم عن تضافر عدّة عوامل: نظرية الحاكمين، وتأثّرهم بالجماعات الضاغطة، والاضطرار للتمويل الباهظ أحياناً وفق مواعيد الحملات الإنتخابية، إذا كانت قريبة أو بعيدة. ففي بداية الثمانينات، رفض اليسار، الذي استلم السلطة حديثاً الاعتراف بالفقر وآثر القول إن هناك مشكلة لا تكافؤ، وإنه بالإمكان حلّها بسياسة إعادة توزيع الأجور وزيادة المنخفضة منها. ولاحقاً عندما اضطرّ للاعتراف بوجود أوضاعٍ من الفقر، حافظ على الفكرة أنه ينبغي على الأغنياء أن يدفعوا من أجل الفقراء؛ وغداة الانتخابات الرئاسية صوّتت الحكومة على قانون يعيّن حدّاً أدنى للدخل يموّل

بعض الجمعيات الخيرية

النجدة الشعبية:

يوجد فيها 65 عاملاً مأجوراً، يعاونهم 13000 من المتطوّعين ويساندهم 450000 من الموالين المنتسبين. وهناك 482 لجنة محلّية و1790 وحدة عاملة هدفها تنسيق التضامن في مواجهة أوضاع الضيق الجماعي. نادراً ما تعمل لأجل الأفراد المنعزلين. لكن الأطفال هم أحد أهدافها، وبخاصة تأمين «حقّهم في الفرص». وتتدخل النجدة الشعبية في حالات الصراعات الاجتماعية (تقديم مساعدات لعائلات المضربين)، وأثناء الكوارث. إن اهتمامها يتركّز على الناس الذين يشكّلون أو كانوا يشكّلون قسماً من عالم العمّال، والذين تكون الظروف قد اقعدتهم بشكل مؤقت أو بشكل دائم.

النجدة الكاثوليكية:

إن النجدة الكاثوليكية تضمّ تقريباً 600 عامل مدفوعي الأجر، ينضاف إليهم 35000 من المتطوّعين. يشترك في صحيفتها 900000. إنها ترتبط عضوياً بالكنيسة الكاثوليكية، وتعتمد على 105 مفوضيات أبرشية وعلى لجان رعوية. كرّست نفسها لخدمة الفقراء استناداً إلى الأنجيل، وهي تودّ أن تقدّم العون للفئات التي تعتبر أنها الأَولى بالعون وتوزّع مساعدات دائمة عينية. وهناك شبكة من مكاتب الاستقبال تعمل عل رصد أوضاع الفقر وتساعد الناس الذين يتوجهّون إليها، بانتظار حلول دائمة لمشكلة الفقر. إن زبائنها همّ اليوم بازدياد مطّرد وسريع، والسمة الرئيسية على ذلك هي البطالة: الكثيرون لا يملكون شروى نقير للاستمرار في العيش. وتدير النجدة الكاثوليكية «مدينتي نجدة»،

(مبدئياً) من ضريبة التضامن المفروضة على الثروة.

إن مسألة الحدّ الأدنى للدخل تصوّر أفضل تصوير الرهانات المرتبطة بالتجديد السياسي للفقر وتناقضات هذا التجديد. فالإيديولوجية هي التي عيّنت اختيار التمويل. وهو الذي حدّد مستوى الضمانة الدنيا: ينبغي على الأغنياء أن يدفعوا من أجل الفقراء، إنما بشرط أن يكون المرء حقاً فقيراً. وتحت ضغط حركة المساعدة في كل شدّة ـ العالم الرابع اضطرّ المشرّع إلى رؤية الفقر من خلال البؤس، وذهب إلى حدّ تخيّل جهاز نوعي يتدخل لصالح الفقراء. هذه التأثيرات المختلفة لم توصل إلى نوع من التماسك القوي. في الواقع، إن عتبة الفقر، المقيّدة بالضغط المالي تُبعِد، من بلوغ الحدّ الادنى للدخل الفردي، العائلات الفقيرة التي تخيّل المشرِّعُ من أجلها جهاز التدخّل. ويضاف إلى هذا اهتمام ذات مستوى اقتصادي: كيف نتجنب الاّ يؤدّي الحدّ الأدنى للدخل الفردي إلى عدم الحث على عرض العمل؟

أضف إلى هذا أن الدولة وضعت على الأرض سلسلة من الأجهزة التي ركّزت على مجموعات سكّانية معيّنة: الفتيان، الشيوخ، المعاقون، الأسر، النساء المنفردات مع طفل... وهي أجهزة مخصّصة لأولئك الذين لا يتعاطون عملاً أو للذين لا يجدون عملاً يقومون به في سوق العمل.

وهكذا نرى أن العمل العام يعالج مشكلة الفقر **بتشطيرها** إلى سلسلة من المشكلات المتباينة. للمقارنة، يكفي أن نذكر القوانين الإنكليزية، بين القرن السادس عشر والثامن عشر (قوانين الفقراء)، كي نفهم الاختلاف في الطرح. وأخيراً نقول إن رجال القرار لا يستطيعون أن يعطوا تحديداً للفقر، لأنهم لا يسعون

ومحترفين محميِّين، وبعض المؤسسات الأخرى، لكنها لا تشجّع كثيراً وسائل العمل هذه.

صحابة عمّاوس Emmaüs

تمّ إحصاء ما يقارب الخمسين جمعية، في فرنسا، وهي الجمعيات التي تستلهم عقيدة جمعية صحابة عمّاوس: «اخدموا بالدرجة الأولى الأكثر تألّماً». هذه الجمعيات تؤمّن كل واحدة منها أودها، بشكل خاص، عن طريق العمل الاستردادي والارتزاق. إنها تقدّم أمكانيات عيش، لأشخاص لا يجدون مكانهم في المجتمع، وأحياناً لمدّة طويلة. إن معظم هذه الجمعيات انضمّت إلى اتحادات ثلاثة: «الاتحاد المركزي لروابط جمعيات عمّاوس «الذي يضمّ 17 مركزاً، يوجد في كل مركز ما بين 35 - 40 شخصاً بالمتوسط، وكل مركز مزوّد بشخص محرّك أو بشخصين، يُدفع لهم من أموال المركز. «اتحاد اصدقاء وصحابة عمّاوس» الذي يضمّ 16 جمعية من بينها واحدة تضمّ نساءً، وواحدة مختلطة، حيث التأطير أقل عدداً، إذ يوجد فيها حوالي 500 مشترك. ولقد حاولت دائرة العائلات في النجدة الكاثوليكية تجنّب عمليات الإبعاد أو السجن بفضل الاعتمادات الناجمة بقسم منها عن الجمعيات. وأخيراً، جمعية «عمّاوس والحرّية» والتي تضمّ جمعيتين تتألّف كل واحدة من عشرة أشخاص لا يتقاضون أجراً من التنظيم ولا يخضعون لنظام تراتبي.

جيش السلام:

إنها الجمعية التي تضمّ العدد الأكبر من الأشخاص المدفوعي الأجر. يوجد فيها 200 موظف، وعشر مجنّدين، وما يقارب 600 مستخدم لا ينتسبون إلى الجمعية، وبالتالي غير مجبرين على التقيّد بنفس القواعد. يعاون هؤلاء نحو 2000 من المتطوّعين، من بينهم 120 موظفاً. وإذا كانت

إليه. أو بكلام أكثر صدقاً، إن السياسي يسعى إلى **تحديدات عملانية**، وهي التحديدات التي تقدّم فضيلة مزدوجة لضمان فاعلية العمل مسبقاً، أي لكلفته الأقلّ ولنتائجه الأعلى؛ ولضمان تحويل المشكلة التي هي أساساً اجتماعية وسياسية - أي الفقر - إلى مشكلة بسيطة، مشكلة الإدارة الإجتماعية. **فالسياسي، بسبب الفاعلية والنظرية، يخفي ما يسعى العالِم، تحديداً لكشفه.**

ويبقى أن نقول كلمة. ماذا يمكن أن يعني الفقر بالنسبة لسلطة عالمية، سلطة تتجاوز الحدود الوطنية، أمثال مجموعة دول السوق الأوروبية CEE، التي لا تملك مسؤولية سياسية في هذا الميدان؟ فالفقر هو الفرصة لجعل سلطتها شرعية، لتأكيد هويّتها؛ وفي نفس الوقت ينبغي على هذه المجموعة أن يكون لديها تصوّر شامل عن الفقر كي لا تصطدم مع أية دولة، ولا مع الجمعيات الخيرية العاملة والحاضرة ضمن مختلف الفئات اللامتشكّلة، فئات العمل أو التفكير. إذاً يمكن أن نتوقّع مفهوماً معمّماً عن الفقر، كي يجد كل طرف مصلحته فيه. بهذا الصدد، من المفيد أن نقوم بمقارنة بين مسيرة مجموعة دول السوق الأوروبية ومسيرة المناطق الإسبانية التي التزمت جميعها بالتقيّد بحدّ أدنى للدخل وجعلت منه سلاحاً لتأكيد استقلاليتها تجاه السلطة المركزية.

3 ـ العالِم والفقر:

إن هدف المعرفة لدى العالِم لا يختلف عن هدف بقية الناس، إنما معالجة الموضوع تختلف. فالمناقبية العلمية تقضي باحترام عدد من القواعد المرتبطة بالفرضيات، والتجريب، وصحّة النتائج؛ كما ينبغي تحديد المنهج بعناية. إنما الحقيقة التي يتوصّل إليها العالِم، شأنها شأن حقيقة السياسي، لا تملك شيئاً من

الدعوة الأولى هي التبشير بالإنجيل أمام الأشدّ حرماناً وفقراً، ينضاف إليها رسالة محاربة الفقر؛ وأحدى وسائل محاربته هي ردّ الاعتبار للعمل، خاصة في «مراكز إعادة التمرّن التدريجي على الجهد»، وهي عشرة مراكز. تقديم المأوى والضيافة هي مهمّة أخرى تؤمّنها المؤسّسات العشرون، من بينها نذكر قصر المرأة في باريس الذي يضمّ 700 سريراً.

المصدر: تقرير FORS، 1981.

عمل السلطات العامّة
وكيفية معرفة الفقراء

قد يكون المثال، بالنسبة للسلطات العامّة، هو في قدرتها على تعيين الفقراء دون أن يكلّفها ذلك غالياً، كما في قدرتها على جعل الفقراء المستفيدين الحصريين من المساعدات. إنما على الصعيد العملي، لا تملك السلطات معلومات صحيحة عن مستويات الحياة الفردية، ويظهر أن الحصول على هذه المعلومات يكلّف غالياً. والتحقيقات حول وسائل البقاء على قيد الحياة، والتحقيقات حول أشكال أخرى من المرامي تستوجب أكلاف اجتماعية أو هي تولّد اعوجاجات تنجم عن تغيّرات السلوك، من جرّاء هذه التحقيقات. ففي المملكة المتّحدة مثلاً، فإن التأكّد من وسائل عيش الناس الذين يطالبون بالمساعدات المكمِّلة يحتاج إلى جهاز إداري بكامله، جهاز معقّد لمراقبة التوزيع وللقيام بالحسابات.

ويشكّل **التحقّق بواسطة الأدلّة** شكلاً آخر ممكناً. فالمبدأ الأساسي بسيط؛ إذ انطلاقاً من دراسة عيّنات أو دراسة معطيات أخرى بارزة، يصار إلى تحديد ترابط المتغيّرات في الفقر، وعلى هذا الأساس تمنح

الشمولية؛ إنها نسبية ومرتبطة بإطار من المرجعية، والذي هو، هنا، إطار تحليلي ذو غاية علمية. فالسياسي يعيّن الفقراء، والعالِم يبين الفقر. لكن الخيارات المطروحة أمامه هي خيارات محدودة:

ـ أو إنه يسلّم «أن لا وجود لعلم إلاّ إذا كان خاضعاً للقياس». حينئذٍ تجد مسألة الفقر سريعاً الإجابة عليها. فلإجراء الحساب، وللقيام بالإحصاء، ولتسجيل التبدّلات، ينبغي عليه أن يعيّن حدوداً واضحة بين الفقراء وغير الفقراء.

ـ أو إنه يعتبر أن «الكمي لا يستنفد الإنساني». حينذاك لن يكتفي بتحديد الفقراء، بل يتفلسف حول الفقر؛ والفقر لا يعرف أبداً الحدود.

حدود الفقر:

يمكن أن نعيّن حدود الفقر مسبقاً؛ كما يمكن أن نصل إلى استنتاجها من تحليل متعدّد الأبعاد. لكن في كل الحالات، ترانا ننفرد ببعض مجموعات العناصر التي، تحت مظاهر مختلفة، تستدعي النوعي في الفقر. . . أو تستبعده! وللتبسيط، نخلص إلى القول إنه بالإمكان التمييز بين حدود ثلاثة: نفسية، اجتماعية، ثقافية، نقدية أو اقتصادية.

لنتحدث عن الحدود النفسية. إن بعض المفكّرين يعتبر أن للفقر بُعداً ذاتياً، نفسياً، وأن الإحساس بالفقر هو عنصر من العناصر المكوّنة لوضعية الفقر. فلقد ركّز كليمون كولسون Clément Colson، في العشرينات والثلاثينات، على أن حقبات التقدّم هي أيضاً الحقبات التي شهدت أكبر عدد من الناس غير الراضين عن قدرهم. وفي السبعينات لاحظ رينه لينوار René

الإعانات المباشرة. عادة من الأسهل والأقلّ كلفة توحيد هذه الترابطات، والتي يمكن أن تكون المنطقة حيث نسكن، أو الأرض التي نستغلّ، أو الحالة الغذائية، أو الجنس، أو العمر، أقلّ كلفة من قياس المدخول. لكن عقبة هذه المنهجية تكمن في أن الترابط بين الفقر وبعض العناصر، والذي يسهل رصده، قد يكون في الغالب غير مكتمل: قد لا يتمّ إحصاء بعض الفقراء المحتاجين، في حين أن بعضاً آخر غير فقراء يستفيدون. بالإضافة إلى أن التحقّق بواسطة الأدلّة قد يحمل بعض مفاعيل التحريض، مثلاً دفع إناس غير فقراء للعيش في أماكن محدّدة. فالمشكلة تكمن في إيجاد أدلّة أفضل تهدي إلى الفقر يسهل على الإداريين الأشراف عليها ومراقبتها، إنما يصعب على غير الفقراء التلاعب بها.

إن الوسيلة الفضلى لتنفيذ برامج هادفة تقوم على الربط بين دفع الإعانات وإنجاز عمل معيّن، كما هي الحال في البرامج العامّة للإستخدام في الأوساط الريفية. والوسيلة الأخرى تقوم على دعم بيع المنتوجات مالياً، التي سيكون الفقراء الأكثر عدداً في استهلاكها. ويمكن القول إن هذه البرامج التي تقوم بذاتها بعملية اصطفاء، يمكن أن نطلق عليها تسمية البرامج الهادفة ذاتياً، إذ «الكلفة» التي ترتبط بها تجعل (مبدئياً) الأشخاص الفقراء فعلاً، همّ الوحيدون الواجدون فيها فائدة. لهذا السبب نجد أن الأعمال المعروضة بمعدّلات أجور أدنى من معدّلات أجور أعمال أخرى لا تتطلب أية كفاءات، هذه الأعمال لا تلاقي اهتماماً من قبل الذين عندهم عمل أفضل أو وسائل أخرى للعيش.

المصدر: البنك الدولي، تقرير حول التنمية في العالم 1990، 1991.

Lenoir أن «مجتمع الإستهلاك، الذي هو أيضاً مجتمع الاستعراض والمظهر، تحوّل، بحكم هذا، إلى مجتمع حرمانٍ بالنسبة لعددٍ كبيرٍ من أولئك الذين يعتقدون أن مداخليهم بعيدةٌ عن «الوفرة» ذات الحدود «المتغيّرة والذاتية». واليوم ينكبّ عدد من الباحثين من لوكسبورغ، وبلجيكا، وإيرلندا إلى بناء «خطوط» للفقر الذاتي.

بالطبع إن هذا المفهوم عن الفقر هو مفهوم يتّصف بالإتساع والعمومية. لكنه مفهوم لا يخلو من فائدة، إذ «الخُلُقي»، بمعنى من المعاني، هو مركّبة أساسية من دينامية الناس، ومن استعدادهم للتكيّف ولخلق رفاهيتهم. وهو أكثر أهميّة (أي المفهوم) إذا عرفنا أن سياسات الكفاح ضد الفقر هي أصعب على التصوّر وعلى وضعها قيد التنفيذ عندما لا يشعر الناس بالفقر وعندما لا يشكّل الفقراء فريق ضغط قوي كفاية كي يفرض وجهات نظره على السياسيين، واضعي السياسات. ولنذكّر بأنه كان يقتضي حوالي عشر سنوات، في فرنسا، حتى ينتقل الفقر من آخر مرتبة من مراتب اهتمامات الفرنسيين إلى المرتبة الثانية ويصبح موضوعة من موضوعات الحملة الرئاسية.

والآن ما هي الحدود الإجتماعية؟ إن علماء الإجتماع، منذ ماكس ڤيبر Max Weber اعتادوا على التمييز بين مستويات اجتماعية ثلاثة: مستوى الدخل، مستوى السلطة، ومستوى النفوذ. فالمستوى الأوّل هو دون شك المستوى الأسهل للحديث عنه. أما تستمر في الزمان. والسؤال المطروح الآن، متى تصبح كذلك؟ بدءاً من أي وقت؟

التحالفات السياسية والفقراء

العمل على أن يتراجع الفقر لا ينحصر بالضرورة في أن يتواجه بكل بساطة الفقراء وغير الفقراء. وإذا كان صحيحاً أن كثيراً من السياسات الاقتصادية تلعب لعبة الأثرياء على حساب الفقراء، هناك سياسات أخرى توفِّق بين قدر هؤلاء وأولئك، وتستطيع، نتيجة هذا الواقع، أن تكسب أنصاراً لدى الطرفين.

فالتحالفات السياسية بين فئات الدخل المختلفة تنشأ غالباً من تطبيق سياسة تستخدم بعض المصالح القطاعية. فالسياسة الجمركية، وسياسة صرف العملة، وسياسة أسعار الموادّ الغذائية، كلها لها في الغالب مفاعيل، لكن الفارق في المفاعيل هو أشدّ حساسية بين الزراعة والصناعة منه بين فئات الدخل. ففي العديد من بلدان أفريقيا وأميركا اللاتنية، يعاني القطاع الزراعي منذ زمن طويل، من السياسة التي تفضّل الصناعة والمدن. لهذا نجد أن أسعار الموادّ الغذائية تحافظ على مستوى منخفض، وهذا ما يفيد الفقراء الذين يعيشون في المدن، كما يفيد العمّال، ومالكي المنشآت على حساب القطاع الريفي، وخاصة الفقراء في هذا القطاع. وهذا ما قد يدفع الفقراء وغير الفقراء الذين ينتمون إلى بقعة جغرافية واحدة على التحالف ـ لتوجيه تدفّق الثروات نحو منطقة واحدة بكاملها، كما في شمال البرازيل، أو للحصول على إعانات تستفيد منها منطقة معيّنة، على وجه التخصيص، كمشروع ريّ مثلاً. وفي الهند قامت مقاطعات بكاملها بحملة كي تكون ضمن دائرة مشاريع الريّ، المشاريع التي يتوقّعون منها زيادة في الانتاجية بالنسبة للاستثمارات الكبيرة، كما بالنسبة للاستثمارات الصغيرة.

وفي النهاية نقول إن قياس الفقر المؤسّس على الطرح الإجتماعي يثير أكثر من مشكلة دون أن يقدّم حلولاً لها. فالعاملون ضمن هذا الحقل، بلجوئهم إلى التقنيات الأكثر تكلّفاً، تقنيات التحليل البعدي، أي بلجوئهم إلى نماذج (نموذج راش Rasch الذي استخدمه ديكس)، عدّدوا ونوّعوا، حسب المراد، أسئلة الروائز والاستمارات، الميادين التي تغطيها هذه الروائز، الوحدات التي طبّقت عليها الروائز والاستمارات، طرائق جمع الروائز والاستمارات... من أجل الوصول إلى عمليات تعداد ووصف، حتى كدنا نتساءل إذا كان التباعد في وجهات النظر يفسّر بالإفراط في استخدام الطرائق أم بالنقص منها. فقياس الفقر يتغيّر مع كل مفكّر. وهمّ التحليل الدقيق قد يوصل بعيداً ويؤدّي إلى الكشف عن الفقراء، إلى علم الفقر، وإلى التمييز تمييزاً ثاقباً بين الفقراء الحقيقيين والفقراء المزيّفين.

الحدود النقدية؟ كل إنسان هو إنسان فقير إذا كان دخله غير كاف لبلوغ مستوى الحدّ الأدنى للعيش.

لقد أُسيء، على العموم، فهم هذا الطرح، طرح علماء الاقتصاد، إذ عيب عليه كونه يقلّص الفقر إلى بُعده النقدي. لكن نستطيع أن نلاحظ أن دخلاً غير كافٍ لمدة طويلة هو مقاربة معبّرة خير تعبير عن الفقر، لأنه دخل يرتبط بتعلّم غير ملائم، بتأهيل غير كافٍ، بحياة مدرسية ناقصة، ويؤثّر على طريقة الحياة، الطريقة القائمة على الحرمان في مجالات التغذية والصحّة والمسكن. والصعوبة القائمة تكمن في أن نعرف متى يكون الدخل غير كافٍ، وكيف نقيس مستوى العيش، وماذا نفهم بمستوى الحدّ الأدنى للعيش، وكيف يعبّر اجمالاً عن درجة الفقر.

وفي حالات أخرى، نجد أن مقدّمي الخدمات والمستفيدين منها يتحالفون. فالضغوطات التي تمارس على بعض الحكومات لدفعها إلى تمويل بعض الخدمات الاجتماعية، تأتي في الأكثر من مقدّمي الخدمات الاجتماعية، أي من الموظّفين الذين ينتمون إلى فئات الدخل المتوسط، أكثر مما تتأتّى من المستفيدين أنفسهم. فالمدرّسون، والجهاز الطبيّ، والعمال الاجتماعيون، وبعض الموظّفين في الخدمات الاجتماعية، الذين ينتسبون إلى فئات الدخل المتوسط والأعلى، لهم كلّهم مصلحة في أن تنفق الحكومة أكثر على الخدمات الاجتماعية، وهمّ يتمتّعون غالباً بثقل انتخابي، كما يتمتّعون بقدرة على التنظيم، اللازمَين للضغط على الحكومة وللحصول منها على وعود بالتوظّيف أكثر ضمن أطر تثمين الموارد البشرية.

على العموم، إن الاقتصاد السياسي لمحاربة الفقر معقّد ويتغيّر بشكل كبير من بلد لآخر وحسب الظروف التاريخية. وكما تظهر ذلك سلسلة الأمثلة، فإنه من الممكن تحديد سياسات أكثر فعالية وتطبيقها تتناسب مع الفقراء ضمن ظروف جدّ متنّوعة. لكن التجربة تبيّن أن اختيار الأهداف ووسائل العمل، التي يتقاسمها الفقراء وبعض الفئات الأقلّ فقراً، يدخل غالباً بالنسبة الكثيرين ضمن خطوط النجاح.

المصدر: البنك الدولي، مصدر سابق.

سوف نحاول تفحّص وتلمّس هذه المسائل في النصوص اللاحقة من هذا الكتاب. فهذه المسائل تجعلنا نتكهّن أن البحث عن الحدود النقدية ليس أمراً حيادياً. الفقر نسبياً. أضف إلى هذا أن لائحة المنتوجات الغذائية قد تنحصر في الغالب، نظراً لاستهلاك الأسر غير الفقيرة، بمعنى أن نماذج استهلاك الأسر الفقيرة تعبّر، في غالب الأحيان، عن الخيارات المحدودة المتاحة أمامهم.

وإنه لمن المفيد أيضاً أن نشير إلى أن الفقر المطلق يمكن أن يحدّد انطلاقاً من أساس آخر غير أساس الحدّ الأدنى الحراري، وهو الأساس الشائع أي عدم إشباع الحاجات الأساسية. حينذاك ينبغي أن ننظر إلى نوعية المسكن، مستوى تعليم ربّ الأسرة... وهي أمور تستدعي، هي أيضاً، الطابع النسبي للغاية للفقر المطلق.

وهكذا يتبيّن أن الحدّ الأدنى الحياتي «المطلق» هو «نسبي»، بمعنى من المعاني. ففي الحين الذي كان فيه الفقراء، في القرن التاسع عشر، يبذلون الجهود للحصول على نصيبهم من القمح والسلت أو كانوا يكتفون بوجبات غذائية تسدّ الرمق، كان الفقراء، في حقبات أخرى، يضطرون لأكل جثث الحيوانات والأعشاب أو لحوم البشر، كي لا نطيل الكلام على نسبية هذا المطلق.

ونشير أيضاً إلى أن هذه المقاييس المختلفة لا ينبغي أن توقعنا في الوهم. فالتقدّم الذي أحرزته العلوم يضطرنا إلى إعادة تحديد الحدّ الأدنى الغذائي دورياً، ومنذ العام 1969، يقتصر

الفقر، التنضيد الإجتماعي والحركية الإجتماعية

عند الكلام على الغنى وعلى الفقر، **يجب أن نحترز من أخذ الدلالة محل الحقيقة: فالمال والدخل هما دلالات**. قد لا يكونا دائماً خادعين، إنما قد يخدعا؛ فهما قد يخضعان لتقلّبات دورية ومؤقّتة لا تؤثّر، أو تؤثّر قليلاً جداً على الوضع الذي يشغله شخص ما، على السلطة التي يتسلّمها هذا الشخص في المجتمع أو التي يكتسبها على مجموع المجتمع. فنحن لسنا إطلاقاً فقراء لأننا لا نملك المال أو لأننا نملك القليل منه: **نحن مجرّدون من الموارد أو من المداخيل**، لأنه **لا يمكننا أن ندّعي حقوقاً على الغير، على عمل الآخرين**، لنقص في صحتنا، لعجز في شغلنا مركز مدفوع الأجر، لنقص في تعلّمنا، وعجز في علاقاتنا، وفي رأسمالنا القابل للتفاوض أو المقدّر نقله. **إننا نتخلّص من الفقر منذ أن نصبح قادرين على إصدار التوصيات**. فاللغة اليومية مثقلة بالمعاني: إنها تعني بكلمة «توصية» أو «أمر» المشتريات التي تقوم بها ربّة منزل أو يقوم بها تاجر لدى من يقدّمها. فالطرفان، في الواقع، يملكان سلطة الأمر على مجموع الموارد التي يملكها مجتمعنا. إنهما يمارسان هذه السلطة بإصدار الأوامر كي توضع بتصرفهما منتوجات العمل الذي ينجزه الجزّار، أو الذي ينجزه هذا أو ذاك من الصنّاع. بالطبع، لن يطيع هؤلاء الأشخاص الأخيرون إلاّ إذا ضمنوا الدفع النقدي لهم؛ غير أنهم لا يطالبون بالضرورة بالتعويض الفوري. فربّة المنزل تقدر على استلام حسابها في نهاية الشهر، والتاجر لا ينضبط حسابه إلاّ بعد استحقاق كمبيالته، أي بعد تسعين يوماً من نهاية الشهر؛ فالبنوك تستطيع أن تفتح اعتمادات طويلة الأجال. **فالسلطة التي نمارس ترتبط بالموقع الذي نشغل أو بالموقع الذي نطمح إليه**، غير أنها ترتبط **أكثر بالوسائل التي نملكها فعلياً** في يومٍ معيّن.

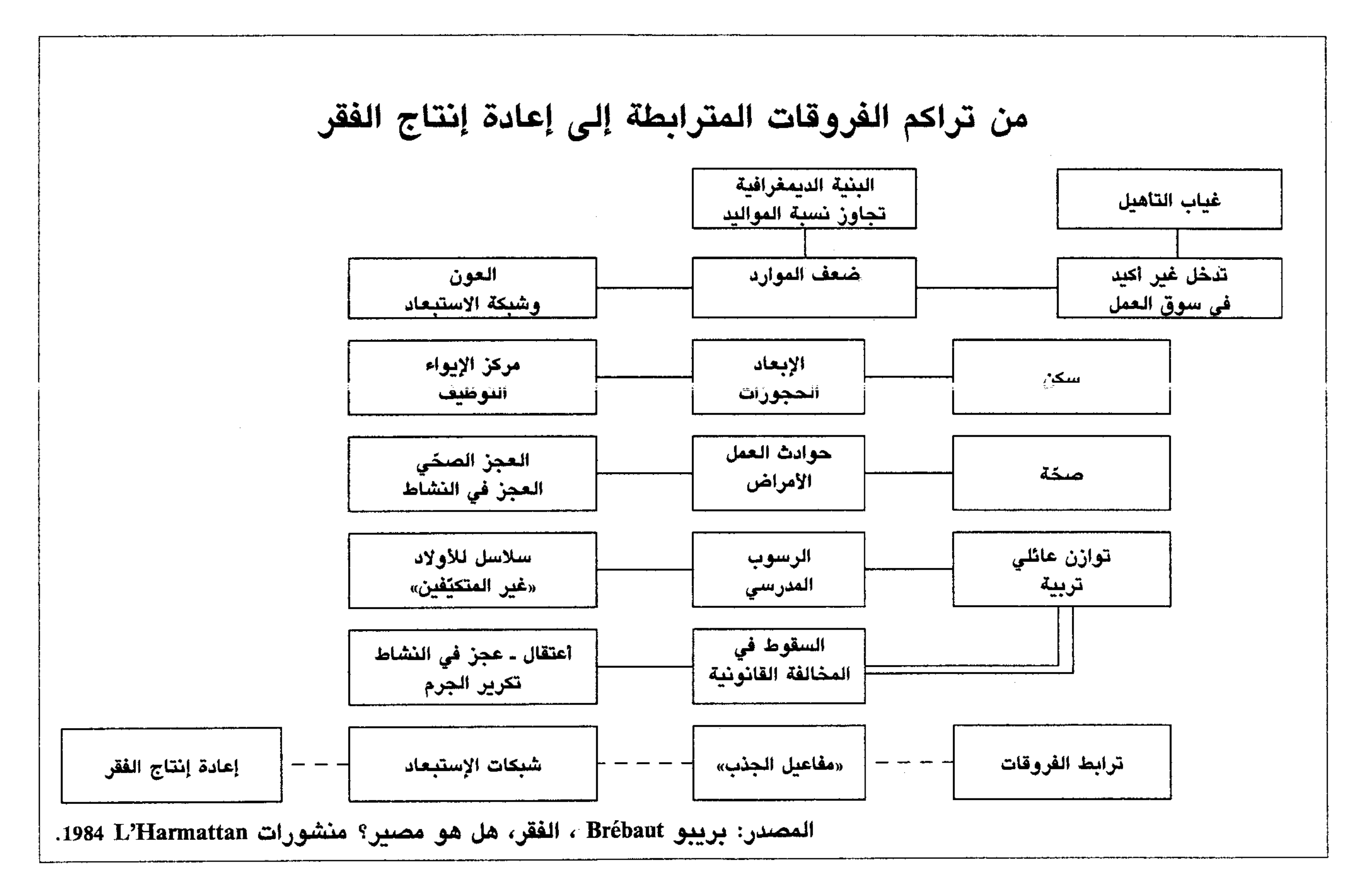
يتّضح إذاً إنه ينبغي دراسة مشكلة الفقر، من خلال التنضيد الإجتماعي والحركية الإجتماعية وليس من خلال البقاء على قيد الحياة.

المصدر: لابّنز Labbens، سوسيولوجيا الفقر، العالم الثالث والعالم الرابع، غاليمار، 1978.

المساعدة في كل شدّة، العالم الرابع

إن حركة المساعدة في كل شدّة، العالم الرابع يعدّ أعضاؤها العاملون بشكل مستمر، حوالي 280 شخصاً وترتكز إلى شبكة واسعة من «الحلفاء» والمتعاطفين الناشطين. يعمل 28 فريق عمل في 24 مدينة فرنسية. إن الهدف من العمل، وسط الفئات الإجتماعية التي وُسِمت «بالعالم الرابع» هو في تأمين: الحقّ بالحياة العائلية والإجتماعية في مواجهة أخطار التفكّك التي تصيب هذه العائلات؛ الحقّ بالمعرفة، إذ أطلقت حملة لمحاربة «الجهل» و«الأميّة»، ولتأمين التدريب المهني؛ الحقّ بالهويّة لهذه الفئات الإجتماعية والحق بالتمثيل الجماعي من خلال بنيات وضعتها الحركة على الأرض. كما تشكّلت فروع تنظيمية تعنى بالأطفال والشباب. وتدير الحركة مدينتين لرفع مستوى الطبقات العاملة. وفي ميادين شتّى تقوم بأعمال تجريبية توليها السلطات العامة الإهتمام، أمثال المشاريع الطيّارة في البرنامج الأوروبي؛ كما أن هناك نشاط بحثٍ يرافق كل عمل.

المصدر: تقرير فورس FORS ، 1991.



المصدر: بريبو Brébaut ، الفقر، هل هو مصير؟ منشورات L'Harmattan 1984.

الأميركيون على تعيين معيار حول مؤشّر أسعار البيع بالمفرّق، دون حساب هذا المعيار. ومرّة أخرى نقول إن الحدّ الأدنى «المطلق» هو «نسبي» بامتياز. وإذا كان لا بدّ من تكوين قناعة حول هذه النقطة، فقد تكفي الإشارة إلى أن الأشخاص الذين لا يملكون الحدّ الأدنى الحياتي الغذائي في البلدان الغنيّة يجدون محيطاً ملائماً يمنعهم، ليس فقط من الموت جوعاً، بل يسمح لهم أن يتناولوا غذاءهم أو يتم الإعتناء بهم ضمن ظروف جيّدة: الحركات الإجتماعية الطوعية أو المنظمة، التجهيزات العامّة... والتي تجعل الفقر «المطلق» الفردي في فرنسا.

الفقر دون حدود:

المسألة هنا ليست مسألة المماثلة بين الفقراء، بل مسألة التفلسف حول الفقر. فالنظرية الماركسية عن الرأسمالية هي نموذج التفكير الفلسفي التطبيقي، وهي نظرية غير خاضعة للقياس. والتصوّر عن فضل القيمة ليس له معادل في الحسابات الوطنية، والتصوّر عن الطبقة الإجتماعية لم يسمح أبداً بالقول كم هناك من طبقات ولا كم تضمّ كل طبقة من الأفراد، كما لم يسمح التصوّر عن الاستغلال بقياس درجة استغلال طبقة لطبقة أخرى. مع ذلك يمكن القول إن هذه النظرية، غير القابلة للتكميم، تبدو الأقدر على الكشف من النظريات الأخرى، المؤسسة على القياس.

ويصحّ القول إن الأمر نفسه في ميدان الفقر؛ ولإعطاء أفضل صورة عنه يكفي أن ننظر كيف يمكن إنتاج تصوّر عن الفقر، على قواعد ماركسية. لهذا يجهد ميشال فريسينَت

الماركسية لا تقضي بشيء:

كل مجتمع يُجري باستمرار خيارات على حاجات أعضائه: يمكن أن تقرأ النتائج من خلال مجموعة «الأدلّة الاجتماعية»: فهل هذا يعني أن الأطباء وحدهم همّ القادرون على مناقشة هذه النتائج؟ أو بالأحرى، ألا ينبغي أن تندرج مساهمتهم ضمن نظرة المجموع، التي تتضمن أيضاً مساهمة الإقتصادويين؟ هذه المسألة الأخيرة اعتبرها منظّرو الاقتصاد الليبرالي، في كل حين، مسألة ساذجة؛ وينبغي أن نضيف هنا أنها مسألة لم تشبع درساً وتحليلاً لأجل ذاتها من قبل المنظّرين الماركسيين. يجب علينا إذاً أن نبرز هذه النقطة ونظهرها للعلن، مع وعينا التامّ للطابع المختصر وغير الكافي، والأصحّ الخطر، طابع النظرة الإجمالية التي قد تبّرر وحدها عملاً طويلاً.

لا أحد يشك بأن الفقر والحاجات هي في صلب النظرية الماركسية. ولقد بيّنا نحن بالذات أن الانتقادات المعكوسة التي وجّهها ماركس إلى الاقتصاد السياسي الكلاسيكي قد انطلقت من التفكير حول الإفقار الصناعي. لكن **من الواضح أن دور الفقر هو دور «الكاشف الأبيستمولوجي»**. ونحن نعلم أن الأطروحات حول التفقير (النسبي أو المطلق) تردّ إلى الاستقطاب الاجتماعي وإلى صعود البروليتاريا أكثر مما تردّ إلى الدراسة الاحصائية والتنظير حول مستويات الحياة. فأولوية السياسي وإلحاحية استلام السلطة يفسّران أن الماركسية بذاتها لا تفرض شيئاً - إلاّ الاستيلاء على الدولة - وأن قادة العمّال يرون في البؤس الأقصى وغير المستقرّ، بؤس «البروليتاريا الرثّة» خطراً أكثر مما يرون فيه شهادة أو موضوع تحليل. وإن خارج نطاق بحثنا هنا تقديم نظرة شاملة حول موضوعة الماركسية والحاجات، التي أثارت وما زالت تثير الجدال حولها منذ مدّة طويلة.

Michel Freyssenet وجاك إمبيرت Jacques Imbert، في مؤلّفهما المعَنْوَن «تحركات رأس المال وعمليات التفقير»، ولا يخلو العنوان الفرعي للكتاب من الإثارة: «عناصر الإشكالية»، هذان المؤلّفان يجهدان لتبيان وجود فئتين من عمليات التفقير: العمليات المرتبطة بتبخيس قوّة العمل والعمليات المرتبطة بتبخيس الميراث، والادّخار أو الرأسمال المملوك، كما عملا على إيضاح أن قدرة الدولة على التحكّم بفرص التفقير وفرص تحسينها تحدّد في نهاية المطاف، إنطلاق عملية التفقير أو عدم انطلاقها، وهكذا يتمّ اختبار الفائدة من نقل موضوع التحليل: الأمر لا يتناول الفقراء أو الفقر بل عملية التفقير، ولا يشدّد على من هو فقير أو من هم فقراء بل كيف ولماذا يصبح الفقراء فقراء.

بعد كل الذي قلناه نخلص إلى أن العالِم لا ينقل أبداً إلاّ وجهة نظر «علمه». فالمؤرّخ، والجغرافي، وعالِم الاجتماع، وعالِم الاقتصاد، وعالِم النفس، كل واحد يقول ما هو الفقر، من خلال عمارة تحليله. قد يحدث أن يستسلم البعض أحياناً للتجربة، تجربة شرح كل شيء، لكن لا أحد من هؤلاء يبقى بمنأى عن لوثة مهنته: اندماج الذرات والجزئيات بالنسبة للكيميائي، الخطأ في وظائف الخلايا بالنسبة لعالِم الحياة، عنصر من عناصر الطبع بالنسبة لعالم النفس، حدث تاريخي هامّ أو دون قيمة بالنسبة للمؤرّخ، واقع لا أهمية له بالنسبة لعالِم الاقتصاد، إلاّ إذا كان كرومويل Cromwell ينفق ماله للتخلص من هذه اللوثة.

فمِنَ السياسي الذي لديه رؤية مختزلة غاية الإختزال، عن الفقر، إلى العالِم الذي لا يتعب من تنقية فرضياته وطرائقه، يظهر

لا نستطيع هنا إلاّ التذكير بأن **التحليلات الماركسية تبقى بمعظمها قابلة للتطوير فيما يتعلّق بالفقر.**

هذه كانت الخلاصة التي تفرض نفسها التي توصل إليها آيناس هيلّر Agnès Heller، تلميذ لوكاكس Lukacs، بعد التحليلات النافذة التي أجراها **حول نظرية الحاجات عند ماركس**؛ لقد بيّن هذا المفكِّر، الذي اعتمد على كامل أعمال ماركس، كيف أن عملاً تصوّرياً ثابتاً أدّى بماركس إلى نظرة طوباوية عن التحوّل الراديكالي للحاجات ضمن المجتمع الشيوعي، فالحاجات المادية تُشبَع، والحاجات الاجتماعية، حاجات التواصل والخلق التي يستشعرها الأفراد الانسانيون للغاية تصبح بذاتها غايات لا تنضب. حينئذ لا تعود تطرح مسألة الأولويات، والمراتب، واتخاذ القرارات. لكن الاختيارات المعاصرة لم تتوضّح هنا أبداً، ودون التسليم بعلم تغيير الندرة، الذي رأيناه يستبعد كل قضية حول الحاجات، نرانا مدفوعين إلى الفقر.

المصدر: غازيه Gazier، الفقر ذو البعد الواحد، أكونوميكا، 1981.

الفقر بمثابة موضوع متعدد الوجوه، يصعب الإحاطة به، يصعب إدخاله ضمن إطار بسيط من التحليل؛ لأن نفس الكلمة تدلّ على وضعية اقتصادية (الفقر المادي) وعلى وضعية اجتماعية (الإستبعاد). ونجد هذا التمييز في المواجهة التقليدية بين الفقر المطلق والفقر النسبي.



الفصل الثاني

الفقر المطلق والفقر النسبي

إن التمييز بين الفقر المطلق والفقر النسبي هو في صلب الجدل حول الفقر. فارتفاع مستويات الحياة في البلدان الغنيّة وبروز التخلّف في بعض البلدان المتخلّفة، وهمُّ تنفيذ سياسات عامة طموحة لا تقتصر على سدّ حاجات الناس الأساسية، دفعت بعض المفكّرين إلى إيثار التصوّر عن الفقر النسبي على التصوّر عن الفقر المطلق أو بالاقتصار على استعمال الفقر النسبي للبلدان الغنيّة واستخدام الفقر المطلق لبلدان العالم الثالث. والحال إنه إذا كان التصوّر عن الفقر النسبي لا يلقى استحساناً، فإن التصوّر عن الفقر المطلق يسمح بالوصول إلى معرفة صحيحة وبالقيام بعمل نافذ حول الفقر، تطال أيضاً البلدان الغنيّة، وخاصة منذ أزمة السبعينات.

1 ـ تمييز واضح وبسيط... إنما أسيء فهمه!

إن الكلام على الفقر المطلق يوحي بمستوى الحدّ الأدنى من الحياة، متماثل في كل الأمكنة وفي كل الأزمان. لكن الكلام على الفقر النسبي يوحي، على العكس بمستوى حياة مقبول أو عادي، متبدّل مع الزمان ومتغيّر مع المجتمع. لنقل في البدء إن الفقر المطلق يعني **امتلاك أقلّ من الحدّ الأدنى** المحدّد موضوعياً، أي أن يكون للشخص أقلّ من 50 فرنكاً في اليوم. أمّا الفقر

دوائر الفقر الأربعة

هكذا يتبيّن شيئاً فشيئاً أننا لا نستطيع أن نختزل **عدد الفقراء الجدد الذائعي الصيت إلى المبعدين عن التأمين ـ البطالة**، كما شاؤوا أن نعتقد لبساطة التفكير، أنما هناك وجود لأربع دوائر عن الفقر.

تتضمن الدائرة الأولى الأشخاص غير المرغوب فيهم الذين ولّدتهم الأزمة. لهذا نقول، هل المقصود فيهم **الفقراء الجدد**؟ إن فئات كبيرة تنضمّ يوماً بعد يوم إلى هذا «العالم الرابع» الذي لا يعود تاريخه إلى الأمس القريب، لأن هذه الفئات قد خضعت لقساواة الزمان، في حين أن مرحلة النمو أتاحت لها فرصة العيش. ولقد ارتمى ضمن هذه الفئات «التائهون» المشرّدون، والأشخاص الضعفاء، وكل أولئك الذين لا يعيشون بالضرورة من عمل مدفوع الأجر بانتظام، أمثال المشتغلين إلتزاماً ومقطوعية، والعمّال المياومين، وصغار التجّار أو الحرفيين المرغمين على التخلّي عن حِرَفِهم. وعندما الركود يؤثّر تأثيراً خفياً فإن الإنهيار الجسدي أو المعنوي يصبح كارثياً، لا فكاك منه ولا علاج له. فهل يعقل، بالنسبة لمرأة متروكة ودون أطفال، إذا لم تعمل حتى ولو لفترة قصيرة، وتكون سيئة الصحّة، إلاّ تصبح مكتئبة؟ هناك مجموعات بكاملها، تعيش برقّة حال، قد أصبحت مضطربة وقلقة. **وفي الطرف الآخر، ضمن وضعية أكثر «رفاهية، نجد دائرة أخرى، حيث الفقر، الذي ما يزال نسبياً، ليس دليل انحطاط.** فعامل مأجور كان يتقاضى دخلاً متواضعاً ـ أو أعلى قليلاً من حدّ التواضع، يمكن أن يغرق، إذا أصبح عاطلاً عن العمل ولم يعد يتقاضى في اليوم سوى 40 فرنكاً كإعانة بطالة، ينضاف إليها دفعة تعادل 42٪ من أجره السابق. فجأة يمكن أن يشهد ضائقات مالية تدفعه إلى عدم دفع إجارة مسكنة، وإلى جعل فواتير الخدمات العامّة تتراكم أو ترك ضرائبه المتأخرة تزداد. فإذا لم يكن سابقاً فقيراً

النسبي فيعني **أن يكون المرء مالكاً أقلّ من الآخرين**، أي أن يكون له أقلّ من 50٪ من الدخل الوطني المتوسّط. قد يجوز أن تكون 50٪ في اليوم المعادِل لـ50٪ من الدخل المتوسط، لكن الأمرين مختلفان كل الاختلاف، إذ بعد مضي عدّة سنوات قد تصبح 50 فرنكاً المعادِل لـ55 فرنكاً، إذا أخذنا بعين الإعتبار ارتفاع الأسعار، لكن 50٪ تنطبق على دخل في تزايد، ولن تتطابق عندها مع 55 فرنكاً. زد على ذلك أن الفقر الذاتي، أي أن **يكون للمرء أقل مما يطمح إليه**، قد يكون مطلقاً أو نسبياً.

هذا التمييز الواضح والبسيط يستند إلى اختلاف مزدوج، اختلاف في الدرجة (حدّ أدنى ـ شائع) واختلاف في الطبيعة (غير متبدّل ـ متبدّل). مع ذلك أدّى هذا التمييز إلى جدالات عقيمة، وإلى تقديم حجج زائفة وإلى نتائج قليلة الإقناع.

لم ينكر أحد أبداً أن يكون الفقر، بمعنى من المعاني، نسبياً، وأن الكلام بدقّة على الفقر المطلق نوع من العبث الدلالي. فالفقر المطلق، إذا ما فُهِمَ على أنه فقر في كل شيء، في الفعل كما في الوسائل، لا يسنح للحياة بفرصة، إلاّ إذا كانت كلمة فقر لا تدلّ على ما تحت الحدّ الأدنى للعيش، الحدّ الأدنى للاستمرار فيزيولوجياً أو بيولوجيا. هذا الحدّ الأدنى موجود، لكننا لا ندرك بشكل جيّد المنفعة التي يقدّمها للعلوم الإنسانية، وللسلطة السياسية التي تتساءل عن الحدّ الأدنى الذي بدءاً منه، تعيد الحياة النباتية إنتاج ذاتها. على العكس إن الحدّ الأدنى الذي ينبغي أن تهتمّ به العلوم الإنسانية والسلطة السياسية هو الحدّ الذي يتيح للفرد أن يتناسل ـ هو وأسرته دون شك ـ من خلال عمله.

بالمعنى الحصري للكلمة، فإنه بالطبع أصبح **فقيراً جديداً**، إذ موارده لم تعد تسمح له أن يتحمّل كامل التبعات ولم يعد قادراً أن يوفّق بين نفقاته ووسائله. وإذا ما استمر الوضع على هذه الحال، فإنه قد يؤدي به إلى أبعد من ذلك أو إلى وضع أسوأ... **وبين هاتين المجموعتين الطرفيَّتين، هناك دائرتان أكثر صعوبة على التحديد.** في الدائرة الأولى، نجد 422986 شخصاً كانوا يتقاضون، في آب 1984، حدّاً أدنى 40 فرنكاً يومياً كإعانة مدفوعة من قبل الـ UNEDIC، إما كمساعدة لتصفية حقوقه المتوجّبة على نظام تأمين العاطلين عن العمل لمدة طويلة بالنسبة 230419 من بينهم، وإما بإسم نظام الضمان الذي تموّله الدولة. غير أن الأرقام قد تحمل على الخطأ: فهل العاطل عن العمل المسنّ ـ وعددهم 42876 شخصاً ـ الذي يتقاضى مساعدة تضامنية خلال حقبة 6 أشهر قابلة للتجديد (مساعدة تصل إلى 60 فرنكاً يومياً بعد 50 سنة وإلى 80 فرنكاً يومياً بعد 55 سنة بالنسبة لمدّة النشاط) فهل هذا الشيخ يمكن أن يقارن وضعه بوضع طالب عمل شاب، طالب عمل للمرّة الأولى، يستفيد لمدة سنة من مساعدة تسجيله والبالغة 40 فرنكاً يومياً (عدد طالبي العمل الشباب للمرّة الأولى 146691 شخصاً)؟ في حالة معيّنة، حالة المتبطّل من مدة طويلة، فإن العوز كبير؛ ونحن إلى جانب برجيرون Bergeron، وغطّاز Gattaz وكراسوسكي Krasuckiعندما قالوا بأن المرء لا يستطيع العيش بمبلغ 1200 فرنكاً في الشهر. وفي حالة أخرى، يمكن أن نعتقد أن الوضع مؤقّت وعارض وأن التضامن العائلي يعمل على اصلاح هذا الوضع.

وفي المجموعة الثانية الوسيطة التي تشكّل موضوع الكثير من الحسابات، يتجمّع أولئك الذين يعتبرون مبعدين عن التأمين ـ البطالة، والذين نتصوّر أنهم يشكّلون الأفواج الضخمة من **الفقراء الجدد.**

المصدر: لیبوب Lebeaube ، الموند 4 تشرين ثاني 1984.

بهذه العبارات أحاط علماء الإقتصاد الكلاسيكيون مسألة الحدّ الأدنى للعيش للنفاذ إلى طبيعته الإجتماعية التاريخية. إن سبب طرح المسألة على هذا النحو مفهوم: إن الفقر الذي نوليه الاهتمام هو نسبي للغاية؛ وذلك بسبب بسيط: إن الفقر ليس صفة للشخص بل هو ميّزة من مميّزات المحيط: الأسرة، الحيّ المجتمع. بهذا المعنى يمكن أن نؤكد على أن الكائن الفقير، اليوم، في فرنسا، ليس له نفس معنى الكائن الفقير، اليوم في الهند أو في فرنسا الأمس. فالفقر الفردي يتمّ تقديره بالنظر لمستوى تطوّر المجتمع بأكمله.

بيد أن هذا القياس الدائر لا ينبغي أن يقودنا إلى إنكار فكرة الفقر المطلق ولا أن نُعلي الفقر النسبي على الفقر المطلق؛ بل على العكس إذ مقولة الفقر النسبي تؤدّي إلى التباسات، وبالتالي إلى معانٍ متضاربة، وتعقّد الجدل بدلاً من توضيحه.

2 ـ الفقر النسبي: التباسات ومعانٍ متضاربة:

إن الفقر، وفق التحديد النسبي، يرتبط بالمستوى النسبي للدخل، الذي يرتفع بقدر ازدياد الدخل الوطني. هذا التحديد يفترض وجود مفهوم اجتماعي، مسلّم به عادة، عما ينبغي أن يكون عليه الحدّ الأدنى للعيش، يأخذ بعين الإعتبار ليس فقط الحاجات الأساسية بل أيضاً بعض المنافع العادية التي يقدّمها المجتمع.

هذا التحديد هو الأكثر شيوعاً. إن الإنكليزي بيتر تاونسيند Peter Townsend هو الذي فرضه على المجموعة العلمية، بعد أن اتخذ على عاتقه التصوّر الذي صاغه رانسيمان Runciman عن

الحدّ بين الفقر المطلق والفقر النسبي هو كالحدّ بين الرأسمالية والإشتراكية

لقد ركّزنا، في عدّة مناسبات، على التمييز بين الفقر المطلق والفقر النسبي: على مستوى الأدلّة التي تقدّمها الأرقام أوّلاً، ثم على مستوى المفاهيم الخلقية والدينية والسياسية. فلماذا هذا التشديد حول المسألة التي تبدو للبعض لاهوتية أكثر منها عينية، وأقرب إلى النقاش حول جنس الملائكة، أكثر منها حول خيارات المجتمع اليومية؟ ذلك لأن هذه المناقشة تذهب إلى أبعد من الجدل الأخلاقي.

أنا أقول إن اقتصاد السوق قادر على تمثّل أعمال كفاحية ضد الفقر المطلق، لكنه عاجز عن هضم العلاجات الناجعة ضد الفقر النسبي. إن الجزء الأوّل من هذه القضية المؤكّدة قد بدا خاطئاً ومحالاً حتى العام 1930: إن «يداً خفية» كانت تدفع السوق نحو التوازن، وهو السوق الذي تجرّأ بوقاحته، مهما كانت نزع جرأته، أن يقف في مواجهة انتهاء هذا المصير. غير أن الأزمة التي عصفت في العام 1930 بيّنت للناس أنه لا يكفي أن يكون هناك يد خفية حتى تكون بالضرورة يد الله.

حينذاك، تجرّأ بعض المفكرين، تجرّأ كاينس على الإيحاء أنه يمكن تعطيل الأزمة عن طريق ضبط الميزانية، كما تجرأ بيفيريدج على القول إنه بالإمكان إصلاح توزيع المداخيل عن طريق تدخّل الدولة. وكم كانت المفاجأة كبيرة بالنسبة للمولعين بالعبادة، فالسوق لم ينهار، بعد الثورة الإجتماعية التي أملَتها الجبهة الشعبية وليون بلوم Léon Blum في العام 1936، والسوق لم يتزعزع بعد إنشاء الضمان الإجتماعي في 1945، والسوق لم يضمحلّ بعد وضع حدّ للأجر المكفول، ولم يتباطأ النمو بعد

الحرمان... إن الرأي الذي يسود اليوم هو أن المجتمع كلما أصبح مزدهراً، أصبح فهمه للفقر لا يعني فقط قلّة العناصر الضرورية للوجود، بل يعني أيضاً النقص في إمكانات الإستفادة من صفة الحياة التي يتمتع بها أولئك الذين يملكون الوسائل.

إن هذا المفهوم عن الفقر لا يلقى الاستحسان أكثر من غيره؛ غير أن استخدامه ليس سهلاً، إذ يؤدّي إلى التباسات وإلى معانٍ متضاربة، وهو أيضاً ذو استخدام محدود للغاية عندما يراد القيام بالمقارنات في الزمان وفي المكان.

إن مقولة الفقر النسبي تجعلنا نعتقد أن الفقر بحدّ ذاته أمر نسبي:

إن هذا خطأ، إذ قد يعني أن الفقراء ليسوا حقاً فقراء. لقد أشار آمارتيا سن Amartya Sen في مناقشة پيتر تاونسيند P. Townsend أن الفقير ليس فقط الإنسان الذي لديه أقلّ من الآخرين من الناس، بل هو الإنسان الذي لا يملك، أحياناً، وسائل الحدّ الأدنى للحياة. **فالحرمان** يجب أن يقيّم أيضاً في المطلق. «قد يكون من المُحال، كتب سَن، أن نطلق تسمية فقير على الإنسان الذي لا يستطيع أن يمتلك سوى سيارة كاديلاك في حين أن غيره من الناس يستطيع شراء سيارتين!». فهناك «نواة يتعذّر تجزئتها، وهي نواة مطلقة ضمن فكرة الفقر»، حسب ما يقوله ن. وردُّ تاونسيند لا يخلو من فائدة ويشير فيه إلى الأثر السياسي لصياغة هذا النوع من التصوّر. فالخطر الداهم، حسب تاونسيند، الذي يترصّد الاستناد إلى «النواة المطلقة» هو في سوء تقدير أهمية الحاجات الأخرى للإنسان، غير الحاجات الغذائية،

أن أدّت الخضّات التي حدثت في 1968، إلى تثبيت هذا الحدّ الأدنى، بالإضافة إلى ضمان ارتفاعه.

حينها وصلنا إلى النجاح، لأننا تجرأنا، ويعتقد اليوم أنه لو تجرّأنا أكثر، لأصابنا النجاح أكثر ولأننا هززنا الصنم دون أن يصاب بالعطاس، يُعتقد اليوم أنه بإمكاننا زحزحة قاعدته دون أن يسقط أبداً. ولأننا نجحنا في جعله يتقدّم بضع خطوات في اتجاه معيّن، يُعتقد أنه بالإمكان تحويل وجهة مساره.

ومن جديد يقال: لا

فكل ما جرى منذ خمسين عاماً، في الميدان الإجتماعي، له ميزة أساسية بالإشتراك، ميزة كونه أجرى **تسوية في القاعدة** على اقتصاد السوق، ميزة كونه أضاف إلى اقتصاد السوق ضمانات ديناً.

فحقّ العمل وحقّ العمل النقابي كانت الضمانة الأولى التي أعطيت، منذ بداية القرن، للناس الأضعف. وكانت الفرص المدفوعة، وتمديد ساعات العمل بـ40 ساعة أسبوعياً، والإتفاقات الجماعية على معاهدات ماتينيون Matignon في 1936، كانت التطوّر لمكاسب العمّال الأساسية، وكان الضمان الإجتماعي ضمانة الحصول على العناية، ضمانة بلوغ العناية من قبل الكل: الحدّ الأدنى للأجر هو التسوية لكل المكافآت التي قامت على قاعدة اجتماعية مقبولة. يمكن القول **إن كل التطوّرات الإجتماعية للقرن العشرين هي، في بلدان اقتصاد السوق، تطوّرات في المطلق، وليست ضمن النسبي**، إذ أي تطوّر من هذه التطوّرات لم يصل، مهما كان نوع هذا التطوّر إلى أعلى درجات السلّم الإجتماعي.

لماذا؟ لأن الأمر صعب للغاية في اقتصاد السوق. **ما دمنا نقتصر على التسوية في الأسفل**، فالتغيير لن يكون كبيراً بالنسبة للإقتصاد

ليس في البلدان الغنيّة فحسب، بل خاصة في بلدان العالم الثالث. إنما ينبغي إلاّ يَنسينا هذا الإهتمام المشروع أن الفقر يعني، في كثير من الأحيان وفي الغالب، نقصَ الحدّ الأدنى الغذائي. ولقد بيّنت الأزمة التي اشتدّت في السبعينات أنه قد يكون هناك، حتى في البلدان الغنيّة، مئات الملايين من الأشخاص الذين لا يملكون شروى نقير كي يقتاتوا، وهمّ مضطرون للإنتظار في صفوف طويلة أمام مراكز توزيع صحون الشورباء الشعبية.

إن مقولة الفقر النسبي تؤدّي إلى الخلط بين الفقر واللامساواة:

لقد ركّز بيتر تاونسيند على هذا الخطر وحاول تفاديه محدّداً «نقطة تراجع» عن العادات الإجتماعية، محدداً خطاً بعيداً عنه يؤدّي كل انخفاض في الموارد إلى أن لا يكون المرء قادراً على الإشتراك في الحياة الإجتماعية. ويبقى أن نقول إن الفقر النسبي يُتصوّر عادة وكأنه بديل عن اللامساواة؛ وهو أمر قابل للنقد على وجهين.

لنتنبّه أولاً إلى أن ذروة اللامساواة قد نبلغها عندما يملك شخص كل شيء. في هذه الحالة، يمكن القول إن الفقر قد زاد. لكن إذا كانت المساواة كاملةً، يمكن أن يعني هذا أيضاً أن كل الناس فقراء (بلدان أوروبا الشرقية) أو لا إنسان فقير (الدانمارك). من خلال هذا المثل نرى أن الفقر واللامساواة يحافظان، بالتأكيد، على بعض الروابط، لكن لا يمكن الخلط بين المسألتين. بالطبع إن الفقر هو الشكل الأقصى للامساواة، لكنه قد يسمح بالتمييز

التنافسي. أمّا إذا باشرنا التسوية من الأعلى، فإن الصورة العامّة تتغيّر كلياً. لكن بالتأكيد لا شيء يحدث بفترة قصيرة. فإذا حرمنا كل الأجور العالية من تجاوز مستوى معيّن، وإذا منعنا كل استفادة بعد عتبة معيّنة، فإن المؤسسات العاملة لا يمكن إلاّ أن ترضخ، مع الإفتراض أنه بالإمكان إيقاف التحايل. غير أن الفضيلة الرئيسية لاقتصاد السوق ليست أبداً في إنتاج ما يجب، في لحظة معينة، لتلبية الطلب: إن كل نظام جماعي قادر على فعل الأحسن، إن لم يكن الأفضل. لكن مزيّة الإقتصاد التنافسي الكبرى هي في ديناميّته: اختيار حقول الإستثمار الجديدة، واختيار المنتجات الجديدة والتقنيّات الجديدة، تخيّل هذه التقنيات وخلقها، وخلق مشاريع جديدة، وخلق التغيير. وفي هذا الميدان يمكن القول إن انطلاق الإبداعية والتغيير مرهون، شئنا أم أبيْنا، بالموافقة التي يقرّها السوق للإنطلاق، هذا السوق الساعي للكسب والمردودية. إن خطر بلوغ الجميع هذا الهدف، يعني نزع البوصلة التي توجّه هذا السوق التنافسي، ونزع الإنطلاقة التي تدفعه وتسيّره وبالتالي وضع اليدّ من قبل الدولة على مصيره.

إن وضع اليد على مصير الإقتصاد من قبل الدولة هو ما اسمّيه الإشتراكية. فالتحديد يتطلّب تحديداً آخر، لكنه في أي حال ليس أكثر إبهاماً ولبساً من التحديدات المتداولة.

لهذا أعتقد أن التمييز بين الفقر المطلق والفقر النسبي يجعل منه تمييزاً بين الرأسمالية والإشتراكية، بالمدلول الذي أعطيته، أي دون سعي إلى التهويل.

الخلاصة من كل هذا واضحة للغاية: إذا كان الإجماع الإجتماعي يرضى بإعادة الدمج الإجتماعي للمستبعدين، إذا كان يقبل بتجديد الكرامة الإنسانية، لدى كل المواطنين، وبضمان الرفاه الأدنى، الذي يعطى

بين بعض أشكال المساواة. ولنسمع بعض علماء الاقتصاد عندما يعتبرون أن ديناميات الديمغرافيا والإبداع واللامساواة هي ديناميات نمو. وهكذا يتبيّن أن اللامساواة بذاتها ليست بالضرورة أمراً سيّئاً؛ فهي قد تكون عامل تقدّم بشرط أن تنحصر ضمن حدود معيّنة.

وإذا شئنا التمسك بهذا المنظور، بأي ثمن، فإنه ينبغي حينئذٍ أن نميّز بين اللامساويات (جمع لا مساواة) التي تشكّل عائقاً أو التي لا يمكن التسامح بها، واللا مساويات التي لا تشكّل عوائق. لكن قد نصاب بالتشوّش إذا ما تناولنا بالمعالجة، ضمن نفس تعابير اللامساويات، اللامساويات السلبية واللامساويات الإيجابية.

إن مقولة الفقر النسبي لا تتحمل المقارنات في الزمان وفي المكان

هذه المقولة تجعلنا نؤكّد أن الفقر يزداد في مرحلة النمو الاقتصادي والتقدّم الإجتماعي وأنه ينخفض في مرحلة الركود الاقتصادي والإنكفاء الاجتماعي. ولقد أشار العالِم الدانماركي ستاين رايجين Stein Reigen إلى أنه «إذا ضاعف كل شخص دخله بشكل كبير أثناء الليل، فإن عدد الفقراء سيكبر، أما إذا تقلّص دخل كل فرد، يوماً بعد يوم، إلى حوالي النصف، فلن يكون هناك فقر». إنها النتيجة الأخطر التي تنجم عن الإلتباس بين الفقر واللامساواة، إذ هي تحول دون قياس التبدّلات التي تطرأ على الفقر في الزمان كما تمنع قياس أثر السياسات الإجتماعية حول الفقر.

هذا من جهة، أما من جهة أخرى فإن هذه المقولة تجعل المقارنات في المكان في غاية الصعوبة والدقّة. لنقرأ آخر تقرير

لكل فرد؛ حينها ينبغي على الحكومة، الناتجة ديمقراطياً عن هذا الإجماع، أن تعمل لتحقيق هذه التطلّعات، عن طريق تطبيق استراتيجية، ضمن نطاق اقتصادنا التنافسي، من نمط الاستراتيجية التي رسمنا خطوطها العريضة.

أما إذا كان الإجماع الإجتماعي لا يرضى بالعدالة الإجتماعية كما تم وصفها، وإذا تطلّب هذا الإجماع، بالإضافة إلى ذلك، أن كل مواطن ليس عليه أن يتحمل مشهد غنى يزيد عن غناه، ساعتئذٍ ينبغي أن نعرف أن على فرنسا أن تنتقل إلى الإشتراكية، لأن الإشتراكية قد تصبح أكثر أهلية من نظامنا الحالي للتجاوب مع تطلعات كهذه.

المصدر: ستوليرو Stoleru ، الإنتصار على الفقر في البلدان الغنيّة، فلاماريون، 1947.

فلتدي اللامساواة!

إن الفكرة القائلة بأن هناك فروقات لا مساواتية هائلة - في توزيع المداخيل أو توزيع الميراث - ناجمةٌ عن غموض كبير بين التصوّر المحض إحصائي والتصوّر الأخلاقي. فمقولة توزيع المداخيل أو الموروثات لا معنى لها، ضمن إطار أننا لا نستطيع أن نوزّع إلاّ ما نملكه والحال أن المداخل والموروثات لا وجود لها إلا ضمن نطاق خلقها وإنشائها، ولم تخلق إلاّ ضمن نطاق كونها مملوكة.

فالتباين في الإحصاءات ما هو سوى انعكاس للتباين في القدرات والخيارات. بكلام آخر، إن البعثرة في الإحصاءات (بعثرة المداخيل أو الموروثات) ليست سوى نتيجة للنشاط البشري...

إذاً، بدءاً من اللحظة التي نقبل فيها بتبديل ما ينتج عن النشاطات الفردية، عندها نطعن في مصدرها بالذات، أي في الحقوق الفردية.

صادر عن مجموعة الدول الأوروبية. إذا أحصينا عدد الفقراء بالنسبة لعتبة الفقر الوطنية، نجد أن نسبة 33٪ من البرتغاليين فقراء ونسبة 6٪ من البلجيكيين فقراء. أما إذا تمّ إحصاء الفقراء بالإستناد إلى عتبة المجموعة الأوروبية، فإن هذه النسبة تصل إلى أن 70٪ من البرتغاليين فقراء، وفقط 2٪ من البلجيكيين. هذه الفروقات يسهل فهمها؛ إذ الدخل المتوسّط في المجموعة الأوروبية هو أعلى من الدخل المتوسط البرتغالي، مما يرفع عدد الفقراء في البرتغال، لكنه أدنى من الدخل المتوسط البلجيكي، وهذا ما يخفض عدد الفقراء البلجيكيين.

إن هذا المثل الذي أوردنا يدفع إلى طرح المسألة الأساسية: إن الفقر نسبي، بالطبع، لكنه نسبي بالمقارنة مع ماذا: مع المجتمع بأكمله؟ مع الفئة التي ننتمي إليها؟ مع الفئة المرجعية؟ مع الطبقة الوسطى؟ مع الفعاليات التي تمثّل الفرد؟ مع الماضي؟ ولماذا لا يقارن بالنسبة للمستقبل، إذا ما فكّرنا بنظرية الدخل المستمر التي صاغها ميلتون فريدمان Milton Friedman فسوف نرى لاحقاً أن عدد الفقراء يمكن أن يتغيّر من البسيط ليصبح ثلاثة أضعاف ما كان عليه، وأن مميّزات الفقر الاجتماعية ـ الديمغرافية يمكن أن تصبح مختلفة كلياً وفق الأجوبة التي يُردّ بها على هذه الأسئلة.

إنه لمن المفيد أن نشير إلى أن مجموعة الدول الأوروبية تقترح اليوم تحديداً لمستوى الحياة في أوروبا، مستوى أساس، هذا بالتأكيد ما يسهّل المقارنات لكنه مستوى يتقارب مع التحديد المطلق للفقر.

فالسياسة التي تعمل على النقول (إعادة توزيع المداخيل) بالإكراه، بحجة إقامة المساواة بين نتائج النشاط البشري، هذه السياسة تقوم على أخذ بعض الموارد بالقوّة من أولئك الذين أوجدوها لإعطائها إلى أولئك الذين لم يوجدوها.

وخلافاً لما يجري ضمن عملية العطاء الطوعي أو ضمن عملية التبادل الحرّ، حيث الشريكاز رابحان، هناك، في النقول الجبري رابح وخاسر؛ ولا وجود لمعيار يسمح لنا بالقول إذا كان هناك كسب اجتماعي: إن تقويم هذا النقول هو ذاتي محض، ولا أحد بإمكانه تبيان أن النضال ضد اللامساويات (الإحصائية) يشكّل إصلاحاً. فسياسة تقليص الفروقات اللامساواتية تعني إذاً وبالضرورة إدخال التعسف ضمن العلاقات بين الناس.

ووفق مفهوم الحقّ الكلاسيكي، وكما يذكّر بذلك بتركيز خاص فردريك هايك Friedrich Hayek، فإن المساواة القانونية بين الأفراد تتضمّن أن تكون قواعد الحقّ عامّة: بمعنى أنها لا تفرض نتيجة نوعية، وأن تكون عالمية: أيّ أن يكون كل المواطنين متساوين أمام الحقّ، وأن تكون ثابتة وأكيدة. في دولة الحقّ كما حددناها ـ التي تثار غالباً، وغالباً ما يساء فهمها ـ لا أحد يستطيع أن يعرف مسبقاً ما هي النتيجة النهائية، نتيجة تطبيق القواعد العامّة. والحال أن المطالبة بالمساواة هي مطالبة بالنتيجة وهي متعارضة مع هذا المفهوم عن العدالة. وإذا لم تبلغ اللعبة التلقائية، لعبة النشاطات البشرية ضمن إطار القواعد العامة والعالمية، إذا لم تبلغ إلى النتيجة المبتغاة من قبل الأشخاص الذين يحتكرون سلطة الإكراه، فإن تدخّلهم يعرّض للخطر الطابع العام، والعالمي، الأكيد، طابع القواعد المكوّنة للمجتمع الحرّ (إنه حرّ لأنه مؤسّس على هذه القواعد).

المصدر: سالين Salin ، الغيغارو 20 أيار 1988.

3 ـ مقولة الفقر المطلق:

في ترجمتها الأكثر راديكالية، تستند مقولة الفقر المطلق إلى حدّ أدنى غذائي يعبّر عنه بيولوجياً أو فيزيولوجياً. هكذا حدّد بوث Both (1899 ـ 1992) وراونتري Rowntree (1901) الفقر لتقدير اتساعه في لندن وفي يورك York . وذكر جان فوراستيه Jean Fourastié أن الحدّ الأدنى الحياتي الفيزيولوجي، في فرنسا القرن التاسع عشر، كان حداً مثالياً، لو بلغته فرنسا لكان حلّ المشكلة الإجتماعية؛ وبعبارات اقتصادية، لو كان الدخل يسمح بشراء 1500 غرام من الحنطة، في اليوم وللشخص، أو ما يعادلها. في تلك الحقبة كان آدم سميث Adam Smith يعمل لكشف النقاب عن أعمال كانتيلون Cantillon لإعطاء قياس عن هذا الحدّ الأدنى الفيزيولوجي. وفي الفترة القريبة، لجأت الإدارة الأميركية إلى الدراسات الأكثر حداثة حول سوء التغذية لتحديد حصّة الفرد الدنيا من مختلف أنواع الأغذية الضرورية. في بداية الستينات، حدّدت لجنة التخطيط الهندية مستوى الحدّ الأدنى بـ2250 حرارية، في اليوم وللشخص الواحد، في المناطق الريفية، لكن دراسة حول الفقر أجريت في باكستان حدّدته 2150 حرارية، و2122 حرارية في بنغلادش. ولقد اعتبر آلتيمير Altimir ، في دراسته حول الفقر في أميركا اللاتينية، أن الحدّ الأدنى من الحراريات ينبغي أن يحدّد حسب العمر، والجنس، ونمط النشاطات، والحالة الصحية، دون أن يكون هناك إمكانية لتحديد الحدّ الأدنى الخاص بكل فرد.

دون شك، إن تحديد الحدّ الأدنى الحراري هو أفضل تعبير عن المعيار المطلق للفقر. لكن يبقى أن نشير إلى أن الناس لا

اللامساويات الحسنة والرديئة

... لا يمكن أن نغتبط من صعود الاستثمارات ونُدين زيادة الأرباح. وبدلاً من القول إن الأرباح تزداد بسرعة أكبر من سرعة الأجور، قد نستطيع القول إن جزاء الاستثمار، الهابط إلى أدنى مستوياته، قد يعاود الصعود، وهذا ما يتطابق مع مصلحة الإنتاج الإقتصادي. وتصحّ نفس الملاحظة على اللاتساوي بين المأجورين المسحوقين طويلاً، اللاتساوي الذي لم يزداد إلاّ قليلاً: فهل هو أمر صافع تشجيع الكوادر الأكثر أهلية، عبر جعل الأجور أكثر فردية؟ لقد ضحّت فرنسا، خلال السنوات العشر الممتدة بين 1975 ـ 1985، بالاستثمار والمبادرة، وهذا ما وضعها على طريق الإنحطاط وفرض عليها تقهقراً تجاه المانيا، وإيطاليا، وحتى بريطانيا العظمى.

لكن ما هو مختلف كلياً وأكثر مدعاة للهمّ هو أننا نرى، حول هذا الكمّ الهائل من المأجورين، مجموعتين متعارضتين تشكّلان، وحجم كل واحدة يستمر بالإزدياد. في الأسفل، نرى مجموعة الفقراء، والعاطلين عن العمل، والمعاقين، كما نجد صغار المأجورين في القطاعات التي تعاني من ضائقة اقتصادية، أو الذين أصيبوا في حياتهم المهنية أو الشخصية. في الأعلى نجد مجموعة الناس الذين يثرون في السوق أكثر من ثرائهم في الإنتاج.

فالمشكلة الحقيقية إذاً ليست مشكلة توزيع ثمار الإنتاج بين المساهمين، الكوادر والعمّال، أو المستخدمين. إن المشكلة الحقيقية تكمن في تراجع عالم الإنتاج أمام عالم السوق: إنه الإنكفاء والضعف في الفترة التي يقوم الشأن الكبير في تحسين تجارتنا الخارجية، وبالتالي في

يستهلكون حراريات، إنما منتجات غذائية تحتوي على حراريات. كذلك من الضروري القول إن حصّة الفرد من الحراريات ينبغي أن تتحوّل إلى سلّة من المنتوجات الغذائية متوافقة حتماً مع السياق الثقافي، وبهذا المعنى يمكن أن يبدو لا يتشابه أبداً مع الفقر «المطلق» الفردي في بلد من بلدان العالم الثالث.

وإذا كنا نحرص على الفقر المطلق، رغم كل شيء، فذلك عائد إلى أن الفقر المطلق يتطلّب حالة من تنظيم العَوَز، وهي حالة من العبث تكميمها علمياً إنما يمكن التوافق حولها، بالقول **إنها حالة العَوَز التي تقرّ بها الجماعة كونها كذلك ومراعاة لها تستعدّ الجماعة للقبول، على الأقلّ، ببذل جهد مالي. عينياً إنها الحدّ الأدنى من الدرجات الدنيا للعون.**

إننا لا نغيّر الأمور بشكل أساسي، باستبدالنا الجماعة بالعلم في تحديد الحدّ الأدنى الحياتي، بل نحن نوضّحها. فالجماعة والعلم ينزعان إلى الكلّي، الشامل. فالكلام على ما تعتبره الجماعة حداً أدنى هو بالطبع أمر نسبي، لكنه أمر يختلف كل الاختلاف عمّا تعتبره الجماعة أمراً عادياً. فالحدّ الأدنى هو المطلوب، والعادي قد يتطلّب جهداً. وهذا لا يعني أنه ينبغي مشابهة الفقر المطلق بالفقر الذي يُعانى منه، والفقر النسبي بالفقر الذي يُستحق.

بعد هذا نقول بأن مقولة الفقر المطلق ليست دون عيب. فهي لا يمكن استخدامها إلاّ داخل فسحة مكانية وحقبة معينة متجانستين. فالفقر المطلق في البلدان الغنيّة ليس الفقر المطلق في العالم الثالث؛ كما أنه في أوروبا الغربية ليس نفسه في أوروبا الشرقية. حتى داخل أوروبا الغربية، من الضروري الأخذ بعين الاعتبار بعض الفروقات، عندما تكون دالّة، في البنيات

تحسين قدرة منتجاتنا على التنافسية في الساحة الدولية، وفي السيطرة على التقنيات الجديدة (شبه ـ الموصلة، الهندسة الوراثية...).

بقي أن نقول إن فرنسا هي بلد الأجور المنخفضة، لكن ينبغي أن نحترز، حول هذه النقطة، قبل استخلاص نتائج متسرّعة: هل يريد الفرنسيون زيادة في الأجور المباشرة، زيادة تستفاض من انخفاض الإعانات الإجتماعية؟ وهذه الزيادة، التي تجعلنا نقترب من النموذج الأميركي، ألا تنمّي بشكل هائل وخطر الفروقات أمام العناية الطبية أو المدرسة؟ لنحترز من الصور التي تعمي الأبصار والتي تدفع نحو حلول قد تكون غالباً أسوأ من السيء.

فالهمّ الكبير اليوم ليس في ردم الهوّة بين الفروقات وفي جعل الأغنياء يدفعون: إن الهمّ الكبير في إعادة إحياء روح الإنتاج وروح البحث والإنتاجية، وفي توجيه العدد الأكبر من أصحاب المواهب نحو هذه الناحية أكثر من توجيههم نحو الأماكن التي فيها يكسبون المال بسهولة متناهية. ففرنسا بحاجة اليوم، أن تعود أمّة صناعية حيث جدارات العامل المؤهّل، والتيقن، والمهندس تلاقي اعترافاً وجزاءً، وحيث يتوقّف البحّاثة والمدرّسون عن الإنحدار اجتماعياً، بسرعة أو ببطء حسب الفئة التي ينتمون إليها، وحيث العمل والاستثمار متحالفان غير متواجهين. عندما يتمّ بلوغ هذا الهدف، فإن اللامساويات الصافعة ستزول بسهولة وستعرف عندها النقابات كيف تدافع، بشكل أفضل، عن مجموع المأجورين.

المصدر: تورين Touraine ، أوست فرانس Ouest-France ، 9 أيار 1990.

الديمغرافية، والإجتماعية والاقتصادية، وفي الذهنيات وخاصة بين أوروبا الشمالية وأوروبا الجنوبية (إنه مجرد تمييز ديمغرافي سهل، إذ كل بلد، بمعنى ما، له جنوبه ومناطقه المتخلّفة، وقد تعتبر ايرلندا، من نواح كثيرة، متجانسة مع أوروبا الجنوبية). ضمن نفس الإتجاه، لاَ يمكن أن تستخدم مقولة الفقر المطلق إلاّ ضمن فترة متجانسة. إنها في الواقع تحل إلى محتوى السلّة المنزلية، وهو مجموعة الأغراض والأدوات التي تتغيّر قليلاً أسعارها النسبية، على فترة قصيرة، والتي تسمح بالعيش ضمن نفس مستوى الحياة. وعلى فترة طويلة، ينبغي أن يحسب حساب سعر مشترى الأغراض والأدوات الجديدة. فإذا كانت الشمعة، مثلاً، تشكّل جزءاً من الحدّ الأدنى، فيما مضى، فإنه قد يكون من غير المعقول إدخالها في الحدّ الأدنى الراهن، في الوقت الذي توجد فيه الكهرباء. بالمقابل ينبغي ألاّ نحسب حساب الهاتف والتلفزيون، إلاّ ضمن إطار إلحاقهما بالمفهوم النسبي عن الفقر. وضمن إطار آخر، وكما قلنا ذلك سابقاً، إن مقولة الفقر المطلق ترتبط بمفهوم نفسي ـ اجتماعي، أو بكلام أصحّ، بمفهوم سياسي عن الفقر. فعتبة الفقر (راجع الفصل الثالث) هي **عتبة توسّط** قبل أن تكون **عتبة معرفة**. والحال أن الوعي الاجتماعي ثابت لا يتبدّل ويفضّل خفيةً الحدّ الأدنى للعادي.

4 ـ أبعد من الفقر المطلق أو النسبي:

إن طرح موضوعة الفقر من خلال الدخل أثار انتقادات مختلفة. فالمفكّر النروجي ستاين رانجين أشار إلى أن الدخل لا يتحوّل مباشرةً إلى رخاء. فالدخل يمكن أن يستخدم على السواء للحصول على أدوية وعقاقير أو لشراء مخدّرات. فالدخل المرتفع

مفارقات الفقر النسبي

لنمعن النظر في مجتمع وهميّ مؤلّفٍ من 20 مليوناً من الأشخاص يحصل كل واحد منهم على أجره، وللسهولة لنميّز فئات ثلاث في هذا المجتمع: الأثرياء، الطبقات المتوسّطة، والفقراء. لنراقب الوضعية الأساسية، في الفترة و، ثم الوضعية في الفترة و + 1، التي تتميّز على التوالي بفترة نمو اقتصادية كبيرة، وبفترة ركود حادّة.

في فترة الركود

و + 1

- $\gamma_{أ}$ = 15000
- $\bar{\gamma}$ = 6000
- $\gamma_{أ}$ = 5000
- ع = 3000
- $\gamma_{أ}$ = 0

القيم الفعلية (بالملايين)	الأجرة $\gamma_{أ}$ (بآلاف الفرنكات)
8	15
24	5
8	0
40	

الأجرة المتوسطة $\bar{\gamma}$ = 6000

عتبة الفقر ع = 3000

في الفترة الأساسية

و

- $\gamma_{أ}$ = 20000
- $\bar{\gamma}$ = 11250
- $\gamma_{أ}$ = 10000
- ع = 5625
- $\gamma_{أ}$ = 5000

القيم الفعلية	الأجرة
10	20
20	10
10	5
40	

$\bar{\gamma}$ = 11250

ع = 5625

في فترة النمو

و + 1

- $\gamma_{أ}$ = 40000
- $\bar{\gamma}$ = 22000
- $\gamma_{أ}$ = 20000
- ع = 11000
- $\gamma_{أ}$ = 10000

القيم الفعلية	الأجرة
10	40
13	20
12	10
40	

$\bar{\gamma}$ = 22000

ع = 11000

الوضعية في الفترة و

إن الأجرة المتوسطة= 11250 فرنكاً. وعتبة الفقر، المثبّتة على نسبة 50٪، ع = 5625 فرنكاً. وجدول المداخيل يتراوح بين 1 و 4.

أن عدد الفقراء هو عشر ملايين، أي 25٪ من السكّان. وكذلك هو عدد الأثرياء. أما الطبقات المتوسّطة فيبلغ عدد 20 مليوناً، أي 50٪ من السكّان.

وفارق الفقر أو العجز الفردي للدخل هو 625 فرنكاً؛ أما العجز العام فيبلغ 6,25 مليارات أي 1,39٪ من قيمة الأجور الإجمالية. (ويُهمل هنا واقع أننا لو أعدنا توزيع هذا القسم من قيمة الأجور الإجمالية على الفقراء، قد يتبدّل التوزيع الأوّلي للمداخيل، كما تتبدل الأجرة المتوسطة وعتبة الفقر...).

الوضعية في الفترة و + 1، في فترة النمو

يظل جدول المداخيل على حاله أي من 1 إلى 4، لكن الأجرة في كل فئة تتضاعف. ينتج عن ذلك أن الأجرة المتوسطة تستقرّ على 22000 فرنكٍ، كما تصبح عتبة الفقر ع = 11000.

فإذا ترافقت هذه المضاعفة للأجور مع مضاعفة كل الأسعار، فأن كل فئة تحافظ على نفس مستوى الحياة الذي كان قائماً في الوضعية الأساسية. أما إذا تطابقت هذه المضاعفة في الأجور مع مضاعفة في الكمّيات المنتجَة، حينها كل فريق هو أغنى بمرّتين عن وضعيّته السابقة. أما إذا ترافقت المضاعفة في الأجور مع ارتفاع في الأسعار وفي الكمّيات المنتجَة، حينها يصبح مستوى حياة الفئات غير محدّد ضمن هذا النموذج. لنقتصر في التحليل على الفرضية الثانية، إذ، في الحقيقة، النمو المتزامن في الكمّيات وفي الأسعار يطلق ارتفاعاً واضحاً في القدرة

الشرائية. حينها نلاحظ:

1 ـ تزايد في عدد الفقراء، كقيمة مطلقة (+ 2 مليون) وكنسبة (30٪ بدلاً من 25٪) بينما عدد فئة الأثرياء يظل ثابتاً وعدد الطبقات المتوسّطة يتناقص مليونين ولا يعدّ يشكّل سوى نسبة 45٪ من السكّان.

2 ـ وتصبح تسمية «فقراء» تغطي أوضاعاً جدّ مختلفة:

أ ـ عدد 10 ملايين من الأشخاص الذين كانوا فقراء في الفترة و، والذين أصبح دخلهم أعلى مرّتين من دخلها السابق. كما أصبح دخلهم أيضاً يساوي الدخل الذي كانت تحصّله الطبقات المتوسطة في تلك الفترة.

ب ـ وعدد المليونين من الأشخاص الذين كانوا ينتمون إلى الطبقات المتوسّطة، رغم أن دخلهم في الفترة و + 1، كان يساوي الدخل الذي كان يميّزهم كطبقة متوسطة في الفترة و.

3 ـ ورغم كون الفقراء في الفترة و + 1 كان دخلهم يساوي أكثر من مرّتين دخلهم الذي كانوا يحصّلونه في الفترة و، فإننا مدفوعون لهذا إلى القول إن هؤلاء قد أصبحوا فقراء أكثر مرتين مما كانوا عليه، بمعنى أن العجز الفردي في الدخل زاد بنسبة 60٪ ليبلغ 1000 فرنكٍ.

4 ـ ونتيجة هذا النمو، تنخفض العجز الإجمالي في الدخل حتى أصبح لا يشكّل سوى 1,36٪ من قيمة الأجور الأجمالية بدلاً من 1,39٪. وتصبح مكافحة الفقر أقلّ كلفة رغم تزايد عدد الفقراء، ورغم كون الفقراء قد أصبحوا أشدّ فقراً.

5 ـ إن الفروقات في المداخيل، إذا ما قيست بملاك المداخيل، تبقى مستقرّة بين كل الفئات الإجتماعية لكن هذه الفروقات قد كبَرت داخل الطبقات المتوسّطة، رغم أن هذه الطبقات قد عرفت، في قسم، مضاعفة

في مداخيلها، وفي جزء، ركوداً في أجورها. وما سميّناه تنامياً في الفقر وشدّة هو تعبير عن هذه الزيادة في الفروقات داخل الطبقات المتوسّطة.

لا شيء يمنعنا من تخيّل وضعية و + 1، وضعية نمو تتزايد فيها الفروقات من 1 إلى 5، مثلاً، أو تتناقص من 1 إلى 3، دون أن تتبدّل الأجرة المتوسّطة وعتبة الفقر. هذه العملية التخيّلية المصطنعة قد تسمح لنا باستكمال الملاحظات التي قد تنشأ. ويبدو أن تزايد الفقر في مرحلة النمو يمكن أن يحدث:

- دون زيادة الفروقات بين الفقراء والأغنياء، لكن مع تزايد الفروقات داخل الطبقات المتوسّطة؛

- بزيادة الفروقات بين الفقراء والأغنياء، وكذلك زيادة الفروقات بين الطبقات المتوسّطة والأثرياء، في الوقت الذي قد تنخفض فيه الفروقات بين الطبقات المتوسّطة والفقراء؛

- بتناقص الفروقات بين الفقراء والأغنياء، كما بين الطبقات المتوسّطة والأغنياء، في حين تتزايد فيه الفروقات بين الطبقات المتوسّطة والفقراء.

الوضعية و + 1، مع تقهقر:

إن جدول المداخيل يتحرّك هذه المرّة من 0 إلى 15. فأجرة كل فئة من الفئات الإجتماعية تنخفض: أجرة الفقراء تصل إلى 0، وأجرة الطبقات الوسطى تستقر على 5000 فرنك، أي تنخفض إلى مستوى الأجرة التي كان يتقاضاها الفقراء في الفترة و، وأجرة الأثرياء تنتقل من 20000 فرنك إلى 15000 فرنك. ضمن هذه الوضعية، تصبح الأجرة المتوسطة 6000 فرنك وتصل عتبة الفقر الجديدة إلى 3000 فرنك. فماذا يُلاحظ؟

1 ـ يُلاحظ نقص في عدد الفقراء كقيمة مطلقة (ينقص العدد

مليونين) وكقيمة نسبية (20٪ بدلاً من 25٪)، كما يصبح عدد الأغنياء أقلّ، وتصبح الطبقات الوسطى تشكل نسبة 60٪ من الناس.

2 ـ وتطلق تسمية «فقراء» على عدد محدّد: 8 ملايين من الفقراء لا يساوي دخلهم سوى صفر (10) بالمقابل، هناك مليونان من الأشخاص الذين كانوا فقراء في الفترة و، مع دخل يساوي 5000 فرنك يصلون إلى وضعية الطبقة المتوسطة مع نفس الدخل، أي 5000 فرنك.

3 ـ يرتفع العجز الفردي للدخل إلى 3000 فرنك، وهذا يعني أن بعض الفقراء قد خرجوا من الفقر بدخل أقلّ من 47٪ من الدخل الذي كان يعيّن الفقراء في الفترة و. ويبلغ العجز الإجمالي للدخل إلى نسبة 10٪ من قيمة الأجور. وبهذا ترتفع كلفة مكافحة الفقر ارتفاعاً كبيراً على الرغم من النقص في عدد الفقراء، لأن الفقر أصبح أشدّ وطأة.

4 ـ إن الفروقات في الدخل قد تزايدت، حسابياً، بين كل الفئات الإجتماعية، رغم كون ظروف الحياة لمختلف الفئات تميل إلى التقارب من وضيعة الفقر المطلق. فاللامساواة في سرعات التساوي «من أسفل» تسمح بالكلام على تزايد الفروقات.

هذا التمرين المحدود في مداه يدلّ على اتساع مفارقات الفقر النسبي، فهذا التصوّر يدفع إلى التشاؤم عندما يتمّ كل شيء بشكل جيّد، ويدفع إلى التفاؤل عندما يتمّ كل شيء بشكل سيّء. ففي الواقع، إن مقولة الفقر النسبي تتهافت مرّتين؛ إنها تتهافت حول مقولة الفقر التي لا تتوصل إلى الإحاطة بها، وتتهافت حول مقولة اللامساواة، التي لا يمكن أن تقدّم عنها سوى صورة مشوّشة ومشوّهة.

لم يشكّل ضمانة ضد ازدياد إدمان المخدّرات والكحول، ضد ارتفاع عدد الإصابات بالسيدا Sida ؛لم يشكّل ملجأ للمتشرّدين، ولا ضمانة ضد العنف وانهيار البنيات الأسرية، بل على العكس قد يترافق الدخل المتواضع مع نوعية حياتية جيّدة. وهناك وسائل أخرى قد تساهم في الهناء: الثقافة، العلاقات الإجتماعية، المحيط، الأسرة... لذا ينبغي أن نعرف كيف نقوّم القدرة على تحويل هذه الوسائل إلى هناء. ففي حالة النروج، يمكن القول إن مقياس الهناء مفصول نسبياً عن سلّم المداخيل. هناك مقاييس أخرى، الصحّة الارتباط الاجتماعي، الأوضاع ضمن العمل، المسكن، تصبح أكثر صلة من الدخل بالموضوع.

لهذا اندفع برنامج الأمم المتحدة للتنمية أبعد من ذلك، اندفع إلى اقتراح تحديد مؤشّر للتنمية البشرية، بل هو قد أنشأ مؤشّراً بالنسبة للبلدان النامية. فالتنمية البشرية تتضمن من جهة خلق قدرات شخصية، عن طريق إحراز التقدّم في مجالات الصحة، والمعارف والكفاءة، ومن جهة أخرى الاستخدام الذي يقوم به الأفراد من خلال هذه القدرات في أوقات فراغهم، وتوجيهها باتجاه غايات إنتاجية أو ثقافية، اجتماعية وسياسية. إنما من الخطأ المساواة بين هذين المظهرين، إذ قد ينجم عن ذلك كبت كبير. فالتنمية البشرية، بعيداً عن تراكم العائدات والثروات، ينبغي أن تتمحور حول الشخص، حول إمكانيته، وحول ما يودّ أن يمتلكه الفرد، وأن يكونه ويفعله من أجل ضمان وجوده الخاص. إنها تنصبّ على إشباع الحاجات الأساسية بقدر ما تنصبّ على المشاركة.

لقد أصبح هذا المنظور عالمياً؛ وقد يكون هناك منافع جمّة في البناء عليه، بناء مؤشّر تنميةٍ للبلدان الغنيّة.

صياغة رياضية لدليل التنمية البشرية

يمكن أن نحصل على دليل التنمية البشرية على مراحل ثلاث.

والمرحلة الأولى تقوم على تحديد مقياس النقص الذي يعاني منه بلد في كل متغير من متغيّراته الأساسية الثلاث ـ معدّل الحياة عند الولادة (X_1)، معدّل الامّية (X_2) ولوغاريتم الناتج الفردي الخام للشخص، بأرقام فعلية (X_3). وتحدّد القِيَم القصوى والدنيا، بالنسبة لكلّ متغيّر من المتغيّرات الثلاثة، مع تقدير القِيمَ الملحوظة، والتي تحدّد سلّماً يتراوح بين صفر (0) (المتوافق مع القيمة الدنيا المحدّدة بالنسبة للمتغيّر المعين) وواحد (المتوافق مع القيمة القصوى). وقياس العجز الملحوظ بالنسبة للحد الأقصى يقدّم مركز البلد على هذا السلّم. ونحدّد دليل العجز للبلد j بالنسبة للمتغيّر i، بـ l_{ij}، فيصبح:

$$l_{ij} = \frac{(\max X_{ij} - X_{ij})}{(\max X_{ij} - \min X_{ij})} \qquad (1)$$

وتقوم المرحلة الثانية على تحديد دليل متوسط الحرمان (l_j)، بالاستناد على المتوسطة الحسابية البسيطة للأدلّة الثلاثة:

$$l_j = \frac{\sum_{i=1}^{3} l_{ij}}{3} \qquad (2)$$

والمرحلة الثالثة تقوم على قياس دليل التنمية البشرية (IDH)، بطرح دليل النقص المتوسط من واحد (1).

$$(IDH)_j = (1 - l_j) \qquad (3)$$

ولتوضيح هذه الصياغة، فلنطبّقها على كينيا:

معدّل الحياة الأقصى عند الولادة	78,4
معدّل الحياة الأدنى عند الولادة	41,8
المعدّل الأقصى للأمّية عند الراشدين	100,0
المعدّل الأدنى للأمّية عند الراشدين	12,3
الناتج الأقصى الفردي الخام الفعلي للشخص (لوغاريتم)	3,68
الناتج الأدنى الفردي الخام الفعلي للشخص (لوغاريتم)	2,3
معدّل الحياة	59,4
معدّل الأمّية لدى الراشدين	60،0
الناتج الخام الفردي للشخص (لوغاريتم)	2,90

النقص في معدّل الحياة: (1)

$(59,4 - 78,4) \div (41,8 - 78,4) =$ 0,519

النقص في الامّية:

$(60,0 - 100,0) \div (12,3 - 100,0) =$ 0,456

النقص في الناتج الفردي الخام:

$(2,90 - 3,68) \div (2,34 - 3,68) =$ 0,582

النقص المتوسط: (2)

$(0,582 + 0,456 + 0,519) \div 3 =$ 0,519

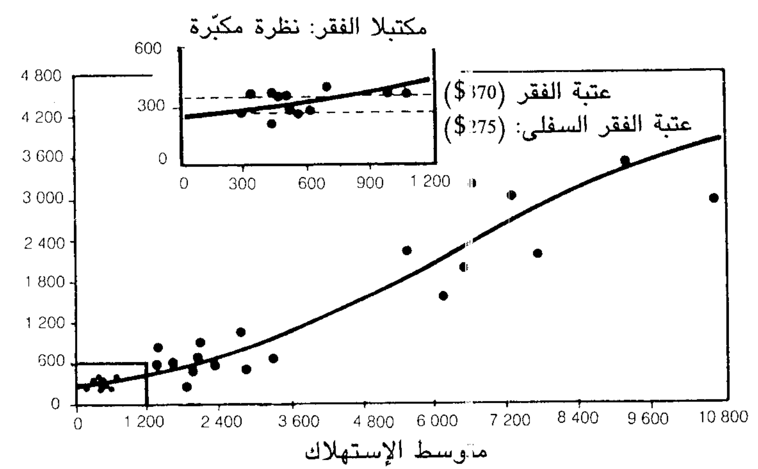
دليل التنمية البشرية المركّب (IDH): (3)

$1 - 0,519 =$ 0,481

المصدر: منظمة الأمم المتّحدة، التقرير العالمي حول التنمية البشرية، أكونوميكا، 1990

الفقر والمستوى المتوسّط للحياة
في البلدان المتقدّمة والنامية

(التكافؤ في القدرة الشرائية محسوب بالدولارات، للشخص سنوياً)



ملحوظة: تكافؤ القدرة الشرائية **المصدر:** البنك الدولي، مصدر سابق.

آدم سميث وأجرة العيش

ينبغي بالضرورة **أن يعيش المرء من عمله، وأن يكون أجره كافٍ على الأقلّ لعيشه،** بيد أنه يجب أن يكون له أكثر من ذلك في معظم الأحيان، وإلاّ يصبح مستحيلاً على العامل الأجير **أن يربّي عائلة،** حينذاك قد لا يدوم نسل هؤلاء العمّال أكثر من الجيل الأوّل. وانطلاقاً من هذا، قام كانتيلون Cantillon بحساب، فافترض أنه ينبغي أن تكسب، على الأقلّ، الطبقة الأدنى من الطبقات البسيطة العاملة، ضعف المبلغ الذي يؤمّن لها العيش؛ حتى يكون بإمكان هؤلاء العمّال عادة أن يقوموا بتربية طفلين؛ كما افترض أن عمل المرأة يكفي وحده أن يقوم بأودها، بسبب العناية التي تضطرّ أن توفّرها لأطفالها. وأجري حساب على الأطفال الذين يولدون، فتبيّن أن النصف منهم يموت قبل سن **الشباب، وبالتالي**

الفصل الثالث

مقاييس الفقــر

1 ـ مقولة عتبة الفقر :

الرهـان :

إن تحديد عتبة الفقر يطرح بحدّة مسألة معرفة من هو الإنسان الفقير ومن ليس فقيراً. أضف إلى ذلك أن الاعتراف الرسمي بعتبة الفقر يلزم الهيئات العامّة أن تأخذ على عاتقها الناس الذين هم تحت العتبة؛ وحينها عليها أن تحدّد من يجب أن تقدّم له المساعدة ومن لا تلزمه. هذه المفاعيل، مفاعيل تسمية الفقراء وغير الفقراء، تشكّل حتماً رهاناً علمياً وسياسياً يفسّر الرفض الخالص والبسيط الذي به يواجه البعض مقولة عتبة الفقر (ومقولة الفقر)، كما يتصدّون به للجدل الدائر حول مستوى عتبة الفقر. وأمر مستوى عتبة الفقر ليس بالأمر غير الهامّ. فإذا كان هذا المستوى مرتفعاً، يُعزَلُ قسم كبير من الفقراء، من أجل تبرير ادعاءات قائمة على معارضة وجود فقراء وأغنياء، وبالتالي على معارضة وجود الطبقات، المرتبطة في كل الحالات بالإصلاحات الشاملة المستوحاة من الماكرو ـ اقتصادي، وهي الاصلاحات التي تتّهم البنى والمؤسسات. أما إذا كان ضعيفاً ومنخفضاً، فإنه يسمح بتمييز أقليّة من الفقراء (بعض مئات الآلاف، بالإضافة إلى كونهم يختلفون عن السابقين) وهي أقلية يمكن أن تعامل من خلال

ينبغي أن يحاول العمّال الأشدّ فقراً إنجاب أربعة أطفال على الأقلّ، كي يكون لأثنين منهم حظ بلوغ سن الشباب. والحال أن المبلغ الضروري اللازم لإبقاء أربعة أطفال على قيد الحياة يساوي على وجه التقريب المبلغ الذي يحتاج إليه الإنسان الكبير. ويضيف نفس المفكِّر أن عمل العبد الذي يعامل معاملة حسنة يقدّر بضعف ما يحتاج لبقائه، ويعتقد أن عمل العامل الأضعف لا يمكن أن يقدّر بأقلّ من عمل العبد المعامَل معاملة حسنة. مهما تكن الحال، يبدو على الأقلّ أكيداً **أنه ينبغي،** كي تربّي عائلة، في الطبقة الأحطّ من الطبقات العاملة البسيطة، **أن يكون عمل الزوجة والزوج قادراً أن يوفّر شيئاً أكثر مما هو لازم لبقائهم على قيد الحياة، إنما ضمن أي نسبة؟** هل هي النسبة التي أوردتُ، أم نسبة أخرى؟ هذا لن أقرّره أنا بنفسي. إنه لأمر لا يحمل على مؤاساة الأفراد الذين لا وسيلة وجود لهم سوى عملهم.

المصدر: آدم سميث، بحث حول طبيعة الأمم وغناها، باريس، غاليمار 1976.

هل الطريقة التي نقيس بها الفقر هي حقّاً طريقة ذات اهمّية؟

عندما يقاس الفقر بعمقه واتساعه، لا تؤخذ بعين الاعتبار اللامساواة في الدخل بين الفقراء. فإذا كان هناك نُقُولٌ في الدخل من شخص فقير إلى شخص أشدّ فقراً، فلا المؤشَّر العددي يتغيّر، ولا المؤشّر الحجمي. من هنا جاءت فكرة استخدام مقاييس حسّاسة تتأثّر بمفعول التوزيع.

لنفترض أننا نودّ معرفة مفعول زيادة الأسعار على الموادّ الغذائية الأساسية على الفقر. لقد تفحّصت هذه المسألة دراسةٌ حديثة جرت في جاڤا (اندونيسيا)، انطلاقاً من المعطيات الخاصة بالعام 1981. لوحظ أن الأُسَر القريبة من عتبة الفقر كانت، في معظمها، الأُسَر المنتجة للرزّ،

المعاملات التقليدية، أي من خلال تقديم العون أو العمل الإجتماعي، ومن خلال مقاييس لا تكون نسبياً كثيرة الكلفة ولا تؤدّي إلاّ إلى إعادة تنظيم الحماية الإجتماعية بأنه من الممكن إنشاء وظيفة فردية للرخاء، التي هي وظيفة الدخل، ويعترف بأن كل تقسيم حول منحنى توزيع الرخاء هو تقسيم اعتباطي بطبيعته. فخيار التجزئة يمكن أن يقوم به حاكم ديكتاتور أو مجموعة من الخبراء أو يحصل عن طريق الانتخاب الديمقراطي. ويخلص إلى رأي مفاده أنه ينبغي أن نوفّق بين تقويم يقوم به الأفراد بأنفسهم وتقويم يجريه مقوّم. وهكذا يتسنّى بناء وظيفة جماعية للرخاء تستند على تقديرات ذاتية.

هل العتبة مطلقة أم نسبية؟ إن العتبة المطلقة، المستقرّة في الزمان، الفعلية فقط من حيث ارتفاع الأسعار، تسمح بربط تطوّر الفقر بتقلّبات الأحوال الاقتصادية وبتبدّلات الحماية الإجتماعية. بيد أن هذه العتبة المطلقة لا تكون صحيحة إلاّ على فترة قصيرة نسبياً، تمتدّ عشر سنوات، خلالها لا تتبدّل الأسعار النسبية كثيراً، ولا طبيعة الاستهلاكات، بمعنى أن مستوى الحياة يظل قائماً على نفس سلّة الأغراض والخدمات. بينما تقدّم العتبة النسبية في النسبة المئوية للدخل، المفارقة لإقامة رابط معكوس بين الفقر والظروف الاقتصادية والإجتماعية. في الحقيقة إن العتبة النسبية تقيس تطوّر اللامساويات أكثر مما تقيس تطوّر الفقر.

هل هناك عتبة أم عدة عتبات؟ إن الإدارات العامّة تفضّل عادة العتبة الوحيدة، التي هي عتبة التدخّل، بينما الإدارة الأميركية تتصرّف بعتبتين من عتبات الفقر، عتبة مطلقة، وعتبة نسبية. في حين أن التشريعات الإجتماعية الغربية تستخدم جملةً من العتبات،

المادّة الغذائية الرئيسية الأساس. كما تبيّن أن مؤشّر الفقر العددي قد هبط، إذا زاد سعر الرزّ ـ مع لافتراض أن تغيير السعر قد ينعكس على المنتج. غير أن الدراسة لاحظت أن الأشدّ فقراً بين الفقراء ـ والذين همّ، في أكثريتهم، عاملون في الزراعة دون أرض، أو فلاّحون صغار يملكون قطعة أرض صغيرة، إنما يملكون مصدر دخل آخر ـ لا يستهلكون سوى الرزّ. فأوضاعهم تتفاقم وتشتد، على الأقلّ في البداية، عندما يرتفع سعر الرزّ. وبيّنت الدراسة أن المقاييس التي تقيس درجة حدّة الفقر قد أظهرت ازدياد الفقر عندما يرتفع سعر الرزّ ـ وهذا عكس ما يدلّ عليه المؤشّر العددي.

ولنطبّق لاحقاً مفهوم نظام النقول على الفقراء. فإذا استخدمنا المؤشّر العددي وحده كقياس للنجاح، يتضحّ حينها أنه ينبغي أوّلاً أن نمدّ يدّ المساعدة للأقلّ فقراً، لأن النُقوُل المعطي يجعل عدداً كبيراً من الفقراء يقفز فوق عتبة الفقر. لكن النُقُول الصغيرة التي تعطى لصالح الأشدّ فقراً بين الفقراء لن يكون لها مطلقاً أي مفعول على مقياس الفقر العددي. وتنطرح نفس المشكلة عندما يُودّ تنفيذ مشاريع عامّة للاستخدام. قد نطال، بميزانية معيّنة، العدد الأكبر من الأشخاص الذين سيدفع لهم أجور زهيدة، إلى حدّ أن الكثيرين منهم لا يظلّون فقراء (أو يصبحون أقلّ فقراً)، أو قد يُشاء تقسيط المشاركة على مستوى من الأجر الكافي، كي يتجاوز العدد الأكبر من الأشخاص عتبة الفقر.

نرى إذا أنه من الضروري، ما دامت مقاييس الفقر البسيطة تتيح لنا في الغالب معرفة كيف يتطور الفقر، أن ندرس بعناية فائقة ـ وفي كثير من الحالات، وخاصة حين نودّ تقييم المفاعيل التي يحدثها على الفقر تطبيق سياسة معيّنة ـ توزّع الدخل تحت عتبة الفقر.

المصدر: البنك الدولي، مصدر سابق.

إنما ليست بالحقيقة عتباتٍ للفقر. لكن المجموعات العلمية، المهتمّة بالمعرفة أكثر من اهتمامها بالعمل المباشر، تنشىء في الغالب عدّة عتبات تسمح لها بتحديد مناطق الفقر.

هل هي عتبة تأليفية أم تحليلية؟ إن عتبة الفقر هي في الغالب عتبة مالية، والدخل يعتبر مؤشراً تأليفياً. لكن العديد من الدراسات يحدّد مؤشراً مركّباً للفقر يوفّق بين عدّة مميّزات اجتماعية ـ اقتصادية، ولا يقيم التوافق إلاّ لاحقاً بين الدخل المالي والفقر.

التقنية المستخدمة:

من اللازم أن تتيح عتبة الفقر أن «نحصي» الفقراء، وفي نفس الوقت أن نقول «من هم الفقراء». فالتحليل يقيس حينذاك اتساع الفقر أو تأثيره في مكان معين أو ضمن جماعة معيّنة، بواسطة مؤشرات عددية. **فالمؤشّر العددي** يؤثّر تأثيراً كبيراً في اختيار عتبة الفقر. لقد حُقّق في فرنسا في الفترة الممتدّة بين 1975 ـ 1984، عندما تمّ استعمال عتبة (RMI) الفردي ومن ثمّ عتبة مجموعة السوق الأوروبية (CEE). ففي الحين الذي تراجع فيه الفقر بين 1975 ـ 1979، مهما كانت العتبة المستخدمة؛ وجدنا تطوّره يتفاوت بين 1979 و1984، صعوداً أو نزولاً وفق مستوى العتبة أو طبيعتها.

زد إلى ذلك أن اختيار عتبة تمييز، مرتفعة أو منخفضة، لا تغيّر عدد الفقراء فحسب، بل تغيّر أيضاً بنية الناس الفقراء: العائلات الريفية، الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم أو الزوجات دون أطفال، العاطلون عن العمل لفترة طويلة غير المساعَدين، إذا

أواليات تطوّر الفقر

بالنسبة لزيادة دخل الفقراء نقول بأن التقليل من الفقر يرتبط بالمستوى الذي يكون عليه الفقراء بالمقارنة مع عتبة الفقر. فإذا كانوا يتمركزون تحت عتبة الفقر تماماً، فإن تحسين دخلهم سيكون له مفعول على فقرهم أكبر من المفعول إذا ما كانوا يتوزّعون تحتها بعدم انتظام.

فالرسم المثبت يوضّح دالّة التوزيع الجمعي، أي نسبة الأفراد المئوية التي لا تحصّل إلاّ دخلها الخاص، المعبّر عنها كدالّة لهذا الدخل. مثلاً، إذا ثُبتت عتبة الفقر على 30، فإن المنحنى الذي على يسار كل رسم يدلّ على أن نسبة 50٪ من الناس فقيرة. وكل ارتفاع في الدخل بنسبة 50٪ قد ينقل دالّة التوزيع باتجاه اليمين. إن التقليل من تأثير الفقر هو 37 نقطة من النسبة المئوية في القسم الأعلى من الرسم، غير أنه بحدود 27 نقطة من النسبة المئوية في القسم الأسفل.

إن الفارق في النتيجة يعود إلى الفروقات في مَيل دالّة التوزيع إلى أعلى عتبة الفقر. فإذا كان الميل كبيراً للغاية (وهذا يتضمن فرقاً قليلاً عند جوانب عتبة الفقر)، كما هي الحال في القسم الأعلى من الرسم، فأن عدداً كبيراً من الفقراء يقع تحت عتبة الفقر مباشرة. غير أن ارتفاعاً في الدخل يجعل العديد من الأفراد يتجاوز عتبة الفقر إلى فوقها، وزاوية سقوط الفقر تنخفض بشكل كبير. إما إذا كان المَيل أقلّ قساوة (وهذا يتضمّن فارقاً كبير جداً عند جوانب عتبة الفقر)، كما في القسم الأسفل من الرسم، فأن القليل من الأفراد يكون مباشرة تحت عتبة الفقر. في هذه الحال إن الارتفاع نفسه في الدخل لا يجعل العديد من الفقراء يتجاوز عتبة الفقر، وتكون زاوية سقوط الفقر أصغر بكثير.

كانت العتبة منخفضة؛ الشغّيلة غير المؤهّلين، الأجور المنخفضة، الأشخاص المسنّون، إذا كانت العتبة مرتفعة.

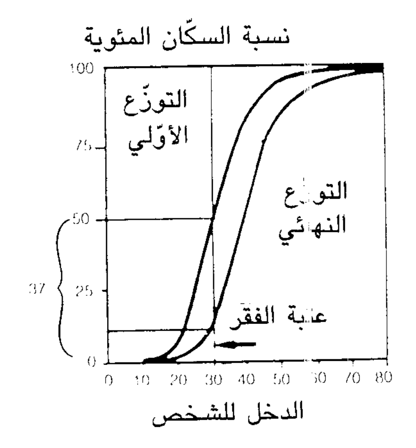
بعد هذا يجب أن نشير إلى أن لا شيء يسمح بالقول إن كل الأفراد الذين أوضاعهم تحت هذه العتبة همّ فقراء، كما لا يمكن القول بأنهم غير فقراء. إننا نجد هنا فتياناً وشيوخاً، ناشطين وغير ناشطين... ليس لهم نفس الحاجات، ولا نفس التطلّعات ولا نفس المكتسبات. من هنا ضرورة اللجوء إلى **مؤشّر محجامي** (متعلّق بقياس الأحجام) يقيس حدّة الفقر. بعبارات أخرى كيف يتوزّع الناس تحت عتبة الفقر؟ فنسبة 10٪ من الفقراء الذين يقعون بنسبة 1٪ تحت عتبة الفقر ليس لها نفس دلالة نسبة 5٪ من الفقراء واقعة تحت 50٪ من العتبة. ولقد اقترحت مجموعة البلدان المصنّعة تجاوز هذه الصعوبة عن طريق احتساب **فارق الفقر** أو **عجز الدخل**، الذي يتطابق مع المبلغ الذي ينبغي رفع المداخيل الأضعف لجعلها بمستوى عتبة الفقر. فما هي حصّة الدخل الوطني التي ينبغي إعادة توزيعها كي لا يكون هناك شخص بحالة فقر مطلق؟ هذا السؤال لا معنى له ضمن منظور الفقر النسبي.

الخيارات المنهجية الحاسمة:

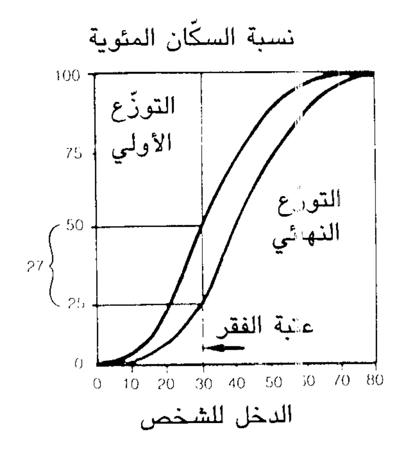
إن معظم الدراسات حول الفقر تتخذ الأسرة كوحدة عمل بسبب الفرضية المضمرة حول توزيع الموارد بين الأفراد. في الواقع، وكما يشير إلى ذلك ب. آتكينسون B. Atkinson وس. كازيس S. Cazes إن وجود اللامساواة بين أفراد الأسرة بمجال الدخل ينبغي أن يدفعنا إلى اختيار الفرد كوحدة تحليل، بينما إذا استندنا إلى مستوى الإستهلاك، فإن الأسرة قد تبدو أفضل نظراً

أثر وضعية الإنطلاق على مكافحة الفقر

التمركز الكثيف للفقراء تحت عتبة الفقر مباشرة



التمركز الضعيف للفقراء تحت عتبة الفقر مباشرة



المصدر: البنك الدولي، مصدر سابق

للاستهلاكات المتماثلة لبعض المنافع، كالمسكن مثلاً. وهناك أيضاً خيارات أخرى ممكنة، بين العائلة والأسرة، مثلاً، أو بين الأسرة والعائلة، والفئة المنتجة (ج.ك.راي J.C. Ray) وفئة الإستهلاك (ستانكيفتش Stankiewicz . وحسب دراسة قام بها جونسون Johnson وويب Webb ، تنقص نسبة الفقراء في إنكلترا بمقدار الربع إذا استبدلنا العائلة بالأسرة، ونسبة غير المتزوّجين دون أولاد تنتقل من 33٪ إلى 17٪.

إن استخدام الأسرة، كوحدة تحليل، يطرح المسألة الصعبة، مسألة مقياس وحدات الإستهلاك أو مرونة المعادلة ضمن مصطلحات بريجيت بوهمان Brigitte Buhman . فالمطروح هو معرفة كيف ننتقل من عتبة الفقر الفردي إلى عتبة الفقر بالنسبة لجماعة: الأسرة العائلة، المنزل، ونواة الإستهلاك...

من الجائز أن نعتبر أن كل فرد في الجماعة له نفس الحاجات، في هذه الحالة، نحصل على عتبة فقر الجماعة بجمع عتبات الفقر الفردية. وإذا كانت عتبة الفقر قد اتخذت مَعْلَمَ مبلغ الدخل، يكفي حينها أن نعرف دخل كل فرد في العائلة حتى نعرف إذا كانت فقيرة أو خلافها.

ويمكن أيضاً أن نعتبر أن الحياة بين الجماعة تسمح بتوفير بعض الأموال، ومن جهة أخرى أن الحاجات تتبدّل من فرد لآخر حسب العمر، والجنس أو النشاط الذي يقوم به الفرد، بمعنى أن كل فرد ليس مستهلكاً معادلاً لغيره. فمسألة مقياس وحدات الاستهلاك واضحة مبدئياً، لكنها تثير الجدل عندما يتعلق الأمر بتحديد المقياس، كما تبيّن ذلك مسألة كلفة الطفل.

مقياس التعادل والفقر

في مقالة كتبت ضمن اطار الدراسات حول الدخل، في اللوكسمبورغ، جمع بوهمان Buhman وآل Al سلسلة واسعة من مقاييس التعادل، المقاييس الممكنة المتقاربة مع دالاّت حجم الأسر: الترتيب كان يتمّ عن طريق متغيّر يمثل مرونة الحاجات بالنسبة لحجم العائلات. لنفرض أن:

W = الرفاه الاقتصادي

D = الدخل الحاضر

S = عدد الأشخاص

e = المرونة في التعادل

فيكون لدينا: $W = d/e$ où $e \in [0,1]$

فعندما تكون: e = 0، لا يكون هناك ترتيب

e = 1، هناك ترتيب بالشخص

فكلما ارتفعت قيمة e، كلما افترضنا وجود اقتصاديات تراتبية أقلّ.

هذا النمط من مراتب التعادل ارسى قواعَده بعض الخبراء، على أساس الطرق التي تتّبعها الأسر في الاستهلاك، وهي الطرق المتأثّرة بالنظام المالي والاقتصادي للبلد المدروس. إنها مراتب رسمية، بمعنى من المعاني، صيغت لخدمة غايات إحْصائية، كتحديد الحدّ الأدنى للدخل، مثلاً. غير أنه لا وجود لمقياس تعادل يمكن يتبنّى بالإجماع: فتحديد الطفل يتغيّر من بلد لآخر، وإذا كانت فرنسا تعتمد على مقياس المجموعة الأوروبية، فإن المملكة المتّحدة والمانيا الفيديرالية يستخدمان مقاييس أكثر تعقيداً.

وأخيراً لا بدّ من القول بأن مسألة الفترة المرجعية هي أيضاً مسألة حاسمة، خاصة عندما يقاس الفقر انطلاقاً من الدخل. فتحقيب الدخل (دخل جارٍ، دخل سنوي) يؤثّر على عدد الفقراء وعلى تركيبتهم. ونقلاً عن جونسون وويب، إن الانتقال من دخل «مملّس» إلى دخل جارٍ يزيد عدد الفقراء في انكلترا من 7،7٪ إلى 8,1٪، ويضيف آتكينسون وكازيس، اللذان أوردا هذه الدراسة بأن «هذا الفرق ليس هاماً بالطبع، إنما إذا أضيف إلى غيره، يُخشى أن يتأثر بشدّة مقياس الفقر».

2 ـ النظر إلى الإنفاق:

إن تعيين عتبة الفقر، من خلال النظر إلى الإنفاق يؤدي إلى تحديد ميزانية شخص أو ميزانية جماعة، هذا التحديد الذي يسمح بتغطية النفقات المعتبرة لازمة. بيد أن عتبة الفقر هذه يمكن أن تعتبر بمثابة عتبة للمسؤولية الإجتماعية أو بمثابة عتبة للمطالبة الإجتماعية، مضمرة أو صريحة.

عتبات المسؤولية الإجتماعية:

إنها عتبات التدخّل التي تحدّدها السلطات العامّة؛ وسمتها المشتركة هي الاستناد إلى «نواة مطلقة» عن الفقر، تسمح بتحديد الحدّ الأدنى الحياتي، إما انطلاقاً من مقولة الحدّ الأدنى الغذائي، وإما انطلاقاً من مقولة الحاجات الأساسية.

1 ـ إن تحديد الحدّ الأدنى الغذائي يستند على تحديد حصّة الحدّ الأدنى من الحراريات، التي تترجم إلى منتوجات غذائية ضرورية، مع الأخذ بالإعتبار نماذج الإستهلاك المعمول بها في

فمقياس التعادل بالنسبة لزوجين لهما ولدان يصبح يساوي:

- 1,79 إلى 2,15 في المملكة المتحدة (حسب عمر الأولاد، وهؤلاء كان عمرهم أقلّ من 15 سنة)، أي بمرونة تتراوح بين 0,41 و 0,55؛

- 2,7، في فرنسا، أي بمرونة تساوي 0,72؛

- 2,7 إلى 3,3 في جمهورية ألمانيا الفيديرالية سابقاً (حسب عمر الأطفال، وهؤلاء كان عمرهم أقلّ من 15 سنة)، أي بمرونة تتراوح بين 0,2 و0,86.

فما هو تأثير مقياس التعادل على مستوى الفقر وعلى تركيبته؟ يعتبر جانديديه Jeandidier أن أثر المقاييس الحاسمة يمرّ من خلال مفعول بنيوي يخلط بين الأكلاف الثابتة والأكلاف المتغيّرة: في حالة المقاييس الذاتية، فإن الحدّ الأدنى للدخل المقدّر من قبل الأُسَر له وزن هامّ (هذا الدخل يشكِّل كلفة ثابتة)؛ بينما التكاليف المتغيّرة - الخاضعة لدالّة حجم الأسر - تؤخذ بعين الاعتبار ضمن نسبة ضعيفة جداً. هذه الأنساق تزيد إذاً قيمة التكاليف الثابتة وهي أشدّ سخاءً تجاه كل الأسر وبخاصة تجاه الأسر ذات الحجم الصغير (التي تواترها في التكاثر يكون أعلى). فتوزيع أنماط العائلات حول عتبة الفقر قد يزيد حينها المفاعيل العائدة إلى اختيار مقياس التعادل: إن الفئات العائلية التي تتركّز وحداتها بالقرب من عتبة الفقر (أمثال الأشخاص المتقاعدين غير المتزوجين) هي أشدّ تأثّراً بهذه الخيارات. كما يتدخل المستوى الخطي للفقر في النتائج: إن الانتقال من خط 50٪ من الدخل إلى 40٪ قد يغيّر النتائج كلّياً.

مجتمع معيّن. بعدئذٍ تُضرَب الكميّات بالأسعار المناسبة للحصول على مستوى الدخل المطلوب لمواجهة هذه النفقات. والانتقال من الحدّ الأدنى الغذائي إلى الحدّ الأدنى الحياتي، الذي يسمح بتقدير الحاجات (والمنافع) غير الغذائية الضرورية للبقاء، يتم في الغالب على قاعدة مبدأ أنجيل Engel ، بضرب الدخل الضروري للحصول على الموادّ الغذائية بالنسبة المعكوسة الحاصلة من نفقات الغذاء والنفقات الإجمالية. لكن تحديد هذه النسبة ليس أمراً سهلاً، كما يشير إلى ذلك تقرير البنك الدولي حول الفقر في العالم، لأن القسم المخصّص للغذاء في ميزانية الأُسَر أكثر ارتفاعاً لدى الفقراء وأكثر ضعفاً لدى الأغنياء. يستنتج من ذلك أن العدد المضروب فيه (مُعامِل أُنجيل الحسابي) هو أعلى إذا كانت النسبة المختارة هي نسبة الأُسَر الغنيّة، كما نفعل ذلك عادة. زد إلى ذلك أن الحدّ الأدنى الحياتي القائم على الحدّ الأدنى الغذائي ما زال يعتبر المرجعية في بعض البلدان.

ففي **انكلترا**، ينتج معدّل **دعم الدخل الحالي**، الذي حلّ في العام 1988 محلّ المساعدات المكمّلة، عن سلسلة من الدراسات الراهنة التي انطلقت، في العام 1948، من سلّم المساعدات المكمّلة في المملكة المتّحدة، المسمّى حينذاك سلّم العون الوطني. هذا الأخير قام بناءً على التوصيات التي قدّمها بيفيريدج Beveridge ، وهي التوصيات التي تأثّرت بدورها بعتبة الفقر التي وضعها راونتري في 1936. لقد أجرى راونتري حساب الحاجات الدنيا الضرورية في حالة العافية التامّة للشخص، انطلاقاً من الحاجات الغذائية الدنيا لعائلات من مختلف المستويات، وهي الحاجات التي تترجم إلى موادّ غذائية مختلفة، ومن ثم إلى أموال

فرنسا		الجمهورية الالمانية الفدرالية		المملكة المتحدة	
الولد الراشد الأوّل	1	الراشد الأوّل	1	الزوجان	1
الراشد التالي	0،7	0 ـ 7 سنوات	0,45	الراشد الأوّل، ربّ البيت	0,61
الأولاد (الذين عمرهم أقلّ من 14 سنة)	0،5	7 ـ 11 سنة	0,65	الراشد الثاني	0،46
		12 ـ 15 سنة	0،75	الراشد الثالث	0،42
		16 ـ 21 سنة	0،9	الراشد الرابع	0،36
		22 سنة وما فوق	0،8	الأولاد 0 ـ 1 سنة	0،09
				5 ـ 7 سنوات	0،21
				8 ـ 10 سنوات	0،23
				11 ـ 12 سنة	0،25
				13 ـ 15 سنة	0،27
				16 ـ 17 سنة	0،36

... يميّز أوهيكنز O'Higgins وجانكينز ثلاث منهجيات حسابية، والتي لا تختلف عن بعضها البعض إلاّ بنظام إحداث التوازن. فالمنهجية الأولى (α)، المستخدمة في فرنسا، تقوم ببساطة على التفتيش عن متوسطة مشتركة بين الأسر. وفي المانيا الفيدرالية، يستعملون منهجية ثانية (ß)، توازن كل أسرة بعدد «الراشدين المعادلين»، العدد الخاص بالأسرة، وهذا ما يعادل قسمة دخل الناس الإجمالي على العدد الإجمالي لوحدات الاستهلاك. فإذا طبّقنا هذه المنهجية الأخيرة (ß) على المعطيات الفرنسية للعام 1979، لحصل لدينا دخل معادل متوسط أدنى من 12,5٪. هذا الفارق يتوافق تقريباً مع الفرق الذي نجده بين المداخيل الجاهزة، المتوسط والأوسط الفرنسيين. وهكذا يتبيّن لنا أن المدخول الأوسط الفرنسي، إذا ما احتسب من خلال منهجية (ß) قد يتناسب تقريباً مع المدخول المتوسط الألماني المحتسب بمنهجية (α).

نقدية. ويضاف إلى هذه القيم مبالغ إضافية مخصصة للسكن ولمصاريف متنوّعة.

وفي **الولايات المتحدة**، حدّدت الحكومة الفيدرالية رسمياً، في العام ١٩٦٤، مستوى مطلقاً للحاجات الدنيا، انطلاقاً من الأعمال التي قام بها مولّي أورشانسكي Mollie Orshansky . النقطة المحورية لذلك هو الحدّ الأدنى الغذائي، الذي أثبتته وزارة الزراعة استناداً على أحدث الدراسات حول سوء التغذية، وقدّرته بناءً على أسعار المواد التي تشكّله. بعدئذٍ عمدت إلى ضرب قيمة هذا الحدّ الأدنى بثلاثة لتحديد عتبة الفقر، بحجّة أن العائلات الفقيرة تنفق ثلث مدخولها على الغذاء. لقد اعتبرت هذه العتبة متوازنة كونها أنبنت على مختلف مميّزات الأسر. ومنذ العام 1969، لا تتمّ إعادة النظر بقاعدة هذا المقياس (الحدّ الأدنى الغذائي) بناءً على التقدّم العلمي، بل تحسب ببساطة من خلال مؤشّر أسعار المفرّق.

وفي **سويسرا**، أجريت عدّة دراسات حول الحدّ الأدنى الغذائي، قبل الحرب العالمية الثانية. لكن الدراسات التي تجري اليوم هي أقلّ عددياً، بيد أنها مفيدة. فالدراسات التي أعدّها ألمير Elmer ، والتي أعاد النظر فيها ونقّحها عدة مرّات بين الأعوام 1930 ـ 1962 تشكّل باستمرار القاعدة المرجعية لتحديد مقولة المرتّب غير المقدّر. من جهتها، باشرت لجنة المِنَح في جامعة زوريخ Zurich ولجنة من أجل سينكتور Senecture دراسات مماثلة من أجل تعيين الحدود الدنيا لاستمرار الطلبة والمتقاعدين في الوجود.

2 ـ ويختلف اختلافاً بيّناً في تحديد الحدّ الأدنى الإستناد

وهناك أخيراً منهجية ثالثة (γ)، تستخدم في المملكة المتّحدة، تقوم على إحداث التوازن في الأسرة عن طريق عدد الأشخاص الذي يشكّلها (لكل شخص وزن يساوي 1). هذه المنهجية يمكن أن توصل إلى نتائج مختلفة.

طريقة حساب الدخل المتوسط عن طريق وحدة الاستهلاك

الأسر = $m = 1, ..., M$

دخل الأسرة الإجمالي = y_m

عدد الأشخاص في الأسرة = n_m

عدد «الراشدين المعادلين» = e_m

الدخل المعادل = $\frac{y_m}{e_m}$

الطريقة (α) = $\frac{1}{M}\sum_m\left(\frac{y_m}{e_m}\right)$

الطريقة (β) = $\frac{\sum_m\left(\frac{y_m}{e_m}\right)\times e_m}{\sum_m e_m} = \frac{\sum_m y_m}{\sum_m e_m}$

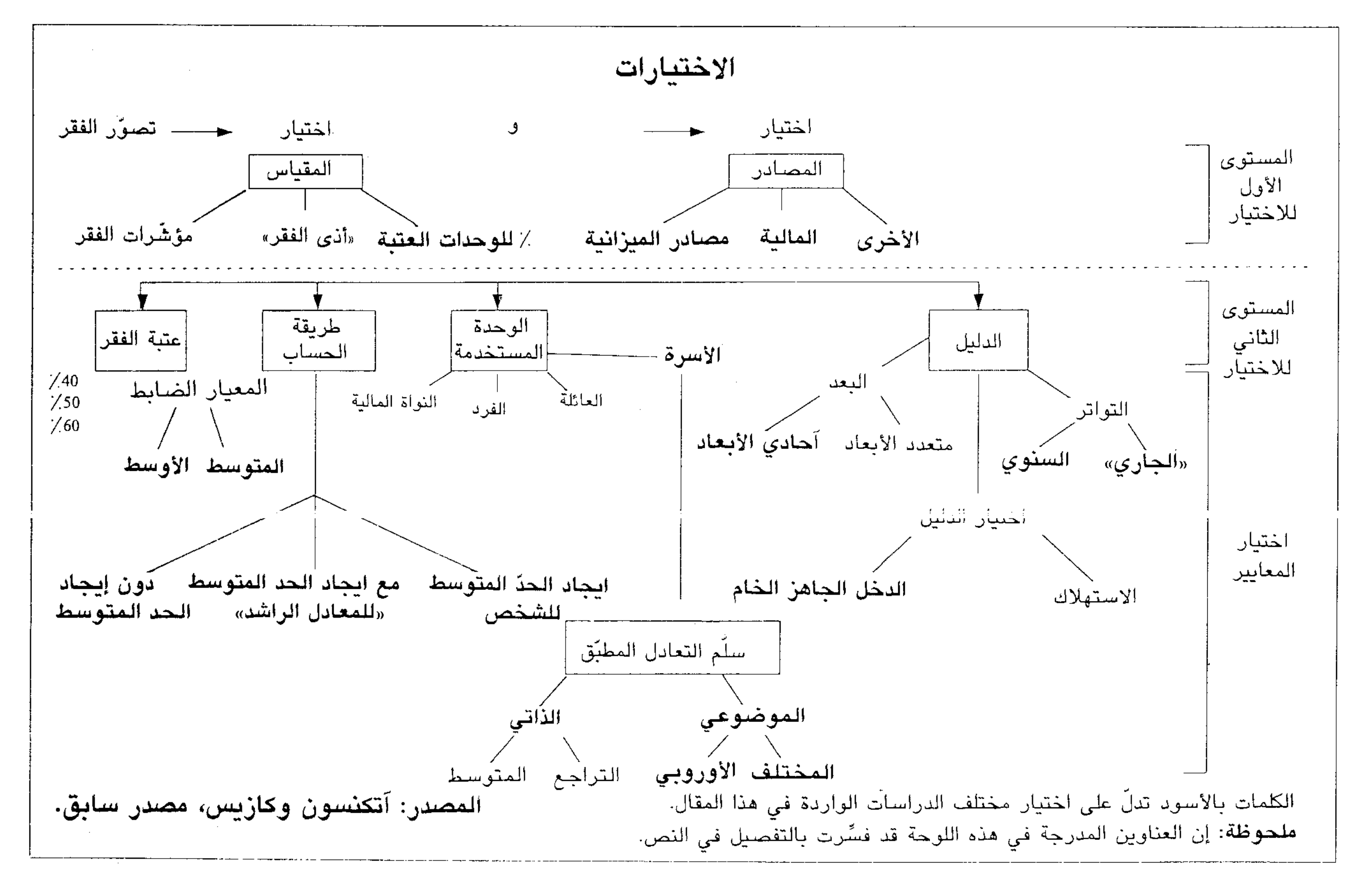
الطريقة (γ) = $\frac{\sum_n\left[\left(\frac{y_m}{e_m}\right)\times n_m\right]}{\sum_m n_m}$

المصدر: آتكنسون، كازيس، «مقاييس الفقر والسياسات الإجتماعية»، ملاحظات وتشخيصات اقتصادية، مجلة OFCE تشرين أول 1990 العدد 33.

على «الحاجات الأساسية» أو الحاجات ذات الضرورة الملحّة، والتي تفسح هامشاً كبيراً في تقدير الحاجات تقديراً ذاتياً من قبل السلطات العامّة. بهذا الصدد يمكن أن نورد على سبيل المثال، من جهة، جمهورية المانيا الفيدرالية سابقاً واستراليا؛ ومن جهة أخرى كندا، التي تترك للتقدير الذاتي مكاناً ضئيلاً.

ففي **جمهورية المانيا الفيدرالية سابقاً**، يحدّد الحدّ الأدنى الحياتي انطلاقاً من مجموعتين من الحاجات: من جهة، الحاجات المعتبرة متماثلة بالنسبة للجميع (الغذاء، اللبس...)؛ ومن جهة أخرى، الحاجات التي يعتبر أنها تتبدّل من فرد لآخر (التدفئة، المسكن). بالإضافة إلى أن بعض الحاجات المرتبطة بوضعية استثنائية يمكن أن تؤخذ بالاعتبار. ولائحة هذه الحاجات الدنيا تسمح بتقويم كلفة تغطيتها، كما تستخدم أساساً لمعرفة قيمة المعونات النقدية التي تمنح بمعدّلات متغيّرة، والتي تزداد، عند الاقتضاء، تبعاً لوضعية الشخص الخاصة (إمرأة حامل...)

وفي **أستراليا**، عقب الدراسات التي قامت بها لجنة الاستعلام عن الفقر، اللجنة التي يرأسها الأستاذ هيندرسون Henderson ، جرت العادة في المناقشات والمنشورات على استخدام «عتبة فقر هينديرسون». هذه العتبة احتسبت في الأصل على أساس عائلة نموذج مؤلّفة من الزوج والزوجة وولدين، وتمّ الحساب على الشكل التالي: الأجرة الأساس في مالبورن Melbourne + مخصّصات الأولاد على العاتق في 1966= 33 دولاراً أسترالياً في الأسبوع. إن تكييف عتبة الفقر هذه على العائلات المختلفة الحجم يتمّ على قاعدة معدّلات تتغيّر من 0،43


الاختيارات
المستوى الأول للاختيار
اختيار
المصادر
الأخرى
المالية
مصادر الميزانية
و
تصوّر الفقر
اختيار
المقياس
٪ للوحدات العتبة
«أذى الفقر»
مؤشّرات الفقر
المستوى الثاني للاختيار
الدليل
الوحدة المستخدمة
طريقة الحساب
عتبة الفقر
التواتر
«الجاري»
السنوي
البعد
متعدد الأبعاد
آحادي الأبعاد
الأسرة
العائلة
الفرد
النواة المالية
المعيار الضابط
٪40
٪50
٪60
المتوسط
الأوسط
اختيار المعايير
اختيار الدليل
الاستهلاك
الدخل الجاهز الخام
ايجاد الحدّ المتوسط للشخص
مع ايجاد الحد المتوسط «للمعادل الراشد»
دون إيجاد الحد المتوسط
سلّم التعادل المطبّق
الموضوعي
المختلف
الأوروبي
الذاتي
التراجع
المتوسط
الكلمات بالأسود تدلّ على اختيار مختلف الدراسات الواردة في هذا المقال.
ملحوظة: إن العناوين المدرجة في هذه اللوحة قد فسِّرت بالتفصيل في النص.
المصدر: آتكنسون وكازيس، مصدر سابق.

للشخص العازب دون عمل إلى 1،29 للزوجين اللذين عندهما أربعة أطفال، وربّ الأسرة وحده الذي يعمل.

وفي **كندا**، ينجم تعيين الحاجات ذات الضرورة الأولى من مراقبة نفقات العائلات: وهكذا يتمّ وضع معالِم للحالات حيث نفقات الغذاء واللباس والمسكن تتجاوز نسبة مئوية معينة؛ وفي العام ١٩٥٩ حدّدت هذه النسبة المئوية في الأصل بـ٧٠٪ أو بأكثر من دخل الأسرة، ثم تراجعت في ١٩٦٩ إلى ٦٢٪، لأن المتوسّط الوطني لنسبة النفقات على الحاجات الأساسية/ الدخل انخفض من ٥٠٪ إلى ٤٢٪. هذه السقوف يعاد النظر فيها سنوياً نظراً للزيادة السنوية التي تطرأ على مؤشّر أسعار الموادّ الاستهلاكية.

3 ـ أخيراً، لنورد وضع بلدية تورين Turin ، التي تتميّز، بشكل خاص، بالتوفيق بين الحدّ الأدنى الغذائي والحدّ الأدنى الحياتي. فالحدّ الأدنى الغذائي يتطابق مع الحدّ الأدنى الفيزيولوجي. وهو حدّ مخصّص للأشخاص الذين بإمكانهم عادة كسب عيشهم من خلال عملهم، ولكنهم محرومون مؤقتاً من الدخل، خاصة العاطلين منهم عن العمل. بينما الحدّ الأدنى الحياتي يغطّي نفقات التغذية، واللباس والتدفئة، كما يغطي النفقات العامّة، ولا تحسب أعباء إيجار المسكن، بل تبقى على حدة. وهذا الحدّ مخصّص للأشخاص الذين لا يقدرون على كسب عيشهم من خلال عملهم، أي أساساً الأشخاص المسنّين والمعاقين. وهكذا يمكن أن نصل إلى الحدّ الأدنى بالنسبة لعائلة، حسب تركيبة هذه العائلة، تجمع الحدّيين الأدنيين (راجع الفصل التاسع).

انكلترا

عتبات الفقر (شيلينغ/ بنس)

	فورد 1931	راونتري 1936	الكل 1937
الرجل يعيش وحده ولا يحقّ له بنفقة	7/9	9/22	9/12
المرأة تعيش وحدها ولا يحقّ لها بنفقة	4/8	6/17	4/11
زوجان لا يحقّ لهما بنفقة	5/15	8/27	3/20
زوجان مع ولد	3/19 ـ 2/18	-/35	4/27 ـ 4/24
زوجان مع ولدين	1/23 ـ 11/20	8/38	8/34 ـ 8/28
زوجان مع ثلاثة أولاد	11/26 ـ 8/23	5/40	6/42 ـ 6/33
ولد إضافي	10/3 ـ 9/2	4/5	1/7 ـ 1/4
رجل يعيش وحده وله حقّ بنفقة	10/6	3/15	5/9
امرأة تعيش وحدها ولها حقّ بنفقة	11/6	6/12	1/9
زوجان لهما الحقّ بنفقة	4/11	4/22	8/14

عتبات بلوغ المساعدات المكمّلة بالنسبة للأُسر (1981)

	أسبوعياً (بالجنيه الاسترليني)
شخص يعيش وحيداً ولا يحقّ له بنفقة	21،30
زوجان لا يحقّ لهما بنفقة	34،60
زوجان مع ولد	45،50 ـ 41،90
زوجان مع ولدين	56،40 ـ 49،20
زوجان مع ثلاثة أولاد	67،30 ـ 56،50
ولد إضافي	10،90 ـ 7،30
شخص يعيش وحيداً وله الحق بنفقة	27,15
زوجان لهما الحقّ بنفقة	43،45

المصدر: آتكنسون، الفقر والضمان الإجتماعي، Harvester Weatsheat ، 1989.

عتبات المطالبات الإجتماعية، العتبات المضمرة أو الصريحة:

نطلق تسمية عتبات المطالبة على عتبات الفقر التي تحدّدها التنظيمات النقابية أو السياسية، أو العتبات التي تنجم عن التقويم الذاتي الذي يقوم به الفقراء وغير الفقراء. فالعتبات الأولى تعبّر عن المطالبة صراحة وجهراً، والثانية تعبّر عنها ضمناً، أي بمقدار ما تعبّر عن تطلّعات جماعية أو اجتماعية.

1 ـ إن المثل عن النموذج الأول تقدّمه الميزانيات النموذجية التي أنشأها بين 1947 و1990، الإتحاد الوطني للجمعيات العائلية. هذه الميزانيات النموذجية هي ميزانيات الحاجة، غايتها منذ البدء تحديد مؤشّر كلفة المعيشة أكثر مما غايتها إنشاء ميزانية دنيا حياتية. وهي ميزانيات تتيح قياس المبالغ الضرورية كل شهر، بناءً على سياق معيّن اقتصادي واجتماعي، الضرورية لعائلات نموذجية من أجل سدّ حاجاتها المتواضعة المعتبرة حاجات عادية.

2 ـ وأمثلة النموذج الثاني يقدّمها بعض الباحثين البلجيكيين والهولنديين.

ففي بلجيكا وضع الأستاذ هيرمان ديليك Hermann Deleeck، من **مركز السياسات الإجتماعية** في جامعة آنفر Anvers، منهجاً يقوم على توحيد مستوى الدخل الذي تشير بعض العائلات ذات المداخيل المنخفضة إلى أنه يصعب عليها «جمع طرفيه»، ثم استخلاص متوسط النتائج الحاصلة حتى يمكن تقدير تكوين الأسر المختلفة. وإنه لمن المفيد الإشارة إلى أن الأستاذ ديليك لا يتحدّث عن الفقر بل يفضّل تعبير «عدم الأمان من الغدّ».

الولايات المتحدة ـ عتبة الفقر (1982 ـ 1983) ـ بالدولار

حجم العائلة	العتبات	
	1982	1983
شخص واحد	4901	5060
عمره أقلّ من 65 عاماً	5019	5180
عمره أكثر من 65 عاماً	4626	4770
شخصان	6281	6840
ربّ أسرة (عمره يقلّ عن 65 عاماً)	6487	6700
ربّ أسرة (عمره يتجاوز 65 عاماً)	5836	6020
3 أشخاص	7693	7940
4 أشخاص	9862	10180
5 أشخاص	11682	12060
6 أشخاص	13207	13630
7 أشخاص	15036	15520
8 أشخاص	16719	17260
9 أشخاص	19698	20330

المصدر: مكتب الإحصاء ـ تقارير حول السكان العاديين. فيريلّو Verillaud «الفقر في الولايات المتحدة» في مجلة الشؤون الاجتماعية الفرنسية 1986، العدد 1.

سويسرا ـ الحدّ الأدنى للوجود من خلال وحدة الاستهلاك (1986)

أمر بمساعدة عامة	14400 ف
أجرة غير مقبوضة	16800 ف
الحدّ الأدنى الإجتماعي لطالب (جامعة زوريخ)	14400 ف
الحدّ الأدنى «النفسي» لطالب (زوريخ)	9600 ف
العتبة النسبية للفقر	13200 ف

المصدر: جيلياند، الفقر والأمن الإجتماعي، Réalités sociales ، لوزان 1990.

وفي البلدان الواطئة، حدّد الأستاذان هاجينار Hagennars وڤان براغ Van Praag ، من جامعات ليدين Leyden وتيلبورغ Tilburg ، منهجية تدعى خطّ الفقر الذاتي تقوم على تعيين مستوى الدخل الذي تعتبر بعض العائلات، مهما كانت، أن مواردها «بالكاد كافية»، انطلاقاً من سلّم بياني يتضمّن عشر نقاط.

3 ـ وضمن نفس الإتجاه، يمكن أن نحدّد عتبة الفقر استناداً إلى الأسر التي تعتبر نفسها فقيرة. كما يمكننا أن نحدّد عتبة الفقر، كما تفعل ذلك مجموعة الدول الأوروبية، بناءً على الإنفاق المتوسط للإستهلاك، كما توصلت إليه بعض التحقيقات حول الميزانيات العائلية. هذه العتبة حدّدت بـ50٪. هذا المسار يذكّر بالمسار التي تتبعه كندا، لكن مجموعة الدول الأوروبية لا تملك سلطة خاصة، لذا يمكن الاعتقاد أن هذه العتبة تمثّل، بنظر الموظّفين الأوروبيين، مثالاً يُرام بلوغه أكثر مما هو التزام مطروح على مجموعة الدول الأوروبية للعمل.

3 ـ النظر إلى الدخل:

إن تعيين عتبة الفقر، من خلال النظر إلى الدخل، يؤدّي إلى تحديد مستوى الحدّ الأدنى للدخل الذي تسوّغه اعتبارات مختلفة. ولقد تبنى النظر إلى الدخل علماءُ اقتصاد يعالجون موضوع الفقر النسبي. لكن لا شيء يمنع أن يستخدم هذا ضمن منظور الفقر المطلق.

عتبات الفقر النسبي:

من خلال منظور الفقر النسبي، يحدّد الدخل المنخفض

مساعدة مخصّصة سابقاً من قبل مدينة هانوفر Hanovre للمستفيدين من المساعدات الإجتماعية

الرجال	حاجات (حتى شباط 1983)	حاجات (بدءاً من آذار 1983)
لباس، عادي.	واحد كل ثلاث سنوات	لا واحد
سروال للحمّام داخلي	واحد كل ثلاث سنوات	واحد بعد إجراء تحقيق خاص
قميص حمّام	واحد بعد إجراء تحقيق خاص	واحد بعد إجراء تحقيق خاص
سروال طويل (بنطلون)	إثنان في السنة	واحد في السنة
ثياب داخلية طويلة	واحد بعد إجراء تحقيق خاص	واحد بعد إجراء تحقيق خاص
معطف شتوي/ سترة	واحد أو واحدة كل أربع سنوات	واحد أو واحدة لكل خمس سنوات
أحذية رياضة	فقط بعد إجراء تحقيق خاص	فقط بعد إجراء تحقيق خاص
أحذية شتوية	زوج كل سنة	زوج كل سنتين
النساء		
معطف صيفي	واحد كل ثلاث سنوات	واحد كل أربع سنوات
قميص حمّام	فقط بعد إجراء تحقيق خاص	فقط بعد إجراء تحقيق خاص
رافعة نهدين، صغيرة أو كبيرة	إثنتان في السنة	إثنتان في السنة
مشدّ أو مخصّر	إثنان كل سنتين	واحد في السنة
مشدّ خصر؛ بدلاً من رافعة النهدين والمشدّ)	إثنان في السنة	واحد في السنة
معطف شتوي	واحد كل أربع سنوات	واحد كل خمس سنوات
قميص داخلي	فقط بعد إجراء تحقيق خاص	فقط بعد إجراء تحقيق خاص

مستلّ من كتيّب خاص برؤساء مكتب المساعدة الإجتماعية.

المصدر: دار سبيغل Der spiegel

كونه دخل قسم معيّن من الناس أو كونه قسماً من دخل هو ذاته معيّن.

1 ـ في الحالة الأولى، يتطابق الدخل المنخفض مع الدخل الأقصى لأشخاص الفئة الأولى أ٪، أي إنها نسبة مئوية للأسر (10٪، 25٪. . .) وهي الأسر التي تصنّف حسب ترتيب صاعد للدخل. ونتأكّد لاحقاً من صوابية اختيار أ٪ بمقارنة القسم من الناس المحدّد عددياً بالقسم الذي يتقاضى دخلاً أعلى بقليل من عتبة الفقر. حسب هذه المنهجية، قد يكون هناك باستمرار مداخيل منخفضة، حتى عندما يرتفع مستوى المداخيل، لكن النسبة المئوية لهذه المداخيل المنخفضة تبقى خاضعة في تبدّلها لتطوّر اللامساويات. من هنا فائدة الدراسات الطولية التي تسمح بتتبع مجموعة من الناس خلال عدّة سنوات، حتى تتضح بعض وقائع حركيّتها. في الواقع إن هذه المنهجية لا توصل إلى تحليل الفقراء، بل إلى تحليل «الأشدّ فقراً»، من خلال منظور اللاّتساوي في المداخيل. وبكلام أصحّ هذه المنهجية تؤدّي إلى تحليل المداخيل المنخفضة، التحليل الذي يقوم على التساؤل عن القسم الذي يتوزّعه أ٪ من الأشخاص أو من الأسر الأشد فقراً، أي قسم يتوزّعون من الدخل الوطني وعند الاقتضاء من الإرث الوطني.

2 ـ في الحالة الثانية، الدخل المنخفض هو قسم محدّد من دخل هو ذاته معيّن، الدخل الوطني أو الحدّ الأدنى للأجور. يمكن أن يتناول قسماً من الدخل الوطني (المتوسط الأوسط أو الموجّه؛ القائم، الصافي أو الخام؛ للشخص، للوحدة الاستهلاكية أو للأسرة). ففي العام 1978 استخدمت مجموعة

الفقر الذاتي

(المنهجية الذاتية لخط الفقر)

خلال إجراء تحقيق، يطرح السؤال التالي على ربّ الأسرة: «في وضعك، ما هو الدخل الذي تعتبره دخل الحدّ الأدنى بإطلاق، بعد دفع الضريبة؟ أي إنك بدخل أدنى لا تستطيع أن توازن بين الدخل والخَرج».

لنفرض أن:

Y_{min} : دخل الحدّ الأدنى الذي تعتبره الأسر ضرورياً «لتحصل على ما يكفيها».

Y : دخل الأسر الفعلي.

Y^{*}_{min} : دخل الحدّ الأدنى الذي يعتبر المجتمع ضرورياً «للموازنة بين الدخل والخَرج»

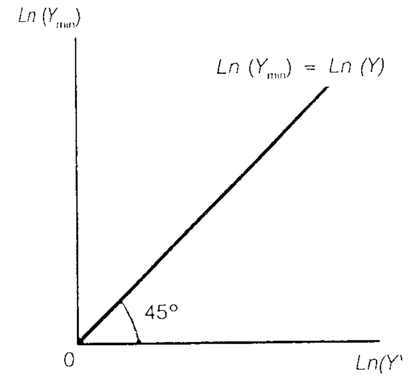
α : ثابتة، إذ لدخل الحدّ الأدنى قيمة إيجابية.

β : عامل رابطة بين Y_{min} و Y

ونستخدم أخيراً Ln : لوغاريتم نيبر neper لدراسة متغيّرات النموذج الخطّية.

1 ـ بالنسبة لكل أسرة: إذا تطابق الدخل المعتبر دخل الحدّ الأدنى «لتحصل الأسرة على ما يكفيها» مع الدخل الفعلي، فإن أجوبة الأسر تتوزع عندها على المنصّف (bissectrice)، وتكون المعادلة:

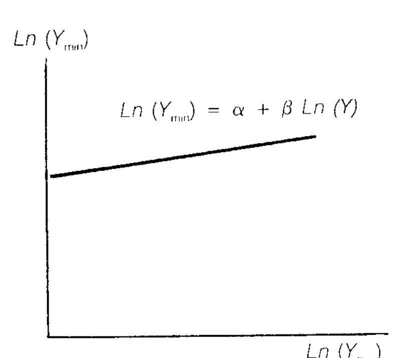
$$L_n(Y_{min}) = L_n(Y)$$

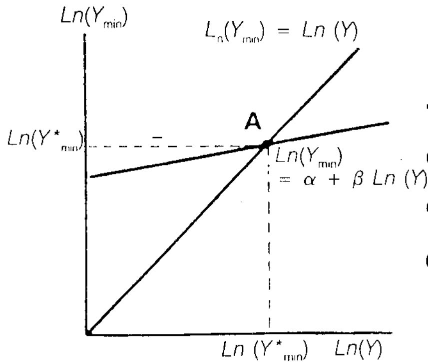


الدول الأوروبية، ثلاث عتبات للفقر من أجل إعداد تقريرها حول الفقر في أوروبا: 40٪، 50٪، 60٪ من الدخل الجاهز المتوسط لوحدة الاستهلاك، قبل أن تبقي في تقريرها النهائي على العتبة الوسيطة 50٪. فاختيار النسبة المئوية من الدخل الوطني هو اختيار يُتّفق عليه، كي يؤمّن توافقاً تقريباً مع الدرجات الدنيا من مختلف وسائل الحماية الإجتماعية، أو كي يعبّر عن إرادة الإعتراف بالفقراء، أو كي يحرّك إعادة توزيع الدخل الوطني... ففي الولايات المتحدة، تحسب الحكومة الفيدرالية، منذ العام 1965، عتبة الفقر النسبي، وهي عتبة استقرّت في هذه الحقبة على مستوى عتبة الفقر المطلق، تحسبها بـ44٪ من الدخل الأوسط. هذه العتبة النسبية هي اليوم أعلىٰ 14٪ من العتبة المطلقة.

وقد يتناول قسماً من الحدّ الأدنى للأجور، عندما يكون موجوداً، أو قسماً من الأجرة المتوسطة لعامل في هذا الفرع أو ذاك من فروع النشاط. وهكذا نجد أن مستوى الحدّ الأدنى للدخل المضمون، في البلدان الواطئة، والذي لا يصل رسمياً إلى عتبة الفقر، ينتج عن الحدّ الأدنى للأجور. وفي فرنسا، حدّدت مختلف الدراسات التي أجريت هناك عتبة الفقر بالإستناد إلى أجرة الحدّ الأدنى البيمهنية المتنامية SMIC معتبرة فقراء العائلات التي يتدنّى دخلها عن أجرة الحدّ الأدنى البيمهنية المتنامية، قبل تقديم الإعانات أو بعدها. بالإضافة إلى أنه ينبغي أن نعتبر فقراء **الأشخاص** الذي دخلهم أدنى من أجرة الحدّ الأدنى البيمهنية المتنامية، لأن هذه الأخيرة هي الأجرة في الساعة، الأجرة الرسمية والفردية التي لا تعبّر أبداً عن موارد ومستوى حياة الأسرة حيث يعيش هذا الشخص.

2 ـ ويشير الرسم البياني المقابل إلى أن دخل الحدّ الأدنى الذي تعتبره الأسر ضرورياً «لسدّ حاجاتها اللازمة» يتزايد مع تزايد دخلها الفعلي إنما بشكل أبطأ.





3 ـ إن نقطة A، الموجودة عند تقاطع الخطين تحدّد مستوى دخل الحدّ الأدنى Y^*_{min} الذي هو دخل الحدّ الأدنى الذي يعتبره **المجتمع** ضرورياً «لسدّ الحاجات».

أ ـ عندما تعتبر الأسر أن دخل الحدّ الأدنى $Y^*_{min} < Y_{min}$، هذا يعني أن الأسر تقلّل من قيمة الحدّ الأدنى الضروري.

ب ـ عندما تعتبر الأسر أن دخل الحدّ الأدنى أكبر من مستوى دخل الحدّ الأدنى $Y^*_{min} > Y_{min}$، عندها ترفع قيمة الحدّ الأدنى الضروري.

ج ـ إن الأسر التي ترى بوضوح ما هي حاجاتها الدنيا هي الأسر التي دخلها الفعلي يتطابق مع عتبة الفقر.

4 ـ إن عتبة الفقر الإجتماعية تساوي:

$$L_n (Y^*_{min}) = \frac{\alpha}{1 - \beta}$$

عتبة الفقر المطلق:

إن النظر إلى الدخل قد لا يؤدّي بالضرورة إلى تحديد عتبة للفقر النسبي. لهذا نجد أن إدارة العمل الإجتماعي (وزارة الشؤون الإجتماعية) حدّدت عتبةً للفقر «المطلق»: من جهة، بالإستناد إلى العتبة الأدنى للفقر (النسبي) التي حدّدتها مجموعة الدول الأوروبية، أي 40٪ من الدخل القائم المتوسط في 1975؛ ومن جهة أخرى بالحفاظ على هذه العتبة مستقرّة على مدى الفترة الممتدة من 1975 ـ 1985، بعد أن حوّلتها إلى قيمة مطلقة.

وكما أشار إلى ذلك ج.م. بيلورجاي J.M. Belorgey ، تكون إدارة العمل الإجتماعي قد «ربطت العتبة المطلقة للفقر بالعتبة النسبية»، في حين أن «العتبة النسبية رُبطت بالعتبة المطلقة»، في الولايات المتحدة.

وإذا استخدمنا مقياس اوكسفورد Oxford ، فإن هذه العتبة هي المعادل لأجرة الفرد المتوسطة، لعائلة مؤلّفة من ولدين أو ثلاثة، مع لحظ المخصّصات العائلية. إن الإنعكاسات العملية التي تحقّقت انطلاقاً من عتبة الفقر هذه أتاحت حصر عدد الناس المستفيدين من الحدّ الأدنى للدخل، فانحصر عددياً بـ(340000)، وبنيوياً (20٪ من العائلات مع ولدين أو أكثر) وبالكلفة (1740 فرنكاً لكل شخص مستفيد).

عتبة الفقر (المطلقة أو النسبية) المحدّدة بقيمة الوقت: نظرية بريسّون

لقد اندفع بريسّون Bresson لمراجعة النظريات التقليدية التي ركّزت على القيمة/ المنفقة وعلى القيمة/ العمل من أجل إبدالها

في الواقع: $$(1)\ L_n(Y_{min}) = \alpha + \beta L_n(Y)$$

وبما أن: $$L_n(Y^*_{min}) = L_n(Y_{min}) = L_n$$

يتحصل لدينا: $$(2)\ L_n(Y) = \alpha + \beta L_n(Y)$$

وينتج: $$(3)\ L_n(Y) = \frac{\alpha}{1-\beta}$$

وبالتالي: $$(4)\ L_n(Y^*_{min}) = \frac{\alpha}{1-\beta}$$

5 - ويرتبط الحدّ الأدنى للدخل **بحجم الأسرة** أيضاً لنفترض أن:

F = عدد الأشخاص في الأسرة.

γ = عامل ربط بين دخل الحدّ الأدنى وعدد أشخاص الأسرة.

μ = حدّ الخطأ الذي يتّجه نحو الصفر.

فتصبح (1) المعادلة:

$$(5)\ L_n(Y_{min}) = \alpha + \beta L_n(Y) + \gamma L_n(F) + \mu$$

ومنها المعادلة (4) التي تكتب:

$$(6)\ L_n(Y^*_{min}) = \frac{\alpha + \gamma L_n(F)}{1-\beta}$$

بنظرية قيمة الوقت. ونجد، في صلب نقطة انطلاق تفكيره، «ملاحظة مدهشة: إن التوزّع الشخصي للمداخيل لا يُظهر فقط نفس المميّزات البيانية غير المتساومّة، والتي تعبّر عن عدم التساوي المشكو منه دائما، بل هو يبرز بأن الأشخاص المحظوظين الذين ينالون أعلى المداخيل يشغلون وظائف اجتماعية تترك لهم نسبياً أكبر قدر ممكن من الوقت».

إن هذه المفارقة الظاهرة يمكن تفسيرها انطلاقاً من التصوّر، رأسمال ـ وقت. وبعد أن طرح بْريسّون بأن «الوقت وحده ينتج»، وبأننا «نتبادل الوقت» من خلال تبادلنا للمنتوجات، اقترح مقياساً لقيمة الوقت، معتبراً أن كلّ فرد يوزّع وحدته من الوقت إلى قسمين: الأوّل هو الوقت المكره عليه اجتماعياً، وهو الوقت الذي تصادره الجماعة من الفرد (العمل، النقل، الإعلام) ومقابل هذا الوقت المصادر، ينال الفرد الموارد النقدية التي تساعده على الاندماج في المجتمع؛ والقسم الثاني هو الوقت الحرّ. فالتوزيع اللامتكافئ الذي يصيب الأفراد، بين قسمي الوقت، يؤدّي إلى توزيع لا متكافئ في الموارد، وفق قاعدة نسبية الموارد إلى الوقت الحرّ. فكلما حظي شخص بوقت حرّ، ارتفع دخله. فالفرد الأكثر سبقاً يحقّق برنامجه الإقتصادي ضمن الحدّ الأدنى من الوقت المكرَه عليه، وهذا ما يفسح له الحدّ الأقصى من الوقت الحرّ. وعلى العكس، الفرد الأقلّ قدرة على التسابق هو الفرد الذي لن يكون عنده الوقت الحرّ. فالدخل المالي الذي يكسبه فرد لا يملك وقتاً حراً هو الدخل الذي يتلاءم مع عتبة الفقر. إن دخل الفرد الذي يقتصر على وظيفته الوحيدة، الوظيفة الإنتاجية، ولا يتمتع بأية حياة اجتماعية أو علائقية ولا يملك سوى دخل يسمح

عتبات الفقر في سويسرا

يحدّد أنديْرل Enderle ثلاث عتبات للفقر:

● العتبة الأولى تتطابق مع حدّ الدخل الذي يعطي الحقّ بالحصول على إعانات مكمّلة بالنسبة للمستفيدين من الريوع، المعطاة من AI/AVS ففي العام 1987، هذا الحدّ كان بحدود 12000 فرنك سويسري في السنة للشخص الواحد (أي 1000فرنك سويسري شهرياً) و18000 ف.س. سنوياً للزوجين (أي 1500 ف. سويسري شهرياً).

● العتبة الثانية للفقر هي نفس العتبة المثبتة من قبل منظمة OIT، وهي تتطابق مع نصف الدخل الصافي المتوسط الجاهز لكل وحدة استهلاكية. ففي العام 1982، ارتفعت هذه العتبة إلى 13200 ف. سنوياً للشخص الذي يعيش بمفرده (1100 ف شهرياً) وفي 1987 وصلت إلى 16000 ف سنوياً (أي 1333 ف شهرياً).

● العتبة الثالثة أصبحت 20٪ أرفع من العتبة السابقة، أي كانت تتطابق مع 60٪ من الدخل الصافي المتوسط الجاهز لكل وحدة استهلاكية. هذه العتبة تحدّد المداخيل التي تعتبر مداخيل متقاربة الفقر؛ واستقرّت في العام 1987 على 19200 ف سنوياً للشخص الواحد (1600 ف. شهرياً).

ب بوهمان Buhmann، ر.أ. لو Leu	حدود الفقر بالفرنكات سنوياً	نسبة الفقراء المئوية٪ الناس المقيمون
- الريوع المعطاة من AI/AVS	7400	1،6
- توجيهات الكونفدرالية السويسرية فيما خص المساعدة العامّة	8936	2،7
- العتبة المثبتة وفق الإعانات المكمّلة	10500	4،0
- نسبة 50٪ من الدخل الأوسط	11955	6،2
- الحدّ الأعلى لعشر الدخل الأدنى	13226	8،3
- العتبة المثبتة وفق PC+ مبلغ السكن الإضافي	13900	9،3
- حدود الفقر الذاتي	14342	10،3

المصدر: جيلياند Gilliand، الفقر والأمن الإجتماعي، مصدر سابق.

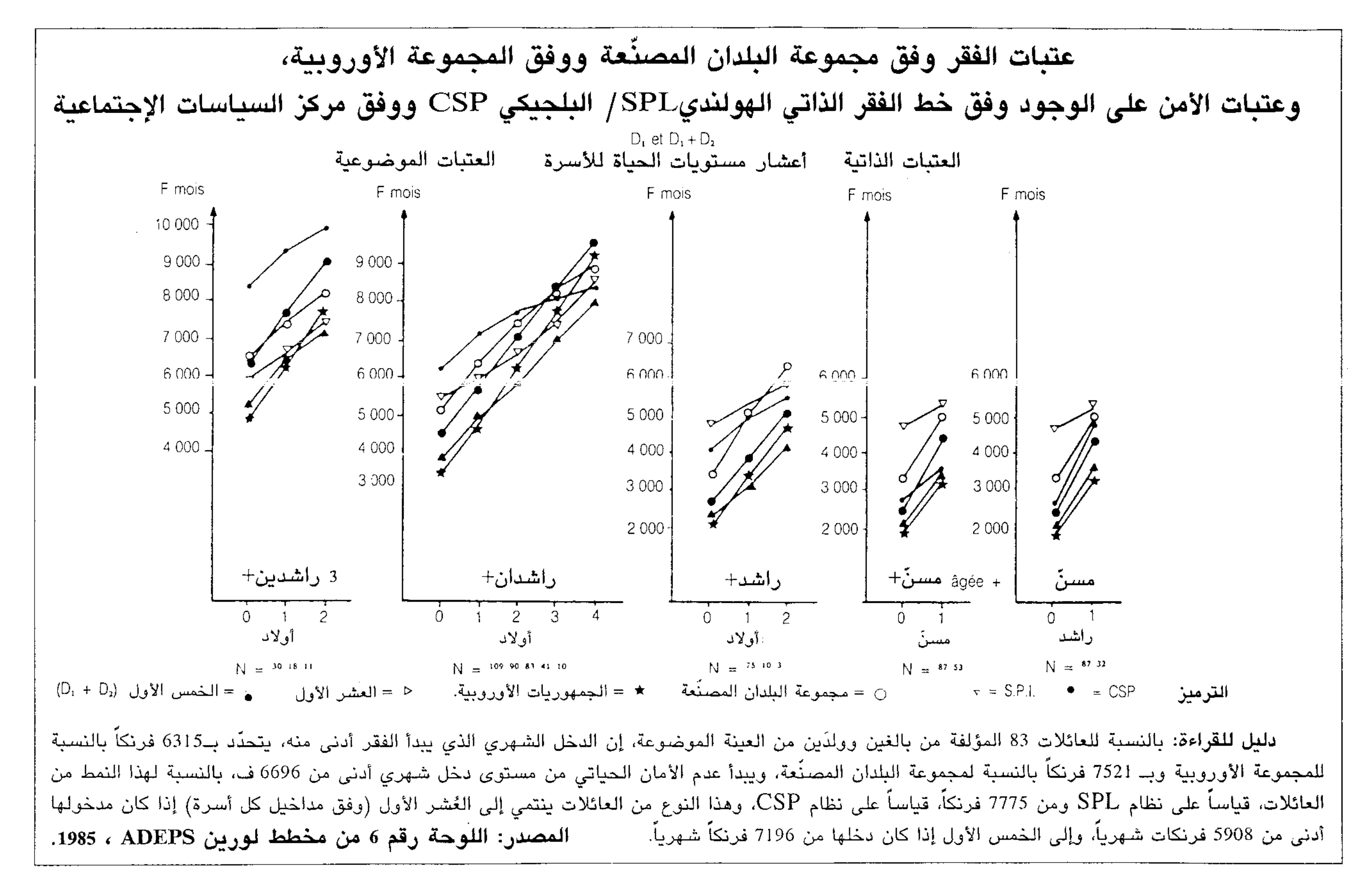
له بالتناسل ليس إلاّ.

لنأخذ ك × م قيمة الوقت، وم = كمية الموارد المتوسّطة للتوزيع، وفي أفضل إعتبار تجريبي قد يكون مجموع الدخل الوطني النقدي $م_2$؛ ك = الوقت المكرَه اجتماعياً، بمعنى أننا إذا كانت ك=0,60، يعني هذا أن المجتمع يخصّص 60٪ من وقته للنشاط الاقتصادي.

إن دخل الفرد (ف) النقدي هو: دف= ك.م/ 1- $ق_{ف}$، و(ق) تمثّل القسم من الوقت الحرّ للفرد (ف). عندما يصبح دخل الفرد الأقلّ كفاءة: دف = ك.م/ 1-0، أي دف= ك.م. يتبيّن أن دخل الفرد الأقلّ كفاءة يساوي قيمة الوقت. هذا الدخل، الذي هو الحدّ الأدنى للدخل، هو عتبة الفقر، أي «العتبة التي انطلاقاً منها يندمج الفرد اقتصادياً، وبفضلها يشارك في التواصل الاجتماعي».

بالطبع إن مقولة عتبة الفقر لها فضائلها؛ كما لها حدودها. واستخدام عتبة الفقر يسمح بوصف مجموعة من الناس والقول بأنها فقيرة، عددياً وبنيوياً؛ كما تسمح أيضاً بقياس حدّة الفقر. أمّا إذا استخدمت في المقارنات بين حقبات زمنية متباعدة، فإنها تفضي إلى سكونية ما ورائية، إلى مقارنة بين صورتين من صور الفقر أو وجهين من وجوهه، وبالتالي تفضي إلى تجريد لا يعبّر شيئاً من مستقبل الفقراء وصيرورتهم. إنما يمكن تجاوز هذه العقبة بالإعتماد، من جهة على الدراسات الطولية، ومن جهة أخرى، باللجوء إلى سِيرِ الفقر وخطوط سَيرِه، وكلها تسمح بصياغة فرضيات حول سياقات الإفقار، أو على الأقلّ حول صيغ دخول الفقر وصيغ خروجه.

عتبات الفقر وفق مجموعة البلدان المصنّعة ووفق المجموعة الأوروبية، وعتبات الأمن على الوجود وفق خط الفقر الذاتي الهولنديSPL/ البلجيكي CSP ووفق مركز السياسات الإجتماعية



الترميز: ● = CSP ▿ = S.P.I. ○ = مجموعة البلدان المصنّعة ★ = الجمهوريات الأوروبية. ▹ = العشر الأول • = الخمس الأول $(D_1 + D_2)$

دليل للقراءة: بالنسبة للعائلات 83 المؤلفة من بالغين وولدَين من العينة الموضوعة، إن الدخل الشهري الذي يبدأ الفقر أدنى منه، يتحدّد بـ6315 فرنكاً بالنسبة للمجموعة الأوروبية وبـ 7521 فرنكاً بالنسبة لمجموعة البلدان المصنّعة، ويبدأ عدم الأمان الحياتي من مستوى دخل شهري أدنى من 6696 ف، بالنسبة لهذا النمط من العائلات، قياساً على نظام SPL ومن 7775 فرنكاً، قياساً على نظام CSP، وهذا النوع من العائلات ينتمي إلى العُشر الأول (وفق مداخيل كل أسرة) إذا كان مدخولها أدنى من 5908 فرنكات شهرياً، وإلى الخمس الأول إذا كان دخلها من 7196 فرنكاً شهرياً.

المصدر: اللوحة رقم 6 من مخطط لورين ADEPS ، 1985.

يبقى أن نقول إن عتبة الفقر تندرج أساساً ضمن مسار تعيين الفقراء وتحديدهم. إنه لأمر مشروع، لكنه ليس أبداً ضرورة علمية. فعتبة الفقر ما هي سوى أداة تحليل بين أدوات أخرى، ولقد تمّ إدخال التصحيحات عليها على مرّ الزمن، ويعود نجاحها دون شك إلى استعمالها الهيّن كما يعود إلى طابعها العملاني.

منهجية لتحديد قيمة الوقت وتحديد مقياس ـ الوقت

إن القانون النظري لتوزّع المداخيل يحدّد بالطريقة التالية:

ـ بالنسبة لدخل $R \geqslant km$، هناك $(1 - a)\%$ من الناس.

ـ إن الإحتمال، أو التغيّر الذي يطرأ على دخل الناس المخصّص لهم والمحصور بين R و$R + dR$، حيث $R \leqslant km$ يمكن أن يحتسب هكذا:

$$G(R)\,dR = (1-a)\frac{(km)^2}{(R)}\frac{dR}{km} + \frac{a}{B(p,q)}\left(1-\frac{km}{R}\right)^{p-1}\left(\frac{km}{(R)}\right)^{q-1}\frac{dR}{km}$$

وضمن هذه المعادلة p و q هما ثابتتان من ثوابت الفروقات، وحيث:

$$B(p,q) = \frac{\Gamma(q)\,\Gamma(q)}{\Gamma(p+q)}$$

ويدل الرمز Γ على القانون العاملي Loi factorielle.

عملياً إن التوزيعات الملاحظة لا تتحدّد إلاّ إذا كان : $R_1 \leq R \leq R_M$

هو محور مرتبة الجزء الأدنى من المداخيل و R_m هو محور مرتبة الجزء الأعلى.

وتصبح مميّزات التوزيع المفيدة هي التالية:

الصيغة:

$$\hat{R} = km.\frac{p+q}{q+1}$$

والمعدّل الرياضي:

$$E(R) = \int_{R_1}^{R_M}(1-a)\frac{(km)^2}{(R)}R.\frac{dR}{km} + \frac{a}{B(p,q)}\int_{km}^{\alpha}\left(1-\frac{km}{R}\right)^{p-1}\left(\frac{km}{(R)}\right)^{q-1}R\,\frac{dR}{km}$$

ومنها نستخلص:

$$E(R) = km\left[(1-a)\log\frac{RM}{R_1} + \frac{a\,(p+q-1)}{q-1}\right]$$

$$E(R^2) = (km)^2\left[(1-a)\frac{R_M-R_1}{km} + \frac{a\,(p+q-1)\,(p+q-2)}{(q-1)\,(q-2)}\right]$$

إن منهجية تحديد km هي منهجية تحديد الحدّ الأقصى للمحتمل Vraisemblance التي تطبّق على توزيع المداخيل التجريبي:

إن عملية التقويم هي التي تجعل احتمال نماذج المعطيات المراقبة تبلغ حدّها الأقصى. ونسعى الآن إلى قياس ثوابت أربعة، km، a، p، وq.

إننا نعلم أن $\hat{R}$، الصيغة المراقبة تحسب: $\hat{R} = km. \frac{p+q}{q+1}$ (1)

ومع المتغيّرة المتردّدة $f_1\%$، متغيّرة الجزء الأول، نعلم أن:

$$(1 - a) = km \frac{f_1\%}{R_1} \quad (2)$$

ويتوزع الناس وفق: $[R_i, \frac{n_i}{n} = f_i]$، ويصبح المحتمل: $L = \Pi [G (R_i)^{n_i}]$

واللوغاريتم: $\log L = \Sigma n_i \log G (R_i)$

وتصبح المعادلتان الناقصتان هما الحلّ:

$$\frac{\partial \log L}{\partial p} = \Sigma n_i \frac{\partial \log G (R_i)}{\partial p} = 0 \quad (3)$$

$$\frac{\partial \log L}{\partial p} = \Sigma n_i \frac{\partial \log G (R_i)}{\partial p} = 0 \quad (4)$$

إن حلّ المعادلتين (3) و(4) ترتكزان على المراحل التالية:

بما أن $B (p,q) = \frac{\Gamma (p) \Gamma (q),}{\Gamma (p+q)}$

وباستخدامنا العلاقة: $\frac{\Gamma' (x)}{\Gamma (x)} = \frac{d\log (x-1)!}{dx}$

وعلى وجه التقريب: $x! = \sqrt{2 \pi x}\, x^x$

كما اللوغاريتم: $\log (1 + x) \approx x$

يصبح حلّ المعادلة (3):

$$\Sigma n_i \frac{\partial \log G (R_i)}{\partial p} = - \frac{\Gamma'(p)}{\Gamma (p)} + \frac{\Gamma' (p+q)}{\Gamma (p+q)} + \Sigma \frac{n_i}{n} \log \left(1 - \frac{km}{(R_i)}\right) = 0$$

هو

$$\frac{2q}{2p+2q-1} = km\,\Sigma\frac{f_i}{R_i} = \hat{R}\,\frac{q+1}{p+q}\,\Sigma\, f_i/R_i$$

من هنا

$$\boxed{\frac{2q\,(p+q)}{(2p+2q-1)\,(q+1)} = \hat{R}\,\Sigma\, f_i/R_i} \quad (3')$$

وحلّ المعادلة(4)

$$\Sigma n_i\,\frac{\partial \log G\,(R_i)}{\sigma q} = -\frac{\Gamma'(q)}{\Gamma(q)} + \frac{\Gamma'(p+q)}{\Gamma(p+q)} + \Sigma f_i \log\frac{(km)}{(R_i)} = 0$$

هو

$$\frac{2p}{2p+2q-1} = \Sigma f_i \log R_i - \log km$$

$$\log km = \log\hat{R} + \log\frac{(q+1)}{(p+q)} = \log\hat{R} + \log\left[\frac{q+1}{p+q} - 1 + 1\right]$$

ويتأتى لدينا

$$\boxed{\frac{3p+2q-1}{\frac{(2p+2q-1)}{(p+q)}} = \Sigma f_i \log R_i - \log\hat{R}} \quad (4')$$

عملياً: يحسب $E(R)$, $\Sigma f_i/R_i$, $\Pi R_i^{f_i}$, بتثبيت R_M و R_1

ونعطي أنفسنا تقديراً أدواتياً لقيمة KM، ضمن الجزء الأوّل من المداخيل، ونستخلص من خلال المعادلة (2)، a وa - 1.

ومن $E(R)/km$ نستخلص

$$\frac{p+q-1}{q-1} = u \Rightarrow p = (u-1)\,q-(u-1)$$

ومن $p = vq+0{,}5$ (المعادلة 3)

نستنتج قيمة (p^*, q^*) ومع km, p^*, q^* و يتحصل:

معادلة (1) $\hat{R} = km\,\frac{p+q}{q-1} \Rightarrow \log\hat{R}$

ونطبّق المعادلة (4') $\frac{3p^* + 2q^* - 1}{(2p^* + 2q^* - 1)(p^* + q^*)} = A^*$ وتقارن مع

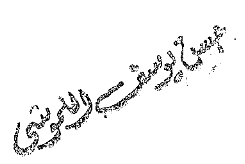
المعادلة $A = \log \Pi R/_{i} - \log \hat{R}$

نلاحظ أننا نتوصّل شيئاً فشيئاً إلى تقدير قيمة Km، لأن A-A، تتغيّر إشارته. ويصبح Km القيمة التي تتوافق مع A-A، التي تسمح بالتحقّق من معادلات الحدّ الأقصى للمحتمل.

وإذا شئنا أن نستخدم هذه الثوابت التقديرية لتحقيق ضبط أفضل، ينبغي أن نثبّت محاور مراتب R بطريقة تسمح بتحريك الفوارق المقدّرة و f الملاحظة، أو

$$E(R^2)^* - E(R^2) \text{ minimum.}$$

المصدر: بريسّون Bresson، ما بعد الأجور، أكونوميكا، 1984 .





القسم الثاني
صُوَر الفقـر

إن التمثّلات عن الفقر تتبدّل حسب البلدان، وحقبات التطوّر والظروف. ولقد شهدت الأزمة المفتوحة في السنوات 73 ـ 75 بروز تصوّر عن فقراء جدد، كما هي الحال عقب كل أزمة كبرى. وعلى الرغم من إلتباس هذا التصوّر، كان له بعض المنافع: لقد وجّه الأنظار نحو فئاتٍ جديدة من الفقراء، نحو أخطار جديدة للفقر، ونحو أواليات خلق الفقر، في حين كان التفكير منغلقاً ضمن فكرة الفقر، أو منطوياً على الفكرة المبهمة، فكرة إعادة إنتاج الفقر. كما كان له بعض سيئات: في غمرة رؤيتنا للفقراء الجُدد، نسينا كل الفقراء الذين أتاح لهم التقدّم في ميادين الحماية الاجتماعية الخروج من الفقر. لم يعد هناك في أوروبا فقراء، كما كان عليه الحال منذ عشر سنوات أو خمس عشرة سنة. لكن الفقر الجديد يظهر أن أخطار الفقر هي بالتأكيد أكبر اليوم من الأمس وأكثر تنوّعاً، بالنسبة لفئات أوسع من الناس.

عدد الأشخاص الفقراء في بلدان المجموعة الأوروبية

حسب المراجع الوطنية أو مراجع المجموعة (بالآلاف)

سنة 1985	المراجع الوطنية	مراجع المجموعة الأوروبية	
	عتبة 50٪	عتبة 50٪	عتبة 40٪
جنوب أوروبا	**21264**	**29450**	**19321**
إيطاليا	8880	7912	4847
إسبانيا	7257	12453	7518
البرتغال	3310	7023	5879
اليونان	1817	2062	1077
شمال أوروبا	**28316**	**21844**	**10659**
فرنسا	8681	6685	3413
انكلترا	10324	8944	4739
المانيا الفيديرالية	6074	4335	1705
بلجيكا	583	182	54
البلدان الواطئة	1561	664	186
الدانمارك	409	136	56
ايرلندا	684	898	506
المجموعة الأوروبية بكاملها	**49580**	**51294**	**29980**
النسبة المئوية في جنوب أوروبا	٪42،9	٪57،4	٪64،4
النسبة المئوية في شمالها	٪57،1	٪42،6	٪35،6

المصدر: مجموعة الدول الأوروبية، تقرير تقويمي عن البرنامج الثاني لمكافحة الفقر، 1991.

الفصل الرابع

الفقر في أوروبا وفي الولايات المتحدة

1 ـ الوهم القابل للحساب:

لننطلق من بعض الأرقام الرسمية: هناك 50 مليوناً من الفقراء في مجموعة الدول الأوروبية، حسب إحصاءات العام 1985، أي 15,5٪ من مجموع السكّان، و32 مليوناً في الولايات المتّحدة حسب احصاءات العام 1987، أي 13٪ من مجموع السكّان. للوهلة الأولى يؤيّد العقل هذه الأرقام: إن مجموعة الدول الأوروبية أقلّ تطوّراً من الولايات المتّحدة الأميركية، لهذا نجد أن الفقر أكثر أهمية قليلاً. إنما هناك إعتباران يثيران الشك حول هذا الحكم المتسرّع والسطحي.

من جهة، إن عتبة الفقر الأميركية هي عتبة مطلقة، وقد ثُبّتِت على 11612 دولاراً في السنة بالنسبة لعائلة مؤلّفة من أربعة أشخاص، لكن هذه العتبة تُفَعَّل كل سنة مع ارتفاع الأسعار. في حين، أن هذه العتبة في مجموعة الدول الأوروبية هي عتبة فقر نسبية، أي بنسبة 50٪ من الإنفاق المتوسط للاستهلاك، الذي يحدِّد مستوى استهلاك متبدّل مع الدخل الوطني.

من جهة أخرى: إن العتبة الأميركية هي عتبة رسمية عن الفقر تلزم السلطات العامّة بتنفيذ برامج هادفة إلى تقليص الفقر والتقليل منه؛ وهي بالتالي عتبة تدخّلٍ حول الفقر.

الأسر التي تعيش تحت نسبة 50٪ من الدخل المتوسط للفرد
الزيادة أو الإنخفاض في كل دولة عضو بين 1975 ـ 1985 (بالملايين)

الدولة العضو	1975		1980		1985		المتغيّرات الحادثة (△)	
	الأسر	الحدوث٪	الأسر	الحدوث٪	الأسر	الحدوث	1975ـ 1985	1980ـ 1985
بلجيكا	21	6،1	23	6،3	19.	5،2	-1،4	-1،1
الدانمارك	33.	13،0	17	8،0	17	8،0	-5،0	0،0
المانيا	1،53	6،6	2،59	10،3	2،31	9،2	2،6	-1،1
اليونان	-	-	60	20،5	53	17،4	-	-3،1
اسبانيا	-	-	2،13	20،3	1،92	17،8	-	-2،5
فرنسا	2،63	14،8	3،50	18،0	2،95	14،8	-	-3،2
ايرلندا	17.	-	17	18،5	16	17،4	-5،7	-1،1
ايطاليا	3،82	21،8	2،24	12،0	2،76	14،7	-7،1	2.،7
لوكسمبورغ	2.	14،6	00	-	-	-	-	-
البلدان الواطئة	23.	4،8	34.	6،9	40.	7،9	3،1	1،0
البرتغال	-	-	91.	31،4	95.	31،7	-	0،3
بريطانيا	1،24	6،3	2،81	14،1	4،35	21،7	15،4	7،6
إجمالي الدول 9 الأوروبية	10،18	11،4	12،04	-	12،38	-	-	-
إجمالي الدول 12	-	-	15،68	14،1	15،78	14،9	-	0،8

المصدر: بالنسبة للعام 1975، تقديرات غير رسمية عن التقرير الأوّل حول الفقر، وبالنسبة 1980 و1985، تقديرات Eurostat

بينما العتبة الأوروبية هي عتبة «سياسية»، ينبغي أن ترفع بشكل كافٍ لأسباب ثلاثة مختلفة:

1 ـ كي تستطيع كل دولة عضو في المجموعة مناقشتها ولا تجد نفسها مضّطرة للإعتراف بها رسمياً.

2 ـ كي تستطيع مختلف التنظيمات غير الحكومية، المشاركة في أعمال مجموعة الدول الأوروبية، أن يجد كلُ تنظيم فيها فقراءَه.

3 ـ كي تكون مجموعة الدول الأوروبية قادرة على تبرير عملها، ضمن ميدان حيث الأهلية محفوظة للدول الأعضاء. فعدد الفقراء المرتفع ضمن مجموعة الدول الأوروبية (كمؤسسة الحدّ الأدنى للدخل في المناطق الاسبانية) هو نقطة ارتكاز لاستراتيجية غزو المشروعية وتأكيد الهوّية.

2 ـ الفقر كما تراه المجموعة الأوروبية:

لقد تطوّر تحديد الفقر من قبل المجموعة الأوروبية. ففي أواسط السبعينات، إعتبرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في المجموعة الأوروبية أنه «يمكن أعتبار إناس فقراء، الأفراد والعائلات التي مواردهم جدّ ضعيفة، مما يجعلهم مبعدين عن نمط الحياة وعن العادات والنشاطات **العادية** في الدولة العضو التي يعيشون فيها». من جهته أعطى مجلس المجموعة الأوروبية تحديداً أكثر حصراً، إذ اعتبر أن الفقراء هم «الأفراد أو العائلات الذين مواردهم ضعيفة للغاية، ليبتعدوا عن أنماط **الحدود الدنيا** للحياة، الأنماط المقبولة في الدول العضو التي يعيشون فيها». وفي العام 1985، إثر اطلاق

عدد الأشخاص المسنّين الذين يعيشون تحت نسبة 50٪ من الدخل الوطني المتوسط في 1980 و1985 (بالآلاف)

	الوضع في		المتغيّر في	
	1980	1985	القيمة المطلقة	النسبة المئوية٪
بلجيكا	175	144	-31	-17،7
الدانمارك	140	157	17	12،2
المانيا	1،374	1،263	-111	-8،0
اليونان	382	371	-11	-2،9
اسبانيا	1،379	1،080	-300	-21،7
فرنسا	2،198	1،513	-685	-31،2
ايرلندا	109	54	-56	-51،0
ايطاليا	1،289	1،450	161	12،5
لوكسمبورغ				
هولندا	69	91	22	31،3
البرتغال	504	545	41	8،2
المملكة المتحدة	1،988	2،441	453	22،8
المجموع	**9،608**	**9،109**	**- 499**	**- 5،2**

البرنامج الأوروبي الثاني للنضال ضد الفقر، حدّد مجلس وزراء المجموعة الأوروبية، الفقراء بـ «الأفراد الذين مواردهم (المادية، والثقافية، والاجتماعية) هي ضعيفة للغاية ليبتعدوا عن أنماط الحدود الدنيا للحياة، الأنماط المقبولة في الدولة العضو التي يعيشون فيها». وحسب مدّبجي التقرير حول تنفيذ البرنامج الثاني، يتحصّل لدينا هنا تحديد نسبي عن الفقر «إذ أشير إليه بالنسبة لشروط حياة بقية المواطنين في المجتمع نفسه». إن الحجة تنقصها الدقّة. في الحقيقة، نحن أمام تحديد ملتبس كفاية كي يقبل كل التأويلات. فالطابع المتعدّد الميادين للفقر قد أشير إليه، لكن هذا لا يتعارض مع التحديد المطلق للفقر، كما بيّنا ذلك سابقاً.

المظاهر الكميّة:

حسب تقرير البرنامج الثاني الأوروبي التقويمي لمكافحة الفقر، كان يوجد في مجموعة الدول الأوروبية 50 مليوناً من الفقراء في العام 1985. وهذا ما سمح بالقول إن الفقراء كانوا يشكّلون الدولة الثالثة عشرة في المجموعة الأوروبية. بيد أن صورة الفقر تتباين حسب المنهجية المثّبتة.

فإذا قسنا الفقر بالنسبة للإنفاق **الوطني** لكل دولة عضو، نجد أن 57٪ من الفقراء موجودون في أوروبا الشمالية (تضمّ المانيا، وانكلترا، وفرنسا نسبة 51٪ من الفقراء) و43٪ في أوروبا الجنوبية (إيطاليا، أسبانيا، اليونان، البرتغال).

أما إذا قسنا الفقر بالنسبة للإنفاق العام في **المجموعة**

عدد الأولاد الذين يقلّ عمرهم عن 14 ويعيشون تحت نسبة 50٪ من الدخل الوطني المتوسط في 80 ـ 85 (بالآلاف)

	الوضع في		المتغيّر في	
	1980	1985	القيمة المطلقة	النسبة المئوية٪
بلجيكا	158	126	ـ32	ـ20،2
الدانمارك	92	87	5	ـ5،6
المانيا	1،244	1،287	44	3،5
اليونان	473	395	ـ78	16،4
إسبانيا	2،124	1،817	ـ307	ـ14،5
فرنسا	2،453	2،290	ـ164	ـ6،7
ايرلندا	231	286	55	23،8
ايطاليا	1،991	1،690	ـ301	ـ 15،1
لوكسمبورغ	-	-	-	-
هولندا	403	506	103	25،6
البرتغال	901	880	ـ21	ـ2،3
المملكة المتحدة	2،354	3،280	926	39،4
المجموع	12،424	12،645	221	1،8

الأوروبية، فإن النسب تنقلب رأساً على عقب: 57٪ من الفقراء يوجدون في أوروبا الجنوبية و43٪ في أوروبا الشمالية.

هذا الإنقلاب في النسب يفسّر بكون مستوى الحياة المتوسّط في المجموعة الأوروبية هو أعلى من مستوى الحياة المتوسّط في أوروبا الجنوبية، بينما هو أخفض منه في أوروبا الشمالية. فتحديد معيار للمجموعة الأوروبية يؤدّي إلى إعتبار فقراء عدد كبير من البرتغاليين، ومن الاسبانيين والايطاليين واليونانيين، إنما عدد قليل من الأوروبين الفقراء في أوروبا الشمالية. إن حساسية التوزيع الجغرافي للفقراء استناداً على معيار مرجعي يجعل صعباً الإجابة على سؤال بسيط: أين هم الفقراء؟ وإذا كان لا بدّ من تحديد أو وضع سياسة موضع التنفيذ، فلا تعود المعلومات التي يقدّمها تقرير المجموعة الأوروبية ذات فائدة. لنشر إلى أن فرنسا، وفق تقرير المجموعة، تضمّ 3 ملايين أسرة من الفقراء في 1985. وإنه من المفيد هنا أن نذكّر بان 300000 أسرة فقط كانت تطلب وتستفيد من الحدّ الأدنى للدخل الفردي، في 1989، أي عشر مرات أقلّ من الفقراء، وهو أمر لم يشر إليه التقرير. من الواضح إذاً أن ليس للفقر نفس المعنى بالنسبة للمجموعة الأوروبية وللحكومة الفرنسية.

وإذا تمسّكنا الآن بالتطوّرات، فقد يكون الفقر زاد بين 1975 و1979، ثم انخفض بين 1980 و1985. وحسب المنظور الوطني، يكون عدد **الأسر** الفقيرة قد ازداد قليلاً، من 14,1٪ إلى 14,4٪ في تلك الحقبة، نظراً لازدياد عدد الأسر الصغيرة، ولازدياد الفقر في هذه الأسر. لكن وفق منظور المجموعة، فإن العدد المطلق للأسر الفقيرة ونسبة هذه الأسر قد انخفض قليلاً.

النسبة المئوية للفقراء في الولايات المتحدة 1964 ـ 1986

وفق ستة مقاييس للفقر

السنة	المقياس الرسمي	مقياس تم ضبطه وفق النقول العينية والضرائب	مقياس مضبوط على النقول العينية وحدها	الفقر مثل النقول	الفقر بعد النقول (إنما قبل المساعدة الإجتماعية)	الفقر النسبي
1964	19،0	-	-	-	-	-
1965	17،4	13،4	16،8	21،3	16،3	-
1966	14،7	-	-	-	-	-
1967	14،2	-	-	19،4	15،0	-
1968	12،8	9،9	-	18،2	13،6	14،6
1969	12،1	-	-	17،7	13،3	-
1970	12،9	9،3	-	18،8	13،9	-
1971	12،5	-	-	19،6	13،8	-
1972	11،9	6،2	-	19،2	13،1	15،7
1973	11،1	-	-	19،0	12،4	-
1974	11،2	7،2	-	20،3	13،1	14،9
1975	12،3	-	-	22،0	13،7	-
1976	11،8	6،7	-	21،0	13،1	15،4
1977	11،6	-	-	21،0	13،0	-
1978	11,4	-	-	20,2	12,6	15,5
1979	11،7	6،1	9،0	20،5	12،9	15،7
1980	13،0	-	10،4	21،9	14،2	16،0
1981	14،0	-	11،7	23،1	15،1	16،9
1982	15،0	-	12،7	24،0	15،9	17،8
1983	15،2	-	13،1	24،2	16،1	18،6
1984	14،4	-	12،2	22،9	15،3	18،7
1985	14،0	-	11،8	22،4	14،9	18،0
1986	13،9	-	-	-	-	-

المصدر: دانزجر Danziger، مصدر سابق.

ومهما كانت زاوية النظر، زاوية نظر وطنية أم زاوية نظرية المجموعة، فإن عدد **الأشخاص** الفقراء قد استقرّ، وبلغت النسبة من 15,5٪ إلى 15,4٪، مع اختلافات طفيفة حسب المناطق. وهكذا نجد أن الفقر قد انخفض في فرنسا من 19,1٪ إلى 15,7٪، لكنه قد ارتفع في ايرلندا، وفي البلدان الواطئة، وفي بريطانيا العظمى، وإيطاليا، وقليلاً في البرتغال.

رغم أن هذه التطورات قابلة للنقاش، ودون دلالة فعلية، في التحليل الأخير (راجع سابقاً: حدود استخدام عتبات الفقر النسبي للمقارنة في الزمان وفي المكان)، فإنها تعارض حملات إثارة المخاوف دون داع، عندما تثار مسألة الفقر والتابو، وخاصة الفرنسي، هذا التابو الّذي يقلّل من شأن أولئك الذين يتجرّأون على التقدّم بالفكرة، بأن الفقر في فرنسا قد انخفض في نفس الحقبة (راجع ما سنقوله لاحقاً).

المظاهر النوعية:

من هم الفقراء؟ إن تقرير المجموعة الأوروبية ليس صريحاً حول هذه المسألة، فهو يقتصر، في أكثر الأحيان، على أوصاف عامّة. مع ذلك يمكن أن نستخلص منه بعض أفكار رئيسية.

نقول أوّلاً، بأن الفقر قد انخفض بين المسنّين الذين ما زالوا يشكّلون، مع ذلك، فريقاً كبيراً. لقد انخفض، بشكل خاص، عند الأشخاص المسنّين الكهول، الذين أنهوا حياتهم المهنية كاملة، واستفادوا من أنظمة التقاعد بعد أن بلغت نضجها، لكن الفقر يتركّز على الأشخاص الأكثر تقدّماً في السنّ وبخاصة النساء. إنه من المفيد الإشارة إلى أنهم يعتبرون في فرنسا أن

الولايات المتحدة

تصنيف السكّان إلى عشرة فئات حسب الدخل

في العام 1928، رتّب پول نيستروم Paul Nystrom، أستاذ التسويق في جامعة كولومبيا، السكّان في الولايات المتحدة إلى عشرة فئات نظراً لدخلهم:

1 ـ على عاتق المجتمع	1 مليون	أي 0،8٪
2 ـ طفيليون، مشرّدون، خاملون	1 الى 2 مليون	أي 1،7٪
3 ـ على مستوى الفقر	7 إلى 8 ملايين	أي 5،9٪
4 ـ على مستوى العيش البسيط	12 مليوناً	أي 10،1٪
5 ـ على المستوى الأدنى للحفاظ على الصحّة وعلى طاقة العمل	20 مليوناً	أي 16،8٪
6 ـ في الدرجة الدنيا من الرفاهية	30 مليوناً	أي 25،2٪
7 ـ تعيش في الرفاهية	20 مليوناً	أي 16،8٪
8 ـ تعيش بيسر معتدل	15 مليوناً	أي 12،6٪
9 ـ ميسورون	10 ملايين	أي 8،4٪
10 ـ مستوى حياة حدّ مرتفع	2 مليون	أي 1،7٪
المجموع	**119 مليوناً**	**100،0٪**

إن الإنقطاع بين الفئتين الرابعة والخامسة هو دخل سنوي يبلغ 2100 دولار لعائلة مؤلّفة من خمسة أشخاص: وحده مستوى الفئة السادسة يسمح بمواجهة شراء مسكن بالتقسيط. هذه الأرقام، مهما كانت غير دقيقة، تبيّن أن فئة «الفقر» كانت متلائمة في 1928، وكم نشك بذلك، أكثر منها في 1964. هذه الأرقام تنتمي إلى احصائيات الإستهلاك، ولا تعطي وصفاً دقيقاً عن حالات العوز بقدر ما تحصر حدود بعض الأسواق. بهذا الصدد، تذكّر أن الإحصائيات الرسمية عن الفقر ما زالت ترتبط، حتى يومنا هذا، في الولايات المتحدة، بوزارة التجارة...

المصدر: غازيا Gazier ، الفقر ذو البعد الواحد، أكونوميكا، 1981.

المسنّين قد خرجوا من حالة الفقر، بفضل الزيادات المتعاقبة والمادية التي طاولت حدّ الشيخوخة الأدنى الذي يبلغ اليوم في الشهر 3000 فرنك للشخص و 5500 فرنك للأسرة.

وأخيراً نقول بأن تقرير المجموعة الأوروبية يعتبر أن بعض الطفرات تشكّل عوامل فقر. لهذا هناك بطالة، وبخاصة بطالة لمدة طويلة، مرتبطة بالركود والانخفاض في الاستثمارات، الإنخفاض الناجم عن الركود، كما هي مرتبطة بعمليات إعادة البناء. وضمن نفس التوجّه شهدنا في أوروبا القرابة تتطوّر بشكلها الأحادي.

كما يلفت التقرير النظر إلى الفقر الجديد، الذي يصيب أشخاصاً مؤهّلين نسبياً، شبّاناً ومتعافين، وفي نفس الوقت يشير إلى ازدياد عمليات الطرد الناجمة عن عدم دفع بدلات المأجور.

وهكذا تتوصل مجموعة الدول الأوروبية من خلال تقريرها إلى نمذجة الفقر، وهو الأمر الذي سمح لها بالتمييز بين: **الفقر العسير**، المتميّز بمستوى حياة متواضع وعابر؛ **والفقر الجديد**، المتميّز بالمشاركة الاجتماعية الصدفوية؛ **وفقر العالم الرابع**، حيث الفقراء، يراكمون المصاعب.

مقاييس أخرى للفقر:

ونجد في التقرير أيضاً بعض مقاييس جديدة عن الفقر. فللمرة الأولى، وبناءً على إلحاح السلطات العامّة الفرنسية، إستخدم المقياس المطلق للفقر. وهو المقياس الذي سمح بالتأكيد أن الفقر قد انخفض في أوروبا. زد على ذلك أن محرّري التقرير، حتى ولو ظلوا ضمن إطار الفقر النسبي، فقد اظهروا حساسية المقياس الكبرى في اختيار العتبة التي احتفظوا بها: هكذا

الولايات المتحدة

تركيبة الأسر التي دخلها أدنى من عتبة الفقر

الفئة الديمغرافية	1967		1983	
	قبل التحويل	بعد التحويل	قبل التحويل	بعد التحويل
شخص يزيد عمره عن 65 سنة	٪50،56	٪40،43	٪42،79	٪21،32
امرأة مع أولاد عمرهم يقلّ عن 6 سنوات	5،48	6،97	7،60	12،45
طالب	4،05	5،54	4،21	6،87
شخص معاق	9،36	10،00	10،08	10،72
شخص مستخدم لوقت كامل	14،74	19،11	9،10	14،38
شخص وحيد يعمل وقتاً جزئياً	6،25	7،59	10،77	15،16
ربّ عائلة رجل يعمل وقتاً جزئياً	5،47	6،18	10،10	11،49
ربّة عائلة امرأة لها أولاد عمرهم أقلّ من 6 سنوات وتعمل وقتاً جزئياً	4،10	4،18	5،35	7،60
عدد الأسر (بالملايين)	15،50	10،80	25،90	14،70

المصدر: دانزيجر Danziger ووينبرغ Weinberg ، محاربة الفقر 1986.

تناقص عدد الأُسر الفقيرة من 16 مليوناً إلى 8 ملايين، في خفضهم عتبة الفقر إلى 40٪ من الإنفاق المتوسط الاستهلاكي بدلاً من 50٪.

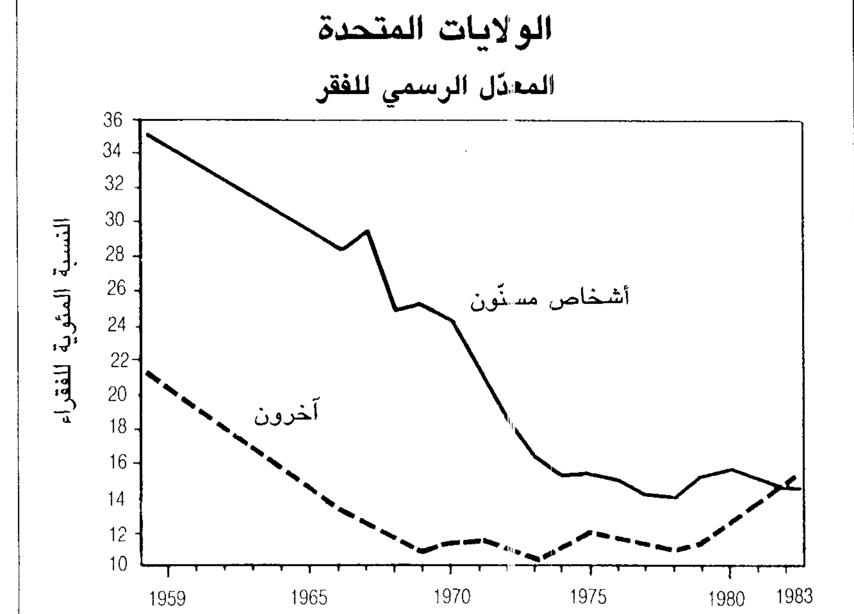
ويقدّم التقرير مقياساً عن الفقر الذاتي، وهو مقياس مفيد، سيَّما وأن نسبة الأُسر الفقيرة، أي 2,3٪، قريبة جدّاً من النسبة التي قدّرها بعض الخبراء الذين يستخدمون عتبة مطلقة للفقر.

ويذكر التقرير وجهة نظرٍ لتحديد الفقر تحديداً جديداً، وذلك عن طريق وضع قاعدة لمستوى الحياة في أوروبا. هذا المستوى يتحدّد بكون القدرة على إشباع مجموع الحاجات الأساسية للأوروبيين، بفضل الدخل أو عن طريق وسائل أخرى، وهي الحاجات التي يتمّ اختيارها بناءً على طابعها المرغوب فيه، كما على طابعها القابل للقياس. لهذا يمكن القول بأن تحديد الحاجات الأوروبية الأساسية لن يكون سكونياً، بل يتطوّر بناءً على تحسّن نوعية المعطيات الجاهزة، كما يتطوّر نظراً لتطوّر المجتمعات الأوروبية.

غير أن التقرير يعتريه بعض نواقص. فهو لا يقدّم، في أي موضع، مقياساً عن قصور الدخل وعجزه، أو مقياساً للإبتعاد عن الفقر، أي مقياساً يسمح بمعرفة أي قسم من الدخل الوطني ينبغي إعادة توزيعه حتى يبقى دخل الفقراء على عتبة الفقر.

3 ـ الفقر في الولايات المتحدة:

إن الولايات المتّحدة، على خلاف البلدان الأوروبية، تتصرّف بعتبتين رسميّتين للفقر، عتبة مطلقة، وعتبة نسبية.



نسبة الفقراء المئوية من خلال المجموعة الديمغرافية

1983 ـ 1964

الفئة الديمغرافية	المعدّل الرسمي		المعدّل المحسوب بناءً على النقول العينية
	1964	1983	
المجموعة	19،0	15،2	10،2
البيض	14،9	12،1	8،6
السود	49،6	35،7	21،2
عائلات إسبانية أميركية	ـ	28،4	20،2
عائلات ذات أرومة واحدة	45،9	40،2	24،7
أشخاص مسنّون	28،5	14،1	3،3
أولاد تقلّ أعمارهم عن 18 سنة	20،7	22،2	15،6

المصدر: دانزيجر ووينبرغ، مصدر سابق.

فالمصادر الاحصائية للمعلومات متعدّدة. بالإضافة إلى **مكتب الاحصاء**، يمكن أن نستند في تحليل الفقر على معطيات **مكتب دراسة الناس الشائعة**، وعلى معطيات **مكتب دراسة الدخل وبرنامج المشاركة** (SIPP) وخاصة على الدراسة العينية لديناميات الدخل (PSID).

من خلال ما تقدّمه هذه المصادر المختلفة، نرى بأن معدّل الفقر في الولايات المتّحدة يتغيّر، في 1984، من 5,9٪ إلى 18,6٪ من السكّان. ويبلغ المعدّل 18,6٪ إذا تبنّينا التحديد النسبي الرسمي للفقر، أي 46٪ من ذوي الدخل الأوسط، إنما 14,4٪ حسب التحديد المطلق. فالفقراء الدائمون يشكلّون نسبة 5,9٪ من الناس. إنما قد تصل هذه النسبة إلى 26,29٪ إذا احصينا كل الأشخاص الذين كانوا فقراء خلال السنة.

المظاهر الكميّة:

إن الفقر قد انخفض من 22,2٪ في 1960 إلى 9.13٪ في 1986. والعجز في الدخل ارتفع، في العام 1986، إلى 1,2 من الناتج المحلّي الخام. في ذاك التاريخ، استقرّت عتبة الفقر على 5255 دولاراً في السنة للشخص المسنّ الذي يعيش وحيداً، وإلى 11203 دولارات لعائلة مؤلّفة من أربعة أشخاص، وإلى 22497 دولاراً لعائلة من تسعة أشخاص . . . . خلال تلك الفترة، انخفض معدّل الفقر خلال السبعينات، ليتقلّب بين 11٪ و13٪ ثم ارتفع بانتظام في الثمانينات.

المظاهر النوعية:

إن تطوّر الفقر في الولايات المتّحدة يتشابه كثيراً مع تطوّر

البرتغال

توزّع الأسر حسب مستوى دراسة ربّ الأسرة

	أميّون	يعرفون القراءة والكتابة، إنما لم ينهوا دروسهم الابتدائية	المستوى 1 (4 سنوات دراسة)	المستوى 2 (6 سنوات دراسة)	المستوى 3 (10 سنوات دراسة)	المستوى 4 (12 سنة دراسة)	المستوى 5 (دراسات جامعية)
الفقر النسبي							
فقراء (100)	36،8	13،9	45،1	1،5	1،8	0،6	0،3
غير فقراء (100)	13،3	7،7	51،1	3،7	11،8	6،4	6،0
خط ثلاثي الفقر	71،9	62،5	44،8	27،5	12،1	8،3	4،4
الفقر المطلق							
فقراء (100)	36،5	13،5	45،7	1،3	2،0	0،6	0،3
غير فقراء (100)	18،0	9،2	49،6	3،4	9،7	5،3	4،9
خط تلاقي الفقر	52،8	44،7	33،6	17،6	10،2	6،1	3،6

الفقر في أوروبا. وخاصة أننا نلاحظ استبدالاً للأشخاص الفقراء المسنّين بأسر فقيرة على رأسها امرأة، أي والدة عزباء، أو مطلّقة أو أرملة. غير أن هناك بعض الخصوصيات الأميركية، وخاصة الاثنية. فالفقر يتناقص لدى البيض، بنسبة 0,5٪، ولكنه يزداد لدى السود بنسبة 2٪، أي أن هناك 33٪ فقراء، وبنسبة 0,9٪ لدى الناس المتحرّرين من أصل اسباني أي 28٪ هم فقراء. ولقد توصّل فرنسوا پيريلّود François Perillaud ، معتمداً على الدراسات التي قامت بها جامعة ميتشيغان Michigan ، إلى التمييز بين فقراء موقّتين وفقراء دائمين. فللفقراء الموقّتين مميّزات قريبة من مميّزات الناس، بينما الفقراء الدائمون موجودون بين الأُسر السوداء والأُسر التي فيها ربّ الاسرة إمرأة.

دور النُقول(*):

تُجمع المصادر المختلفة على تأكيد فعالية إلنُقول، التي زادت حتى نهاية السبعينات، وخاصة النُقول المرتبطة بالضمان. لكن الظاهرة تنقلب إلى عكسها، حسب شيلتون دانزيجير Shelton Danziger ، بين 1979 و1982، وهو ما يعني أن أثر البرامج العاملة ضد الفقر قد ضعف بعد 1979.

أسباب إستمرار الفقر:

وفق الدراسة التي أعدّها ساوهيل Sawhill ، هناك خمسة أسباب رئيسية تفسّر استمرار الفقر: التغيّرات الديمغرافية، ضعف

(*) النُقول: مجموع العمليات المالية في إطار الميزانية أو بواسطة الضمان الاجتماعي لإعادة توزيع المداخيل.

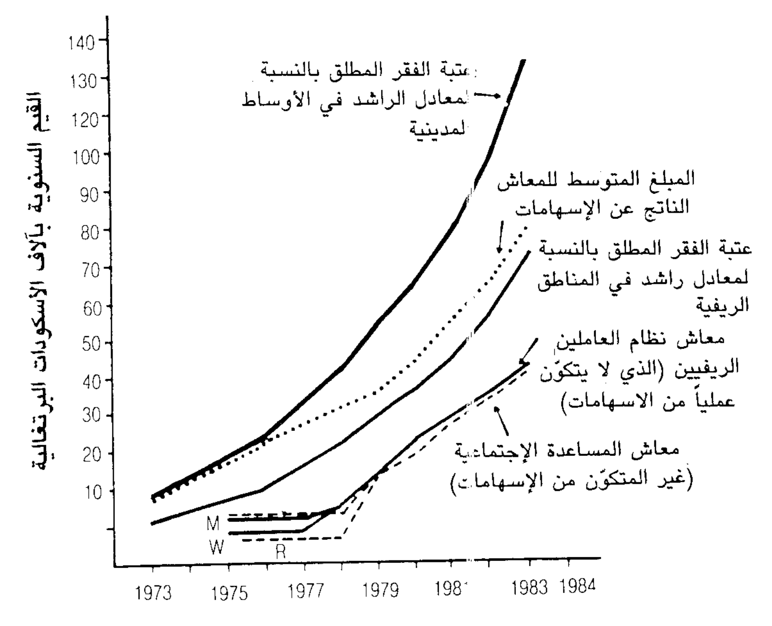
توزّع الأسر وفق الوضع المهني لربّ الأسرة ووفق أعشار الإنفاق الموزّعة على البالغين

	مستخدمون عاملون مستقلون عن القطاع الزراعي	ماجورون في القطاع الزراعي	مهن فكرية ومماثلة	مستخدمون وعاملون مستقلّون القطاع غير الزراعي	كوادر إدارية	مستخدمون في المكاتب	عاملون يد	عسكريون	مختلف	غير عاملين (متقاعدون وعاملات منزل)
المجموع	13،8	5،6	0،4	9،8	3،8	13،0	20،2	0،8	0،7	31،9
الفقر النسبي										
فقراء	18،9	7،7	0،1	7،5	0،5	5،8	18،9	0،3	0،7	39،6
غير فقراء	10،8	4،5	0،6	11،1	5،5	17،1	20،2	1،1	0،6	28،5
خط تلاقي الفقر	49،2	47،9	11،8	26،8	5،9	15،7	35،4	12،7	44،0	42،4
الفقر المطلق										
فقراء	19،1	7،5	0،1	7،4	0،6	5،8	20،2	0،3	0،8	38،2
غير فقراء	10،8	4،5	0،6	11،1	5،5	17،1	20،2	1،1	0،6	28،5
خط تلاقي الفقر	40،2	47،9	11،8	26،8	5،9	15،7	35،4	12،7	44،0	42،4

النمو الاقتصادي، قصور الاستثمار في الرأسمال البشري، التغييرات في سلوكات الفقراء المرتبطة بالنُقول الاجتماعية، نمو بروليتاريا فرعية مدينية تتطلّب حلولاً نوعية غير تقليدية.

البرتغال

عتبة الفقر المطلق بالنسبة لمعادل راشد في الأوسط المدينية



عتبة الفقر المطلق (في 1985)

* في الوسط الريفي 12000 أسكودة للر شد

* في الوسط المديني 17000 أسكودة للراشد.

عتبة الفقر النسبي: 75٪ من الإنفاق المتوسط للراشد

دليلان لمستوى التجهيز الصحّي (1981)

	فقراء		غير فقراء	
	المناطق المدينية	المناطق الريفية	المناطق المدينية	المناطق الريفية
أسر بدون مياه جارية (٪)	10،9	57،6	3،0	29،0
أسر دون تصريف للمياه المستعملة (٪)	6،6	48،1	1،4	20،7

الفصل الخامس

الفقر في بعض البلدان الأوروبية

إن وحدة بلدان المجموعة الأوروبية قويّة كفاية حتى يكون للفقر نفس الوجه في أي مكان. فمصاعب الحصول على سوق عمل، والبطالة لمدة طويلة، وتحوّلات البنيات العائلية، كلها تفعل فعلها حتى يصبح الشباب، والعاطلون عن العمل، والعائلات ذات الارومة الواحدة، الفئاتِ التي يصيبُها الفقر، في الكثير من الأحيان؛ وذلك عائد إلى كون الحماية الاجتماعية لا توجِّه إلى هذه الفئات، بقدر ما توجّه إلى شخص يعيش منفرداً أو إلى شخصين زوجين دون أطفال.

بيد أن الفروقات بين البلدان الأوروبية هي فروقات بارزة على صعيد مستويات النمو الاقتصادي، ومستوى ونمط الحماية الاجتماعية، كما على صعيد الظروف الاقتصادية. ويستخلص من هذا بأن الفقر، حسب البلدان، يصيب ضمن نسب متباينة، الفئات المذكورة أعلاه، كما أنه يؤثّر بتلك الفئة المعيّنة أو يعيه الرأي العام بطريقة مختلفة. سنحاول في الصفحات المقبلة أن ندلّل على هذه الخصوصيات من خلال بعض الأمثلة.

1 ـ أوروبا الجنوبية:

إن أوروبا الجنوبية، باستثناء فرنسا، تضمّ البلدان الأقلّ تقدّماً على الصعيد الإقتصادي والأقلّ حماية على الصعيد

كاتالونيا

عتبات الحدّ الأدنى للوجود

(بالريال، أكو Ecu ويساوي 130 بيزيس)

نمط الأسرة (1)	المنهجية			
	مركز السياسات الإجتماعية	خط الفقر الذاتي هولاندا	مجموعة البلدان المصنّعة	مجموعة الدول الأوروبية
	CPL بلجيكا	SPL	OCDE	CEE
شخص مسنّ يعيش بمفرده	289	565	405	251
بالغ يعيش بمفرده	445	565	405	251
شخصان مسنّان	499	740	608	427
بالغ ومسنّ	635	740	608	427
بالغان	639	740	608	427
بالغان وولد	779	867	760	553
بالغان وولدان	876	971	882	678
بالغان وثلاثة أولاد	973	1059	973	804
بالغ وولد	585	740	608	377
بالغ وولدان	682	867	760	502

(1) لائحة غير تامّة:

الولد: أقلّ من 16 سنة،

البالـغ: بين 16 و64،

امرأة مسنّة: أكثر من 64 سنة

المصدر: أستيفيل، Estivil، الفقر، اللامساواة، وتوزّع المداخيل في كاتالونيا (أسبانيا) GES، برشلونة، 1989.

الإجتماعي. بالمقابل، نجد أن التضامن العائلي هو الأقوى من التضامن في بقية البلدان الأوروبية. لكن هذه البلدان تتمايز فيما بينها، رغم هذه الروابط المختلفة، وأحياناً نجد هناك تمايزاً داخل نفس البلد (شمال ايطاليا يتمايز عن جنوبها).

البرتغال:

إن اتساع الفقر في البرتغال يؤدّي إلى التناقض في مجتمع يستسلم للفقر، وفي الوقت عينه يقاومه بنشاط. فالتضامن قوي للغاية نحو الفقراء، لكن الفقر شديد الحضور كي نوليه حقاً اهتمامنا. هذه القدرية المحيطة هي خاصة بالبرتغال. وحسب دراسة حديثة، إن أكثر من نصف سكّان الريف فقراء وأكثر من 40٪ من سكّان المدن. وهذا التمييز ريفي / مديني ميزة برتغالية، إذ ظروف الحياة الصعبة موجودة في المناطق الريفية، أكان المرء فقيراً أم غير فقير. والضعف النسبي في التصنيع يفسّر من جهته ضعف الحركية الاجتماعية، وهذا ما يدلّ على أن الفقر ينحو أن يكون وراثياً، إذ الابناء يمارسون في الغالب مهنة الوالد. لهذا نجد أن 80٪ من الأجراء الزراعيين و75٪ من الأجراء غير الزراعيين يمارسون نفس مهنة الوالد ويعيشون في ظروف الفقر نفسها.

وينضاف إلى هذه المميّزات الخاصّة بالمجتمع البرتغالي أواليات الفقر الموجودة في أوروبا، مع اختلاف في الإمتداد. لذا نجد بأن أثر الفقر يتناقص، كما في كل مكان، مع مستوى التعلّم، لكن نِسَب الأشخاص الأمّيين والأشخاص الذين لم يبلغوا مرحلة إنهاء دروسهم الابتدائية مرتفعة جدّاً، خاصة بين أصحاب

عدم الأمان المعيشي والإحساس بعدم الأمان في 1988 (بالمئة ٪)

الأسر	المنهجية			
	CSP	SPL	OCDE	CEE
المطمئنّة	**69**	**63**	**72**	**85**
ـ الإحساس بالأمان	60	61	58	52
ـ الإحساس بعدم الأمان	40	35	42	48
غير المطمئنّة	**31**	**37**	**28**	**15**
ـ الإحساس بالأمان	17	22	16	11
ـ الإحساس بعدم الأمان	83	78	84	89

المصدر: أستيڤيل، مصدر سابق.

الأنماط الثلاثة الكبرى للمستفيدين من الإعانات

إن نتائج الموجة الأولى من التحقيق الذي أجراه CERC تقود إلى التركيز على تنافر هذه المجموعة من الناس. ولقد أتاح لنا تحليل هذا التحقيق استخلاص ثلاثة أنماط مختلفة من المستفيدين من المخصّصات نظراً لوضعهم بالنسبة لسوق الاستخدام وحدّة الصلات الإجتماعية.

إن النمط الأوّل يتوافق مع المستفيدين الذين ظلوا على اتصال بسوق الإستخدام، غير أنهم، على العموم، يشاركون بشكل غير ثابت أو متقلّب بالحياة الإقتصادية والإجتماعية. وهو يشكّل 40٪ تقريباً من المستفيدين. هؤلاء الأشخاص يستفيدون من بعض الأوراق المهنية التي يملكون، غير أنهم معرّضون لمصاعب الإندماج المرتبطة بهشاشة الصلات التي يمكن أن يقيموها مع عائلتهم أو محيطهم ونخصّ هنا بالحديث المستفيدين الذين تقلّ أعمارهم عن 35 عاماً، والذين عاشوا سلسلة من مراحل التدريب والبطالة،

ذوي الدخل المنخفض. أضف إلى هذا أن الصلة بين الفقر والموقع المهني، بين الفقر والتضخّم، بين الفقر ونظام التقاعد هي صلة وثيقة في البرتغال أكثر منها في أي بلد آخر.

اسبانيا:

إن الفقر في اسبانيا يطال واحداً من خمسة أشخاص، لكن الدراسات في المناطق تُجرى وفق منهجيات مختلفة.

فالدراسة التي أجراها جيوردي إستيفيلّ Jiordi Estivill في كاتالونيا Catalogne ، الذي استخدم فيها عتبة الفقر التي حدّدتها المجموعة الأوروبية، كما استخدم عتبة الفقر الذاتي التي حدّدها الاستاذ هـ. ديليك هي دون شك دراسة هامّة ومفيدة.

فالفروقات في المداخيل كبيرة جداً في كاتالونيا: إن نسبة 60٪ من الأشخاص الأشدّ فقراً يقبضون فقط 35٪ من الدخل الوطني. وأثر الضمان الاجتماعي على المداخيل ضعيف لدرجة أن أقلّ من عائلة على اثنتين تستفيد من الإعانات التي يقدّمها الضمان الاجتماعي. فالعمل هو إذاً، في الغالب، مصدر الدخل الوحيد للأسرة، إنما هذا لا يعني أن لا وجود للبطالة، بل يعني أن أجيالاً عدَّة يسكنون في نفس المنزل ويعيشون على دخل الفرد الذي يعمل. يستنتج أن الأشخاص المسنّين، دون عمل أو دون دخل مادّي يتقاضون من الضمان الاجتماعي، يشكّلون ، عندما يعيشون بمفردهم، أساس الأسر الأشدّ فقراً، وهي الأسر التي نجدها ضمن عُشْري المجموعتين الأوليين لتوزيع المداخيل.

ضمن هذا السياق، يطال الفقر نسبة 15٪ من الأسر (مقابل 20٪ في منطقة آراغون Aragon المجاورة)، لكن عدم الضمان

والذين أوضاعهم في إشغال مسكن عارضة (إنهم يبيتون في الغالب في منزل العائلة، أو لدى بعض الأصدقاء).

أما النمط الثاني، والذي يشكّل أيضاً نسبة 40٪ من المستفيدين، يضمّ المستفيدين الذين لا تتوفّر لهم إمكانية الحصول على عمل ثابت، على الأقلّ في المدى القصير، إلاّ بشكل ضعيف، غير أن صلات هؤلاء، الصلات الإجتماعية تظلّ نسبياً متطوّرة. ونقصد هنا بشكل أساسي الأشخاص الملتزمين بعائلة، بخاصة النساء اللواتي يعشن وحدهن مع أطفال. فهؤلاء المستفيدون، على الرغم من مصاعبهم التي يصادفونها في سوق العمل نظراً لأعمارهم وصحتهم الهزيلة، أو لنقص في تجاربهم المهنية، يحافظون على علاقات منتظمة مع محيطهم العائلي ويشاركون في الحياة الإجتماعية بإقامة علاقات تبادل مع محيطهم. وغالباً ما يتتبّع العاملون الإجتماعيون هؤلاء الأشخاص، لذا فهم يسكنون في أماكن لائقة ويملكون أدوات من التجهيزات تزيد في نسبها عن نسب المستفيدين الآخرين.

ويضمّ النمط الثالث ـ يشكّل تقريباً 20٪ من المستفيدين ـ الأشخاص الذين أوضاعهم تتميّز بـ«تفكك اجتماعي» عميق، كما يضمّ مجموعة من المعاقين، مهنياً أكثر منهم اجتماعياً. إننا نعني بهؤلاء هنا الرجال، أو بالأحرى المسنّين، دون شريك أو ولد، إذ غياب الصلات مع عائلاتهم أو ضعفها يترافق في الغالب مع مشكلات صحيّة (الإدمان على الكحول) ومشكلات سكنية (أنهم في الغالب دون ملجأ يبيتون فيه أو هم يبيتون في مراكز الطوارىء).

إن بقية الدراسة، التي تحتوي أيضاً دفعتين من التحقيق واستغلالاً للمحادثات المعمّقة، تسمح بتقدير فعالية دخل الحدّ الأدنى اللازم للتدخّل بالنسبة لأنماط المستفيدين الثلاثة وخاصة في ميدان الإندماج.

المصدر: إفرارد Euvrard وپوغام Paugam ، وثائق من CERC باريس 1991.

الاجتماعي للاستمرار في العيش يبلغ الضعف: 31٪. بإختصار يمكن القول إن عدم الاستقرار الاجتماعي يكون أكبر إذا كان ربّ الأسرة شخصاً مسنّاً، أو شخصاً منفرداً (أرمل، أو مطلق أو مفصول عن زوجته) أو شخصاً غريباً عن كاتالونيا، أو كان شخصاً ذا مستوى تعليمي ضعيف، أو مؤهلاته ضعيفة، أو عاطلاً عن العمل.

هذه المظاهر لعدم الأمان الاجتماعي موجودة في العديد من البلدان الأوروبية. ونشير هنا إلى أن الأكثر فائدة هو التمييز بين الوضعية الموضوعية للفقر، كما حدّدتها عتبة المجموعة الأوروبية، والزاوية التي ينظر بها الفقراء إلى الفقر، وفق المنهجية التي رسمها ديليك. إن الأسر التي تعاني من عدم الأمان في العيش تدرك بوضوح ضعفها الاقتصادي، وتبلغ ما بين 78٪ و89٪ حسب المنهجية المستخدمة في القياس.

إيطاليا:

إن لجنة التحقيق حول الفقر توصلت إلى القول بأن هناك 6 ملايين من الفقراء في بداية الثمانينات، أي 11,3٪ من العائلات. وأشار تقرير مؤسسة التعداد السنوي، على العكس، إلى أن «إيطاليا الفقراء ينخفض فيها الفقر باطّراد، فالعائلات المؤلّفة من ثلاثة أشخاص والتي بامكانها أن تملك مدخولاً بقيمة 25000 فرنكاً أو أدنى سنوياً تمثّل أقلّ من 2٪ من مجموع السكان». من جهته مختبر الدراسات، لابوس Labos ، الذي مركزه في روما، يعتبر، دون سعي لقياس الفقر، أن عدد الأشخاص الذين يعانون مصاعب بلغ، في 1984، خمسة ملايين شخصٍ مدمنٍ على الكحول، 1,7

توزّع الواردات على الحدّ الأدنى للدخل الفردي وفق السبب الرئيسي الموجود على الطلب المقدّم للحصول على هذا الحدّ الأدنى

المداخيل	
الإنسان المُعان إستفاد في الفصل السابق، أو يستفيد حالياً من المداخيل من	٪48،6
● نهاية إعانة البطالة	٪12،4
● نهاية مساعدة الفرد	٪4،4
● نهاية مداخيل أخرى	٪7،5
● إعانة البطالة الجارية	٪8،0
● مداخيل أخرى جارية	16،3
حدث أو وضع يفسّر وصوله إلى الحدّ الأدنى للدخل:	٪23،0
● عزلة حديثة	٪3،5
● بلوغه الحديث لسنّ 25 سنة	٪5،6
● الرفض الدائم الحديث	٪3،3
● دون منزل خاص	٪4،0
● يعيش عند أقارب، دون موارد	٪6،5
غير مؤكّد منها	٪28،5
● رفض دائم قديم أو بدون تاريخ	٪6،9
● نهاية إعانة البطالة منذ القدَم أو دون تاريخ	٪3،7
● حالات أخرى	٪17،9
المجموع	**٪100**

المصدر: وزارة الشؤون الإجتماعية

مليوناً من المعاقين، 250000 شخصاً يتعاطون المخدّرات، 122000 شخصاً معتقلين في السجون، 25000 شخصاً من المتسكّعين والمشرّدين، 70000 من البدو، دون تعداد 800000 شخصٍ من المهاجرين الذين ربعهم بوضيعة غير قانونية، ودون احصاء الثلاثة ملايين عاطل عن العمل، والأشخاص المسنّين الذين 22٪ منهم لا يحصلون على دخل كافٍ: هناك مليونان من المتقاعدين يتقاضون أقلّ من 2300 فرنكٍ شهرياً للشخص. بعد هذا يمكن القول إنه من الصعب تحليل الفقر في إيطاليا دون التمييز بين الشمال الغني، حيث معظم المؤسسات أنشأت حدّا أدنى للدخل تموّله، والجنوب الذي فيه تطرح مشكلة النمو الاقتصادي أكثر من طرح مشكلة الفقر الفردي.

فرنسا:

من أشدّ الأثار المطمئنة التي قامت بها مؤسّسة الحدّ الأدنى للدخل المعمول به كان تقديمها مؤشّراً محدّداً ودقيقاً حول عدد الناس الفقراء وتركيبتهم، أي الناس الذين يكادون لا يملكون شيئاً للاستمرار في العيش.

إن عدد المستفيدين من الحدّ الأدنى للدخل المعمول به في فرنسا يبلغ 340000 في السنة، حسب الدراسة التي اعدّتها إدارة العمل الاجتماعي، ومع الأخذ بعين الاعتبار دخول المستفيدين وخروجهم؛ ولقد استفاد 600000 أسرة من إعانات الحدّ الأدنى للدخل منذ انشائه في كانون الأوّل 1988 حتى 31 كانون أوّل 1990. أضف إلى هذا، أن بنية هؤلاء الفقراء هي البنية التي كانت توقّعتها المؤسّسة المذكورة: 79٪ هم من الأشخاص المنفردين،

بريطانيا العظمى

الدخل العائلي الجاهز بمبالغ ثابتة 1985

بالشلن أسبوعياً

	العشر الأوّل	الربع الأوّل	الوسط	الربع الأخير	العشر الأخير
1979	47،38	83،71	154،07	221،13	298،39
1980	47،67	86،62	158،62	224،29	306،65
1981	51،04	87،37	154،89	228،21	306،65
1982	50،11	84،04	150،43	222،68	295،87
1983	51،25	84،58	148،37	220،82	302،79
1984	59،75	83،80	150،44	226،57	307،72
1985	48،44	83،45	152،73	232،74	322،59

تكتّل لندن

1981	54،22	86،35	167،61	260،38	344،29
1982	55،40	91،31	165،81	251،39	331،88
1983	53،38	84،44	158،79	257،84	361،26
1984	50،29	86،39	164،45	258،02	368،15
1985	46،60	89،50	167،50	261،50	367،82

المصدر: تاونسند Tawnsend ، الفقر في أوروبا وتحوّلات الأوضاع الإجتماعية، آنجيلي Angeli 1990.

أي الأشخاص دون أطفال 58٪ أو مع أطفال 21٪، وهناك فقط 21٪ من المتزوّجين أو الذين يعيشون أزواجاً (من بينهم 17,5٪ مع أطفال). هؤلاء المستفيدون هم من الشباب أيّ لا تبلغ أعمارهم أكثر من 35 سنة. ومعظمهم يعيش منذ سنة دون عمل، ولا يتمتع بتدريب مهني كافٍ أو مستوى تجربة مهنية كبيرة، والنصف يعيش مع العائلة أو لدى الأصدقاء، وهناك نسبة قليلة، 10٪، تعيش في اماكن موقتة أو هي دون مأوى.

هذه الفئة من الناس، غير المعروفة من قبل الخدمات الاجتماعية، مختلفة جدّاً في حجمها وفي بنيتها عن «العالم الرابع» المألوفة، التي تصفها وتحكي عنها الدراسات حول الفقر والتي تدعمها بشدّة، وخاصة حركة المساعدة في كل شدّة ـ العالم الرابع. وهي فئة لا تنطبق أوضاعها مع أوضاع الفقراء الجُدد الذين تحكي عنها دراسة ADELS . إنها فئة غير متجانسة تضمّ العاطلين عن العمل من مدّة طويلة، ضحايا الأزمة، والعاطلين المزمنين، ونسبة كبيرة من الغرباء الذين لا يحظون بالإعانات الاجتماعية والأشخاص الذين يعانون من مصاعب موقّتة.

فإذا انطلقنا من عتبة الحدّ الأدنى للدخل المعمول به لمعرفة تطوّر الفقر في فرنسا خلال الحقبة بين 1975 و 1990، تبرز أربع مميّزات رئيسية:

1 ـ أن الفقر قد تقلّص كلّياً، لكن هذا التقلّص حصل منذ 1979، إنما في الثمانينات شهدنا ميلاً خفيفاً إلى الإرتفاع.

2 ـ لقد تجدّد الفقر بعمق، فلقد أخلى الأشخاص المسنّون

بلجيكا

أسر ذات مدخول أو مدخولين وتعيش في حالة عدم أمان في الحياة (٪)

	٪ عدم أمان معيار ٪75	٪ عدم أمان معيار ٪100
أسر منعزلة غير كاملة	10،6	27،3
أسر ذات دخل واحد	5،1	23،8
مجموع الأسر ذات الدخل الواحد	6،0	24،4
أسر ذات دخلين	2،7	8،2

أسر تستفيد من الضمان الحياتي قبل الأخذ بعين الاعتبار دخل الإستبدال وبعده المعيار 100٪ (٪)

	منعزلون /أسر غير كاملة	أسر ذات دعامة واحدة	أسر ذات دعامتين إثنتين
ضمان حياتي قبل التحويل	12،1	16،0	40،5
ضمان حياتي بفضل التحويل	40،5	34،8	49،2
عدم أمان رغم التحويل	47،4	49،2	10،3
المجموع	**(116) 100،0**	**(187) 100،0**	**(331) 100،0**

المصدر: تحقيق المركز السياسي الإجتماعي 1982 ـ معيار 100٪

المكان للشباب الأقلّ من 35٪، والعائلات الكبيرة أخلت المكان للأُسر الصغيرة المؤلّفة من شخص أو اثنين.

3 ـ لقد اشتدّ الفقر واستفحل امره، فأخلى «الضعفاء اقتصادياً» المكان للعاطلين عن العمل غير المعوّض عليهم. يمكن القول، بشكل عام، إن عجز دخل الأسر الفقيرة قد ازداد، كما ازدادت نسبة الأسر ذات الدخل الأعجز.

4 ـ إن الفقر ما زال مستمراً اليوم، بمعنى أنه لا يزال يطال فئات من الناس تعرف مصاعب في الاندماج المهني وفي الاندماج الاجتماعي.

2 ـ أوروبا الشمالية:

يضمّ شمال أوروبا البلدان الأكثر تطوّراً في أوروبا والتي تملك نظاماً من الحماية الاجتماعية كفوءاً للغاية. غير أنه بالإمكان ملاحظة بعض فروقات دالّة في أوضاع الفقر. فلا وجود لعتبة فقر معترف بها رسمياً سوى في انكلترا.

السويد:

إن الأُسر التي استفادت من المساعدات الاجتماعية في 1986 «حتى تحصل على ما يكفيها»، بلغت 308000 أسرة تضمّ 565000 شخصاً، أي نسبة 6٪ من مجموع السكّان. إنها أُسر تضمّ أشخاصاً عاديين يحسّون بالضائقة نظراً للأوضاع الإقتصادية (البطالة) أو نظراً للتغيّرات التي طرأت على البنيات الاجتماعية ـ الديمغرافية (عدم المشاركة في السكن). هؤلاء الفقراء الجدد هم، كما في كل موضع، نساء عازبات، دون أطفال، يعملن نصف

الفعالية المالية للمداخيل البديلة

بالنسبة للأسر ذات الدخل الواحد أو ذات الدخلين

	منعزلون/ أسر غير كاملة	صاحب حقّ واحد بالدخل	صاحب حقّ إثنان بالدخل
إعانات ملحوظة للفئة التي تستفيد من الضمان الحياتي قبل التحويل (أ)	522945	1018980	3356081
إعانات ملحوظة للفئة الت يتكسب من الضمان بفضل التحويل (ب)	747112	788970	1051839
إعانات ملحوظة للفئة التي تستمر بالعيش في حالة عدم أمان حياتي (ث)	814000	1899972	573002
	2084057	**3637987**	**4980922**
$\frac{ب + ت}{أ + ب + ت}$	75	72	33
$\frac{ب}{ب + ت}$	48	30	65

المصدر: تحقيق، CSB ، 1982 ـ معيار 100٪

دوام؛ راشدون تبلغ أعمارهم بين 18 سنة و 20 سنة، يعملون في أشغال ذات منفعة عامّة؛ رجال غير متزوّجين وأزواج شباب، مع طفل، لا يعمل كل واحد دواماً كاملاً؛ وهم أيضاً مالكو مساكن فردية لا يستطيعون تسديد ديونهم، كما هم لاجئون. ففي مالمو Malmo استلمت 20000 أسرة في 1985، مقابل 10000 أسرة في 1980، استلمت كل أسرة مبلغ 13000 كورون في السنة (أي ما يعادل 13000 فرنكاً).

إن المفارقة هي أن هذه الحاجة للمساعدة الاجتماعية تزداد في زمن الظروف الاقتصادية المرتفعة (3٪ من العاطلين من العمل). في الواقع، إن انطلاقة الاقتصاد ترافقت مع ضغط النفقات العامّة، كما أدّت إلى تقليص المداخيل الفعلية للأُسر بنسبة 10٪ بمدة عشر سنوات. ولم تتوافق المخصّصات المتعلّقة بالسكن، وبالدراسات وبالبطالة مع ارتفاع كلفة الحياة.

أنكلترا:

إن الاحصاءات التي قدّمتها **مؤسسة الدراسات المالية** تبيّن أن الفروقات بين المواطنين تزداد، وأن مداخيل نسبة 10٪ من مجموع الناس الأشدّ فقراً قد زادت 2,6٪ بين 1981 و 1985، في حين أن مداخيل 50٪ من مجموع الناس الأكثر غنى قد زادت 3٪. لم تكذّب الحكومة هذه الأرقام بل ادّعت أن الزيادات كانت على التوالي 8,4٪ و 4,1٪. هذه القرائن يمكن أن نوضحها إذا ذكرنا أن انكلترا تشهد إرتفاعاً كبيراً في عدد العاطلين عن العمل، كما تشهد تحوّلات دالّة في البنيات العائلية، وحماية اجتماعية موجّهة منذ زمن نحو إشباع الحاجات الدنيا للمواطنين. لهذا

القوانين الخاصة بالفقراء

إن أية تضحية من قبل الأغنياء، وخاصة إذا دُفعت مالاً، لا يمكن أن تقي الطبقات الدنيا، لمدة طويلة من عودة البؤس. قد نتخيل تغييرات كبيرة في الثروات: قد يصبح الأغنياء فقراء، وبعض الفقراء أغنياء؛ لكن ما دامت نسبة المواد الغذائية إلى الناس على حالها، سيحدث بالضرورة أن يجد بعض السكّان بصعوبة قوتهم، وقوت عيالهم، وهذه الصعوبات تطال بالدرجة الأولى الأشدّ فقراً.

قد يبدو مدهشاً القول بأننا لا نستطيع تحسين ظروف الفقير بالمال... دون أن تنخفض بنفس المقدار ظروف بقية أعضاء المجتمع، بيد أن الأمر صحيح. فإذا انقصت من غذاء عائلتي كميّة لأعطيها لفقير، أودّ أن أضحّي من أجله، إنما في مساعدته لا أفرض الحرمان إلاّ على نفسي وعلى أفراد عائلتي، الذين قد نكون بحالة قدرة. على تحمّل ذلك بسهولة... لكن إذا وهبت المال لهذا الفقير، ومع الإفتراض أن الإنتاج في البلد لن يتغيّر، فإنني أكون كمن يهبه لقباً ليحصل به على قطعةٍ أكبر من السابق. والحال أنه يستحيل عليه أن يقبل هذه الزيادة دون إنقاص من حصص الآخرين. بالتأكيد إن هذا الإنقاص الذي أحدثته هذه الهِبَة هو جدّ صغير إلى درجة قد لا يؤثّر مطلقاً، إنما لا وجود لأقل منه. فالقوانين الأنكليزية التي تعنى بالفقراء توحّد عملها لزيادة مصير الفقير سوءاً، ضمن هذين الإتجاهين.

أولاً: لأنها تنحو في الظاهر إلى زيادة عدد الناس، دون إضافة أي شيء على وسائل العيش، فالفقير يمكن أن يتزوّج حتى ولو كان يملك القليل القليل أو حتى لو كان لا يملك أبداً من الإمكانيات لإطعام عائلته خارج المساعدات الرعوية: وهكذا نرى أن هذه القوانين تخلق الفقراء

يمكن الحديث عن ثلاثة فرقاء يطالهم الفقر:

1 ـ الأشخاص المسنّون: في كانون الأوّل 1988، نال 1340000 من الأشخاص المسنيّن الوحيدين و 335000 من الأزواج، نالوا تكملة لمواردهم، أي **الدخل المدعوم**، نظراً لضعف مداخيلهم. هذا الوضع يفسَّر بضعف أجور التقاعد المقدّمة تحت عنوان الأنظمة الإجبارية للحماية الاجتماعية؛ بمكانة عمل المرأة بدوام غير كامل؛ بعدم كفاية الأجور خلال حياة الإنسان الناشطة. إن هذه الوضعية مثيرة للقلق نظراً لهرم الناس في المجتمع، ولعدم كفاية البنيات العامّة العاملة في ميادين إيواء الناس والكلفة المرتفعة لبيوت التقاعد الخاصة.

2 ـ العائلات الأحادية الأرومة: 40٪ من 840000 عائلة أحادية الأرومة استفادت من إعانات الحدّ الأدنى للدخل في 1979. وهي اليوم تزيد على المليون ويلجأ الثلثان إلى المساعدة الاجتماعية.

3 ـ العاطلون عن العمل من مدّة طويلة والأجور المنخفضة: **الدفع قليلاً أفضل من عدم الدفع**. هذا الموقف الرسمي للحكومة يتعارض مع كل مؤسسة تدفع الحدّ الأدنى المكفول للأجور. ينتج عن ذلك أن 750000 شخصاً إلى مليون شخص يتقاضون أجوراً تبلغ 2 إسترليني في الساعة (معادل 20 فرنكاً)، وبهذا يصبحون مؤهّلين لنيل **الدخل المدعوم**.

على العموم، هناك اليوم 4,390 ملايين من المستفيدين من مخصّصات **الدخل المدعوم** ومن **الاعتمادات العائلية**، أي قرابة ما يزيد على 7,4 ملايين من الأشخاص الذين يقدّم لهم العون.

الذين تساند. فالنتيجة التي تتحصّل من خلال هذه المؤسسات المعينة هي أنه ينبغي أن توزّع وسائل العيش إلى حصص أصغر، وهذا ما ينتج عنه أن عمل الناس، الذين لا يستفيدون من هذه الأعطيات، لا يسمح لهم إلاّ بشراء كمية غذائية أقلّ من السابق؛ ويزداد بذلك عدد الناس الذين يلجأون لهذه المساعدات.

وفي المقام الثاني نقول بأن كمية الموادّ الغذائية التي تستهلك في مراكز اللجوء والتي توزّع على قسم من المجتمع أقلّ ما يقال فيه إنه الأقلّ أهمية، هذه الكمية تخفض بنفس المقدار نصيب الأعضاء الأشدّ نشاطاً والأكثر جدارة بالمكافآت. فهذه القوانين، من خلال هذه الأوالية، تجبر إذاً العدد الأكبر من الأشخاص على إلقاء تبعاتهم على عاتق الجماعة. أما إذا قدّم الغذاء بشكله الأفضل لهؤلاء الفقراء، نزلاء مراكز اللجوء وتوفّرت العناية الكافية لهم، فإن هذا التوزيع الجديد للمال قد يزيد سوءاً قدر الناس الذين يعملون في المجتمع، بجعل أسعار الموادّ الغذائية تستمر في الصعود.

مهما بدا هذا قاسياً ضمن إطار حالات خاصة، أقول بأنه ينبغي أن يترافق هذا العون على الدوام بقليل من الخجل. هذا الشحذ هو ضروري بإطلاق من أجل الخير العام للمجتمع. وكل جهد مبذول لإضعاف هذا الشعور، حتى ولو صفت النيّات، ينتج عنه تأثير متعارض مباشرة مع التأثير المتوقّع. فعندما ندعو الناس الفقراء إلى الزواج، مقدّمين لهم أعطيات الرعيّة، فإننا بذلك لا ندعوهم فقط إلى البقاء، همّ وأولادهم، في الشقاء والتبعية، بل نكون نجرّهم (دون أن يدروا هم أنفسهم بذلك) للإساءة إلى كل الناس الذين يعيشون ضمن نفس الوضعية.

فالقوانين حول الفقراء، كما هي موجودة في انكلترا، ساهمت في جعل أسعار موادّ العيش ترتفع، وفي خفض السعر الحقيقي للعمل. فهي

وينبغي أن نضيف إليهم 4 ملايين من العائلات (5,7 ملايين من الأشخاص) موجودة تحت عتبة الفقر، وهو وضع يسمح لها بالحصول على الحدّ الأدنى للدخل. وهكذا نرى بأن عدد الأشخاص الذين هم بوضعية فقر موقّت قد يرتفع إلى ما يقارب 13 مليوناً، أي تقريباً بريطاني واحد فقير كل خمسة أشخاص.

بلجيكا:

إن الأعمال التي قام بها ديليك وبيا كانتيلّون Bea Cantillon تدلّ على حالة عدم الأمان الاجتماعي الكبير إنما المتغيّر حسب نمط الأسرة. ففي العام 1982، نجد أن هناك 24٪ من الأسر التي ليس لها سوى دخل واحد تعيش في حالة من عدم الأمان في الحياة، بينما نسبة الأسر التي تعيش من دخلين بلغت 8,2٪. هذا يدلّ على الأهمية الحاسمة لدخل ثانٍ لحصر خطر الفقر عن الأسرة. فنسبة الأسَر التي تخاف عدم الأمان على الحياة، بين الأسر التي لا تعتمد سوى على دخل واحد، هي أكبر لدى الأشخاص المنفردين أو الأسر غير الكاملة (27,3٪) منها بين الأزواج مع أطفال أو من دون أطفال (23,8٪). هذه الملاحظات قد تصبح أكثر وضوحاً ودلالة إذا اعتمدنا معياراً للفقر أشدّ صرامة من المعيار الذي اعتمدته الدراسة.

غير أن أهمية الدراسة تكمن في موضع آخر. فالقائمون عليها قاموا بقياس تأثير نظام الحماية الاجتماعية على عدم الأمان في الحياة واستطاعوا أن يبيّنوا عدم الفعالية النسبية، عدم فعالية النقول الاجتماعية بالنسبة للعائلات الملزمة على العيش بدخل وحيد، دخل الاستبدال المحوّل إلى ضمان اجتماعي.

إذاً قد ساهمت في إفقار طبقة الشغّيلة، ومن المحتمل أنها قد ساهمت أيضاً في جعل الفقراء يفقدون صفات النظام والبساطة والاعتدال التي تميّز عادة صغار التجّار وصغار الفلاّحين. وإذا ما استخدمت تعبيراً شائعاً أقول يبدو أن الشغيلة الفقراء يعيشون، إلى الأبد، كل يوم بيومه: إن حاجاتهم الراهنة تستقطب كل انتباههم، دون أن يعيروا اهتماماً للمستقبل، حتى عندما تتهيّأ لهم الظروف لتحسين أوضاعهم، فإنهم نادراً ما يستفيدون: لكن كل ما يكسبون ويجاوز حاجاتهم المباشرة يصرف، عادةً، في المرابع الليلية. على العموم يمكن القول إن القوانين حول الفقراء تعتبر مضعِفة للذوق ولملكة الارتقاء لدى العامّة من الناس؛ كما تضعف أحد أقوى البواعث على العمل والصبر والمثابرة، وبالتالي على السعادة.

لا شك أن القوانين الإنكليزية حول الفقر قد وضعت من أجل هدف خيّر؛ لكن من الواضح أنها لم تبلغ هذا الهدف المنشود. بالطبع، إنها تساهم في بعض الحالات في التقليل من البؤس. بيد أن قدر الفقراء المستفيدين من الأعطيات الرعوية، هو على العموم مثير للشفقة. من جهة أخرى، كي يقوم هذا النظام الرعوي بوظيفته، كان لا بدّ أن يخضع كامل الناس لأنظمة جائرة، ورغم أنها قد عدّلت، فإنها تظل مخالفة لأفكارنا عن الحريّة. فكل رعيّة تضطهد، بطريقة فظّة ومثيرة للغضب، الناس الذين تخشى رؤيتهم يعتاشون على عاتقها، وبخاصة النساء اللواتي هنّ على وشك الوضع. والعوائق التي تضعها هذه القوانين أمام سوق العمل تزيد من الإرتباكات التي يناضل ضدها أولئك الذين يسعون إلى النجاة بأنفسهم من هذه المسألة والذين يودّون تجنّب المساعدات.

هذه العقبات هي غير منفصلة عن المؤسسة بالذات. فإذا أرادت المؤسسة توزيع إعانات على بعض التعساء، لا بدّ من أن يوكل الأمر إلى البعض للإهتمام باختيار أولئك الذين ينبغي مدّ يد العون لهم وبالإشراف

ولـقـد بـيّـنـت دراسـات أخـرى تـمـحـورت حـول الـنـاس المستفيدين من الحدّ الأدنى لوسائل الحياة، أن الفقر «الشرعي» تفاقم في بلجيكا، بين 1976 و 1986، وفي نفس الوقت تجدّد واشتدّ. وفي العام 1986 استفاد أكبر عدد من الناس الذين يحقّ لهم الحصول عل الحدّ الأدنى الحياتي، كما استفادت نسبةٌ كبيرةٌ من القيمة القصوى للمخصّصات، وعلى مدّة طويلة، من نيلها الحدّ الأدنى الحياتي.

على توزيع الأموال اللازمة. ويستحيل على الوكلاء والمراقبين أن يكونوا غير شعبيين، أن يكونوا مكروهين شعبياً، بيد أن الغلطة ليست غلطتهم (إذ قبل أن يمارسوا هذه الوظائف لم يكونوا أكثر سوءاً من بقية الناس) بقدر ما هي غلطة المؤسسة بالذات.

إن الأمة الكبرى لهذا النوع من الأنظمة هي في تسوىء قدر الناس الذين لا يستفيدون وفي خلق عدد أكبر من الفقراء لاحقاً.

المصدر: مالتوس، محاولة حول المبدأ الشعبي، باريس، PUF ، 1980

القسم الثالث

القراءات الإقتصادية للفقر

إن الإقتصاد السياسي سار حتى اليوم على الدرب التي شقّها آدم سميث؛ وكان عليه لاحقاً أن يرود الطريق التي شقّها جوندارم Gendarme. فالإقتصاد السياسي المنظور إليه كونه علم الثراء، لم يعالج موضوعة الفقر إلاّ غمزاً. بيد أنه ينبغي أن نقنع به ونسعى لفهم كيف استطاع الاقتصاديون، ضمن إطار تحليلهم، الإحاطة بالفقر وتصوّره.

من السهل، بهذا الصدد، أن نتتبع مسار علم الإقتصاد السياسي زمنياً. ففي القرن التاسع عشر، كان الفكر السياسي بمعظمه راديكالياً (الفصل السادس)، إمّا من أجل إنكار الفقر بإسم مبادىء الليبرالية، وإمّا من أجل إنكار الليبرالية نظراً لاتساع الفقر. ولقد استبدل القرن العشرون تشاؤمية الكلاسيكيين الإنكليز والتفاؤلية الماركسية الكارثية بالبحث عن سبل التناغم بين الإجتماعي والإقتصادي، بين العدالة والفعالية (الفصل السابع).

النمو، الأجور الفعلية والفقر
المملكة المتحدة والولايات المتحدة، من 1770 إلى 1920

إن تاريخ الثورة الصناعية في المملكة المتحدة وفي الولايات المتحدة يوهم بوجود صلة بين النمو، والأجور الفعلية والفقر. ففي كلا البلدين، كانت التنمية في المرحلة الأولى من الثورة من النمط شبه الرأسمالي، وإذا علمنا أن عرض اليد العاملة كان يزداد، بينما الأجور الفعلية للشغيلة دون كفاءات كانت بطيئة في ارتفاعها ولم يكن للنمو الاقتصادي كبير أثر على الفقر. بعد العام 1820 على وجه التقريب في المملكة المتحدة، وبعد العام 1880 في الولايات المتحدة، بدأت الأجور الفعلية بالإرتفاع والفقر بالتراجع.

ففي بريطانيا العظمى، انطلقت الثورة الصناعية نحو العام 1770، غير أن الأجور الفعلية لم تبدأ بالإرتفاع حتى العام 1820. فخلال السنوات العشرين الأولى من القرن التاسع عشر، لم ترتفع مكاسب العمّال الراشدين غير المؤهلّين من الذكور سوى بنسبة 0،2٪ في السنة. بيد أن الإرتفاع كان أكثر سرعة وانتظاماً خلال السنوات الخمسين اللاحقة، إذ بلغ إيقاعه السنوي 1،7٪. وبعد العام 1840 تقريباً، ازداد الناتج الفردي الخام، في الولايات المتحدة، بشكل ملحوظ وأكثر سرعة منه في المملكة المتحدة في نفس الفترة، لكن الأجور الفعلية للشغّيلة غير المؤهّلين العاملين في المدن ارتفعت أقلّ من نسبة 0،2٪ سنوياً بين 1845 و1880. في حين أن ارتفاعها تسارعت وتيرته، كما في المملكة المتحدة، حتى يستقرّ على 1،3٪ سنوياً خلال السنوات الأربعين اللاحقة. إن التقدّم التقني في كلا البلدين، أفاد في المقام الأول الصناعة الشديدة القوّة في رأسمالها والشديدة الإتساع في مؤهّلاتها بالمقارنة مع الزراعة الشديدة الكثافة

الفصل السادس

القراءات الجذرية

1 ـ الليبرالية الجذرية:

إن الفكر الإقتصادي الليبرالي، في ترجمته الأشدّ نقاءً، لم يجعل موقعاً للفقر. فالنظام الإقتصادي الليبرالي هو أفضل نظام ممكن، يؤمّن النمو الإقتصادي، كما يؤمّن العدالة الإجتماعية وتوزيع المداخيل ضمن هذا النظام هو بالضرورة توزيع عادل ومنصف، والبطالة لا توجد إلاّ بشكل ظرفي، إذ النسق الليبرالي يحتوي على عوامل ضبطه الداخلي.

ولنقصّر النظر حول مسألة توزيع الدخل. إنها لا تترك مكاناً للإستغلال، رغم أن البرهنة حول هذه النقطة تختلف من مفكّر لآخر. ويسلّم مالتوس Malthus أن الأجير لا ينال كامل نتاج عمله، من خلال الأجرة التي يتقاضى، بل يرى فيها شرط وجود نسق يعتبر، في المبدأ بأنه الأفضل الممكن. ويطّرح باريتو Pareto فكرة أن الرأسمال يمكن أن يكون مصدر استغلال، بل هو يسجّل على العكس بأن غياب الرأسمال قد يضرّ بالمجتمع. ويتمسّك كولسون Colson ، بدوره، بفكرة «تناغم المصالح»، وهي الأطروحة الحدّية التي تعتبر أن تقاسم الغنى يتمّ، في المقياس الصحيح، من القسط المأخوذ من عملية خلق القيمة.

باليد العاملة. وترافقت مفاعيل التزايد البطيء على طلب اليدّ العاملة مع الإزدياد الديمغرافي المذهل، ليخفّف من نمو الأجور الفعلية. وبعد عدّة عقود من بدء الثورة الصناعية دفع التقدم التقني في الزراعة إلى بروز نمط من النمو أكثر توازناً، وأعقب موقف الوقاية الذي اتّخذ لصالح نمط من الإنتاج مقتصد في اليد العاملة، والذي ميّز بدايات التصنيع، أعقبه موقف من الحياد أو موقف من الوقاية لصالح استخدام كثيف لليد العاملة. ولقد ساعد في إبطاء النمو الديمغرافي وفي جعل الأجور الفعلية ترتفع بإيقاع أسرع انخفاض عدد الولادات وتضييق الرقابة على الهجرة.

فبعد العام 1840 بدأ الفقر يتناقص، في المملكة المتحدة. والأرقام التي تخصّ الولايات المتحدة، والتي قامت بجمعها ولاية نيويورك، تشير إلى أن الفقر تفاقم واشتدّ حتى العام 1865، وهو التأريخ الذي فيه كانت نسبة 8٪ من السكّان تحصل على مساعدات محلية؛ بعد هذا التاريخ بدأ بالإنخفاض حتى نهاية القرن. في هذا البلد أو ذاك، يمكن القول أن نمو الأجور الفعلية للعاملين غير المؤهّلين قلّص تأثير الفقر.

المصدر: البنك الدولي، مصدر سابق

إن رفض فكرة الإستغلال لا يتضمن توافقاً حول توزيع المداخيل. فالمفكّرون الكلاسيكيون الإنكليز كانوا مبهمين حول هذه المسألة. ولقد حاول آدم سميث تحليل التوزيع الوظيفي للمداخيل، ساعياً إلى تفكيك سعرٍ إلى جزاءات (مكافآت) من العوامل. وأبقى ريكاردو Ricardo مجالاً للشك بخصوص طبيعة الطبقات التي تشارك في التوزيع. لكن جون ستيوارت ميل Mill هو الوحيد الذي اعترف صراحةً بوجود طبقات يوزّع بينها الناتج الوطني، لكنه، بخلاف المفكّرين الآخرين، لم يحاول الربط بين الإنتاج والتوزيع، معتبراً أن قوانين الإنتاج طبيعية، في حين أن قوانين التوزيع ترتبط بالمؤسسات.

ولقد حاول الكلاسيكيون الجدد تبسيط المسألة كثيراً؛ في البدء رفضوا فكرة التوزيع خارج حقل الإقتصادي. لذا طرح باريتو و والراس Walras أن التوزيع معياريّ، وزادوا بأن التوزيع الأكثر عدلاً وإنصافاً هو التوزيع المتلائم مع التوازن الإقتصادي. إنما فيما بعد حاول الحدّيون وكولسون Colson دمج مسألة التوزيع بالنظرية الإقتصادية، لكن بطريقة مشوّهة: لم تكن مسألة التوزيع مسألة اجتماعية على غرار ميل أو ريكاردو بل كانت مسألة إسقاط كلفة عامل من العوامل، على غرار سميث.

وبعد أن طرح الكلاسيكيون والكلاسيكيون الجدد فكرة الإستغلال وأفرغوا مسألة توزيع المداخيل من محتواها، لجأوا إلى الطبيعة البشرية لتفسير الفقر. فإذا ما استثنينا ذوي العاهات والمرضى، يصبح الفقراء هم الكسالى والبطّالون والأقلّ ذكاءً. فالفقر يثبت على عدم قدرة لدى بعض البشر على الحياة

الاكتظاظ السكّاني والإملاق لدى ماركس

يعلن ماركس عن ثلاثة أشكال من الاكتظاظ السكاني، ثم يورد منها أربعة:

- الإكتظاظ السكّاني النسبي الشتيت، المؤلّف من عمّال الصناعة الحديثة، الذين تمتصّهم طوراً حاجات الرأسمال، وطوراً ترفضهم، وهمّ يشكّلون ما قد نسمّيه اليوم البطالة الظرفية.

- الإكتظاظ النسبي الكامن، المؤلّف من اليدّ العاملة الريفية التي توشك أن تتحوّل إلى يدّ عاملة مدينية أو عاملة في المانوفكتورات، والتي قد نجد معادلها، في أيامنا هذه، في اليد العاملة الأنثوية في العالم الريفي، التي تستغلّها باطّراد المزارع الكبرى الساعية إلى تأمين أجور منخفضة.

- الإكتظاظ النسبي الراكد، المؤلّف من «تلك الشريحة من الطبقة العاملة التي تنضمّ، دون انقطاعٍ، إلى قائمة الفائضين عن الصناعة الكبرى أو عن الزراعة، ضمن دوائر الإنتاج حيث ترزح المهنة وتنوء أمام المنشأة (المانوفكتورة)، والمنشأة أمام الصناعة الميكانيكية». إننا نقصد بها شريحة العاطلين عن العمل التي ينبغي إعادة تأهيلها وتكييفها؛ هذه الشريحة تشكّل «خزّاناً لا ينضب من القوى الجاهزة»، وهي «التي اعتادت على البؤس المزمن، اعتادت على ظروف وجود قاسية وأحطّ من المستوى العادي لظروف الطبقة العاملة (...)، إذ هي تعمل في الأمكنة حيث وقت العمل يبلغ حدّه الأقصى ومعدّل الأجر يبلغ حدّه الأدنى».

- «وأخيراً، الحثالة الأخيرة من الإكتظاظ النسبي تسكن جحيم الإملاق». فالمجموعة الأولى تتكوّن من المشرّدين، والمجرمين،

الإجتماعية. فالفقر يرتبط أساساً بالسلوكات الفردية أكثر مما يرتبط بالتنظيم الإجتماعي.

وهنا تجد النظرية الإقتصادية الليبرالية الأسس الفلسفية التي كان وضعها لها جون لوك John Locke . فمنذ القرن السابع عشر، وجّه جون لوك أصابع الإتهام للمساعدات العامة التي تعطى للمعوزين بالحجة التي يستعيدها فيما بعد الكلاسيكيون الإنكليز: إن الإعانات التي تعطى للفقراء تقلّل من قيمة ثروات المجتمع ومن ازدهاره، لأنها تحرّر الخاملين من ضغط العمل. على الصعيد الفلسفي، يمكن القول إن فكرة كون الفائض لا ينبغي أن يخصّص للقريب المحتاج، هذه الفكرة تجد جذورها في فكرة لوك بأن الحقّ بالملكية يسبق الحقّ بالعمل. فالدولة، لدى لوك، كما لدى الكلاسيكيين الإنكليز لاحقاً، تتوقف أمام الفرد، أمام عمله وملكيته. فهي ليست سوى وسيلة بسيطة من وسائل الإتصالات الخارجية (الإقتصادية والتجارية) بين الناس، مكرّسة لحماية العمل والملكية.

ما زالت الليبرالية الراديكالية دائمة الحضور، بعد مضي ثلاثة قرون. فالفقراء هم الناس الذين يرفضون كل حركية، جغرافية ومهنية، وكل أجرٍ لا يتوافق مع تطلّعاتهم في الحياة.

والسؤال الذي يطرح هو أن نعرف ما هي، مسبقاً، حدود هذه الجهوزية من اليد العاملة. هل لنا الحق أن نعيش بإيجاد ما نتعاطاه من عمل داخل الجماعة الوطنية! يبدو أن الإجابة الليبرالية على هذه المسألة هي إجابة سلبية. لكن إذا أُدلي بجواب إيجابي، حينذاك ينبغي أن نسلّم أن بعض الأفراد يتحوّلون إلى الإكتفاء

والعاهرات، والمتسوّلين، ومن كل هذا العالم الذي يطلق عليه تسمية الطبقات الخطرة. والمجموعة الثانية تضمّ فئات ثلاث: العمّال القادرون على العمل، أطفال الفقراء المساعدين كما الأيتام، والبؤساء الذين ينقسمون بدورهم إلى فئات ثلاث: العمّال والعاملات الذين زالت مكانتهم، أي الأشخاص الذين اضمحلّت مهنهم تحت وقع التحوّلات الاقتصادية والإجتماعية؛ المسنّون الذين لا يمكن أن يستخدموا؛ الأشخاص الذين تعرّضوا لحوادث عمل.

وينهي ماركس وصفه بهذا النص: «إن الإملاق هو الصرح الذي يقطنه العاجزون من جيش العمل الناشط والوزن المعطّل لأحتياطه. (...) ويصبح الجيش الاحتياطي أكثر عدداً كلما تزايد الغنى الإجتماعي. (...) غير أن هذا الجيش كلما تضخّم وازداد حجماً (...)، كلما ازداد حجم الإكتظاظ المجمّد، الناتج بؤسه مباشرة عن بذل العناء المفروض. وأخيراً نقول إنه كلما ازدادت هذه الشريحة من الطبقة العاملة، شريحة اللعازاريين، كلما تنامى الإملاق الرسمي هذا هو بنظرنا القانون العام، القانون المطلق للتراكم الرأسمالي».

المصدر: ميلانو، الفقر في فرنسا، باريس،
منشورات لي سيكومور Le Sycomore ، 1982.

بالمساعدات في حالة فقدان العمل، وإذا كانوا لم يقدّموا الدليل على أنهم لم يستطيعوا إيجاد عمل، حتى بأجر منخفض وفي مكان مقبول، فإن تربيتنا تحول دون توجيه اللوم لهم كونهم يتعيّشون من المساعدات.

وحول هذه النقطة ما زالت الحجّة الليبرالية تتجدّد. **فإن الجشع الجماعي ينوب عن الكسل الفردي** في تفسير الفقر. فنظرية الفارق في الأجر الفعلي تؤدّي إلى هذه الفكرة. والنظرية الإقتصادية الليبرالية، بادّعائها أن أصحاب المشاريع قد يستخدمون مزيداً من اليد العاملة إذا كانت الأجور قابلة للتكيّف مع الإنخفاض أو إذا كانت لا تصطدم مع صلابة أرضية الحدّ الأدنى المتفاوض عليها مع النقابات، هذه النظرية تؤكّد في الواقع أن متطلبات الطبقة العاملة الجماعية ترضي العدد الأكبر بمضرّة أقليّة ذات مكانة متغيّرة وفقاً للظروف الإقتصادية. هذا التفسير الجديد يحتوي على قسطٍ من الحقيقة، إنما يتضمّن أيضاً حدوده. فليس من الممكن أن نعتبر الفقر نتيجة جهود كي نتملّص منه. ويبدو أن الليبراليين يودّون القول: لن يكون هناك فقر مطلق إذا رضي كل الناس العيش في حالة الفقر النسبي.

2 ـ الإشتراكية الجذرية:

تجاه الفكرة الليبرالية انتصب الرفض الإشتراكي؛ رفض فيخته Fichte أوّلاً، ثم رفض ماركس Marx .

اشتراكية فيخته:

يقف فيخته موقفاً مناقضاً لموقف لوك والكلاسيكيين الإنكليز. قد لا يكون الإعتراف بالحقّ في الوجود هو القاتل

الليبرالية والعدالة الإجتماعية

إن الخطأ الشائع الذي ارتكبه الإشتراكيون وخصومهم هو في افتراضهم أن مسألة البشرية هي مسألة رفاه ومتعة. فلو كان الأمر كذلك، لكان فوريه Fourier وكابيه Cabet على صواب كلّي. إنه لمن المخيف أن يضحّى بالمرء من أجل متعة الآخرين... إني أكرّر هذا، فلو كان هدف الحياة الإمتاع، لما كان يجب أن نجد سيّئاً أن يطالب كل واحد بحصّته، وأن تصبح، انطلاقاً من وجهة النظر هذه، كل متعة نحصل عليها على حساب الآخرين ظلماً وسرقة... إن هدف المجتمع هو الإكتمال الممكن لجميع الناس اكتمالاً كبيراً... فالدولة ليست مؤسسة الشرطة، كما يشاؤها آدم سميث، ولا مكتب إحسان أو مستشفى، كما يودّها الإشتراكيون. إن الدولة هي آلة تقدّم... فاللامساواة تصبح مشروعة، في كل مرّة تكون ضرورية لخير البشرية. فللمجتمع الحقّ بكل ما هو ضروري لوجوده، حتى ولو نجم عن ذلك ظلم وجور بالنسبة للفرد.

المصدر: رينان Renan ، مستقبل العلم، باريس،
منشورات كالمان ليفي الجزء الثالث، 1949

إن الأجر، الذي كان يتقاضاه العامل عن كل ساعة عمل يثابر عليها، كما كان يحتسب، هذا **الأجر ليس تعويضاً عن العمل فحسب؛ بل هو دخل الفقير**؛ وبالتالي ينبغي أن يكفيه هذا الدخل، ليس في سدّ أوده في فترة النشاط فقط، بل أيضاً خلال فترة تخلّيه عن العمل: ينبغي أن يقوم بمعاشه خلال الطفولة والشيخوخة، كما خلال سنّ النشاط، في المرض كما في الصحّة، وخلال أيام الإستراحة اللازمة للحفاظ على قواه، أو التي يضبطها القانون أو العُرف العام، كما خلال أيام العمل.

المصدر: سيسموندي Sismondi ، المبادئ الجديدة، مصدر سابق.

للمجتمع الليبرالي، بل المجتمع الليبرالي هو القاتل للحقّ في الوجود. والمجتمع الذي يتصوّره الفيلسوف الألماني **لا يرتكز على الفرد** بل على العلاقات بين الأفراد (تصوّر البيشخصية، الأساسي لدى فيخته)؛ المجتمع الذي يتصوّره **ليس اطلاقاً السوق**، دعهم يفعلوا، بل التخطيط الذي يجيز للدولة الإشراف على الإنتاج والتوزيع: **وليس إطلاقاً دعهم يمرّوا**، بل «الدولة التجارية المغلقة»، كما يشير إلى ذلك العنوان البليغ لكتابه المنشور في العام 1801.

ويضع فيخته بديلاً عن حرية الاقتصادويين الليبراليين أمن الدولة التي فيها «لن يصيب الغنى شخصاً بطريقة غريبة، إنما كذلك لن يصيبه الفقر بنفس الطريقة».

إن فلسفة فيخته، إذا ما نظرنا إليها خارج أطر الظروف (الإفقار الريفي والمديني المتزايد في بروسيا)، نراها تندرج ضمن التقليد الإلماني، الرخاء الحكومي Wohlfahrsstaat الذي يعيد تأويله ضمن إطار الفكر الليبرالي؛ والذي له مع هذا الفكر قطيعة تتركّز على نقطتين أساسيتين: إن فيخته يجعل من حقّ الملكية نتيجة للحقّ في العمل ويعتبره كحقّ للقيام بأعمال أكثر منه كحقّ على الأشياء؛ يعتبره إمكانية فعل أكثر منه إمكانية تملّك. بعبارات اقتصادية نقول إن فيخته لا يهتمّ بملكية أدوات الاستهلاك، بل بملكية وسائل الإنتاج، التي ينبغي أن تبقى ملكية خاصة. وهذا هو كل الخلاف مع اشتراكية ماركس.

الإشتراكية الماركسية:

إن ماركس يثير بصراحة مسألة الإفقار في كتابه الأوّل من

فالثقافة هي الأخصب، من بين كل إبداعات الذهن البشري، في الوصول إلى نتائج مجدية لتحسين هبات الطبيعة: إنها قد ضاعفت حوالي العشرة مرّات القيمة البدائية للأرض، لكن احتكار الأرض الذي بدأ يذرُّ قرنه في نفس الفترة سبّب أفدح الشرور. فهو قد جرّد أكثر من نصف السكّان، في كل بلد، من حقّهم الطبيعي في الإرث، دون أن يؤمّن لهم، كما كان مفروضاً أن يقوم به، البديل عن هذه الخسارة. هذا الإحتكار أصبح مصدر نوع من الفقر والبؤس، ظلّ مجهولاً حتى اليوم، ولم يكن موجوداً على الإطلاق.

وعندما أدافع عن مصالح هذه الطبقة من التعساء الذين حرموا من إرثهم الطبيعي، فإني أطالب بحقّ لهم، ولا أسعى إلى إثارة فعل الرحمة. غير أن هذا الحقّ لا يمكن أن يؤجّل كي يصبح مستحقاً في المستقبل، كما كانت عليه الحال في البداية. فالسماء جعلت فجر الثورة يضيء في نظام الحكم؛ وهذه الثورة سوف ترسي دعائم العدالة؛ فلنعرف كيف نعزّز دعمها، إذا أردنا أن تكون مبادؤنا مقبولة وأن ننتشر وسط الدعاءات.

وبعد أن عرضت بكلمات قليلة الموضوع المطروح، أودّ أن أقدّم الخطّة التي أعلنتها: إنها تقوم على «خلق صندوق وطني ليدفع، لكل شخص بلغ الواحدة والعشرين، مبلغاً يساوي 15 ليرة استرلينية كإعانة مالية، لفقدان إرثه الطبيعي، الذي سبّبه نظام ملكية الأرض»، بالإضافة إلى دفع مبلغ:

«عشر ليرات في السنة لكل الأشخاص الذين بلغوا حالياً سنّ الأربعين، ولكل الأشخاص الذين سيبلغون، مستقبلاً، إلى هذا السن، وحتى مماتهم».

المصدر: ت. باين Paine ، العدالة الزراعية، السنة الخامسة من عمر الجمهورية

رأس المال، في الفصل الخامس والعشرين. والوصف الذي يعطيه عن الإفقار هو في أساس نظرية التفقير؛ هذه النظرية التي لا شيء يتيح التصدّي لها.

ما يسمّيه ماركس الإفقار يفسّر على أنه ميل نحو الإستئجار (اتخاذ أُجَراء) المطّرد؛ كما تم وصف ظروف الأجير بعبارات الإستغلال والبطالة. ضمن هذا الإتجاه، ينجم الإفقار عن ثلاثة سياقات: أ ـ سياق الإستغلال، أي سياق قوّة العمل، التي تمنح للرأسمالي باستخلاص فائض قيمة من الرأسمال الموظّف؛ ب ـ سياق الاكتظاظ السكاني النسبي والمتزايد، ليس نظراً للغنى الوطني، كما ظن ذلك مالتوس، بل نظراً لحاجات الرأسمال؛ ج ـ سياق تجمّع ـ تمركز الرأسمال، في نهايته يجد صغار أصحاب المشاريع والحرفيون وأصحاب المهن المستقلّة، يجدون أنفسهم وكأنه محكومٌ عليهم أن يصبحوا أجراء للرأسمال، وبالتالي أن يصبحوا مستغَلّين وعاطلين عن العمل.

لا شيء أقلّ ولا شيء أكثر لدى ماركس الذي يحلّل المبادىء العامّة للعلاقة بين الرأسمال والعمل ضمن إطار نظرية النسق الرأسمالي، وليس ضمن إطار علم اجتماع الأنظمة الرأسمالية. هذا النمط من التحليل هو الذي قاد ماركس إلى تمييز طبقتين فقط تتواجهان، في حين أنه في أعماله الأخرى المعتمِدَة أكثر على علم الإجتماع، يقبل بوجود طبقات عدّة.

قس على ذلك بالنسبة لنظريته في الإفقار. فالقول بأن إنتاج الغنى يترافق مع إنتاج الفقر، من خلال الاستغلال والبطالة، لا يتضمن أن نفس الأفراد سيصبحون دائماً أشدّ فقراً، ولا أن عدد

الحريّات والتحرّر

بقدر ما يصبح التحرّر من البؤس قابلاً للتحقيق، المحتوى العيني لكل حريّة، تفقد الحريّات، المرتبطة بمرحلة دنيا من الإنتاجية، محتواها الأصلي.

إن «غاية العقلانية التكنولوجية هي الهدف الذي يسعى المجتمع الصناعي المتقدّم إلى تحقيقه؛ غير أن الإتجاه ينحو منحى آخر حالياً: فالجهاز يفرض متطلّباته الإقتصادية، وسياسته الدفاعية والتوسّعية على وقت العمل وعلى الوقت الحرّ، ضمن ميدان الثقافة المادية والعقلية. فالمجتمع الصناعي المعاصر، من خلال الطريقة التي ينظّم بها قاعدته التكنولوجية، ينحو باتجاه التوتاليتارية. **فالتوتاليتارية** ليست فقط تأحيداً سياسياً ارهابياً، **بل هي أيضاً تأحيد اقتصادي - تقني غير إرهابي يعمل على التلاعب بالحاجات بإسم المصلحة العامّة الخاطئة** ولا يمكن أن تتشكّل، ضمن هذه الظروف، معارضة فعّالة للنظام. **فالتوتاليتارية ليست فقط نتيجة شكل نوعي من الحكم أو نتيجة** حكم حزب، **بل تنجم بالأحرى عن نظام نوعي من الإنتاج والتوزيع**، متساوق كلياً مع «تعددية» الأحزاب، والصحف، ومع «انفصال السلطات»...

فالمجتمع الصناعي قد بلغ مرحلة يصعب **معها تحديد** المجتمع **الحرّ تحديداً حقيقياً من خلال العبارات التقليدية عن الحريّة الإقتصادية، السياسية والفكرية، وهذا لا يعني أن الحريّات قد فقدت دلالتها**، بل يعني أن لها الكثير من الدلالة، فلم يعد بالمقدور حصرها ضمن الإطار التقليدي.

وحدها الألفاظ السلبية قد تعبّر عن هذه الأشكال الجديدة، لأنها

الفقراء سيتزايد، كما لا يتضمن أن الفقر سيظهر دائماً بنفس الصورة، ولا أن كل هذه الظاهرات ستحدث في نفس البلد. والقول بأنه قد يكون هناك ميل للفقر المطلق أو النسبي، باعتباره حركة خطيّة لانخفاض القدرة الشرائية، مثلاً، هو قول بالطبع يجافي المعنى، وهو من نفس نمط القول الذي صيغ حول الميل نحو خفض معدّل الربح. فالرأسمالية قد تسعى إلى إغناء العمّال الفرنسيين عن طريق استغلالهم، وتفقر شغّيلة العالم الثالث. بالإضافة إلى أنها قد تثريهم خلال حقبة معيّنة وتعمل على إفقارهم خلال حقبة أخرى، وذلك عائد إلى ضغوطات التراكم. فالفكرة بأن انطلاقة المجتمع الرأسمالي هي استقطاب المحورين غنى - ينبغي أن تؤدّي إلى الفكرة بأن الغنى يتحصّل من خلال عمليات التدمير المولّدة للفقر، وهاتان الفكرتان تبقيان برسم التوحيد. وكما كتب ماركس في **بيان الحزب الشيوعي**، «لا يمكن أن يكون للبرجوازية وجود دون أن تثوّر باستمرار مجموع الروابط الإجتماعية» وهذا بالذات «ما يميّز الحقبة البرجوازية عن كل الحقبات التي سبقتها».

فمن نفس التوجّه، يمكن القول بأن الفكرة أن البطالة سوف تطال شرائح أكثر عدداً لا تتضمن أبداً الإتساع المستمر لهذه الظاهرة. وأخيراً نقول بأن الرأسمالية قد تغني الطبقة العاملة عن طريق رفع قدرتها الشرائية، وفي نفس الوقت تجعل ظروف حياتها أكثر صعوبة بتحويل هذه القدرة إلى واجب شرائي. ولنضف بأن أشكال الاستغلال، بالنسبة لماركس، أكثر أهمية في كل مكان من تقلّبات الأجور: «ليس حجم التملّك لمساحة من الأرض أو الكمية من المال هو الذي يميّز الأغنياء عن الفقراء، بل ما يميّزهم

تشكّل نفياً للأشكال المهيمنة. لهذا، **القول بأن للمرء الحرية الإقتصادية** ينبغي أن يعني أنه قد تحرّر من الإقتصاد، من الإكراه الذي تمارسه القوى الإقتصادية والعلاقات الإقتصادية، أنه قد تحرّر من النضال اليومي من أجل البقاء، أنه لم يعد مجبراً على كسب عيشه. **والقول إن له الحريّة السياسية** ينبغي أن يعني أنه قد تحرّر من السياسة التي لا رقابة فعلية له عليها. **والقول إن له الحريّة الفكرية ينبغي أن يعني** أنه قد تمّ ترميم الفكر الفردي، الغارق حالياً ضمن عمليات التواصل مع الجماهير، ضحيّة التمذهب، وأن يعني **أن لا وجود لصانعي «الرأي العام» ولا وجود لرأي عام**. فإذا كان لهذه القضايا نبرة غير واقعية، فلا يعود ذلك إلى كونها طوباوية، بل إلى كون **القوى التي تتصارع لتحقيقها مقتدرة. إن هناك سلاحاً فعّالاً لدعم هذه المعركة ضد التحرّر، إنه تثبيت الحاجات المادية والفكرية التي تخلّد الاشكال البالية للنضال من أجل الوجود.**

المصدر: هربرت ماركيوز، الإنسان ذو البعد الواحد، باريس، منشورات مينوي Minuit 1968

هو القدرة على التحكّم بالعمل». إننا نجد هنا الفكرة بأن التفقير يتماثل مع سياق نزع الملكية واتخاذ أُجَراء. على العموم وبشرط استخدام مبادىء التحليل الماركسي العامّة ضمن إطار وحقبة ملائمين، يمكن أن نتوصل إلى فهم وقائع الفقر وأن نتخلّى عن نظرية وهمية عن التفقير. فالفكر الماركسي أبى أن يخطو هذه الخطوة لفترة طويلة.

إقتصاد الرفاه

كيف ينبغي أن نعمل للوصول إلى زيادة منافع الحريّة الإقتصادية والتقليل من مساوئها، على صعيد. نتائجها النهائية، كما على صعيد مجرى تطوّراتها المباشرة؟ إذا كانت النتائج النهائية حسنة، إنما المفاعيل المباشرة سيّئة، وإذا كان الناس الذين يعانون من مساوئها لا يستطيعون أبداً الإستفادة من حسناتها، ضمن أي نطاق يبقى جيداً أن يتألّموا من أجل إفادة الآخرين؟

وإذا سلّمنا أن توزيعاً أكثر عدلاً للثروات أمر مرغوب فيه، فإلى أيّ حدّ قد تتحقق بهذا تعديلات ضمن مؤسسات الملكية، أو قد تتحقق تعيينات حدود لحريّة العمل، عندما تخشى هذه المؤسسات أن تنقص من إجمالي ثرواتها؟ بعبارات أخرى، إلى أيّ حدّ يجب أن نصل في زيادة دخل الفقراء، وفي التقليل من عملهم، حتى ولو نجم عن ذلك إنقاص في الثروة الماديّة للبلد؟ وإلى أيّ حدّ يمكن أن نتوصل، ضمن هذا الإطار، دون أن نحيد عن العدالة، ودون أن نضعف طاقة الناس، الذين يحرّكون التقدّم؟ كيف ينبغي أن تتوزّع أعباء الضرائب على مختلف طبقات المجتمع؟

زد على ذلك، أننا مجبرون على القول **إن توزيع الأسهم الوطنية، مهما يكن سيّئاً بالسوء الذي يُفترض عادة من قبل الناس**. في الواقع، هناك في انكلترا، وأكثر في الولايات المتحدة، ورغم الثروات الضخمة الموجودة، أسر من الحرفيين قد تخسر من جرّاء توزيع متساوٍ للدخل الوطني. لهذا السبب قد لا تتحسّن أوضاع الأكثرية الساحقة من الناس، على الرغم من كون هذه الأوضاع قد تحسّنت كثيراً، في هذه الفترة، من جرّاء إزالة كل الفروقات؛ إن أوضاعها قد لا تتحسّن، ولو بشكل مؤقّت،

الفصل السابع

قراءات معاصرة

لقد تغلغل القرن العشرون أكثر في الراديكالية، مع هربرت ماركوز Herbert Marcuse مثلاً. بيد أنه أساساً قرن التناغم بين الإقتصادي والإجتماعي، بين الفعالية والعدالة، إنه قرن التسويات، ومنها تسوية الدولة ـ العناية. وتدريجياً اندمج الفقر بالنظرية الإقتصادية، كبعد أساسي في التحليل، غير أنه أيضاً ظل، وبخجل، موضوعاً للتحليل لا تنفصم عراه عن نقيضه، الغنى.

1 ـ الفقر كبعد من أبعاد التحليل الإقتصادي:

لقد تهيّأ الفكر الليبرالي بسرعة واتخذ موقف الردّ على النقد الماركسي.

الكلاسيكيون الجدد:

لقد خلص الكلاسيكيون الجدد للاعتراف بالبعد الإقتصادي للفقر. وتخلّى مارشال Marshall وپيغو Pigou عن مسلّمة التوازن الذي ينضبط ذاتياً. لكنهم لم يقيموا التمييز بين الاقتصاد المحض والإقتصاد التطبيقي. ولحرصهم على إدراك الحقيقة كما هي، اعترفوا بوجود الفقر ووافقوا، كما فعل مارشال، على أن ليس «هناك ضرورة حقيقية كي يتعايش الفقر المدقع مع الغنى الفاحش». لهذا أعادوا طرح مسألة التنظيم الإقتصادي وهي

إلى المستوى الذي تقرّر، من خلال التكهنات الإشتراكية المتعلّقة بعصر ذهبي.

غير أن هذا الموقف الحذر لا يتضمن إطلاقاً قبولاً بالفروقات الراهنة الموجودة بين الثروات. **فالعلم الإقتصادي يتّجه**، منذ عدّة أجيال وبقوّة متصاعدة، **إلى الإقتناع أن لا وجود لأية ضرورة حقيقية، وبالتالي لأي تبرير خُلُقي، كي يتعايش جنباً إلى جنباً الفقر الأقصى مع الغنى الأقصى**. فاللامساواة في توزّع الثروات، مهما كانت هذه اللامساواة ضئيلة، تشكّل **عيباً كبيراً في تنظيمنا الإقتصادي**. وكل تقليل من هذه اللامساواة، عندما يحدث بوسائل لا تهدّ حوافز البادرة الحرّة وقوّة الشكيمة، وبالتالي لا توقف مادياً تطوّر الناتج الوطني، يشكّل ربحاً اجتماعياً صافياً. وإذا كان علم الحساب يحذّرنا من أنه من غير الممكن رفع كل المداخيل فوق المستوى الذي تكون عائلات الحرفيين الميسورة نسبياً قد بَلَغته، فإنه من المرغوب فيه طبعاً أن ترى العائلات الموجودة تحت هذا المستوى، مداخيلها ترتفع، حتى ولو أدّى الأمر إلى تخفيض ضئيل في مداخيل العائلات الموجودة فوقه.

إن الدولة مطالبة بالإسهام، بسخاء وإسراف، في توفير هذا القسط من الرفاه، الذي لا تستطيع الطبقة العاملة الفقيرة الحصول عليه بسهولة؛ كما أنها مدعوّة أن تطالب أن يكون داخل البيوت نظيفاً وجديراً بأولئك الذين هم مدعوون لاحقاً للتصرّف كمواطنين نشيطين ومسؤولين. والكميّة العادية الإلزامية لعدد من الأمتار المكعّبة من الهواء ينبغي أن تُزاد بأناة، إنما دون عنف. وإذا ما اقترن هذا المقياس بمقياس آخر، أي إلاّ يبنى صفّ من الأبنية العالية دون أن يكون أمامه ووراءه مدى حرّ مناسب، فإن ذلك يسرّع رحيل الطبقات العمّالية من أوساط المدن الكبرى، وهو الرحيل الذي بدأ، باتجاه نقاط حيث يمكن لهذه الطبقات أن تجد فسحة واسعة حرّة. وبانتظار تنفيذ ذلك، على مؤسّسات

المسألة التي لم يشأ أبداً مواجهتها والتصدّي لها كل من والراس، باريتو أو كولسون. في الواقع يرفض مارشال أن يؤدّي هذا التنظيم، نسقياً، إلى اللامساواة والبؤس، لكنه يسلّم بأنه يترك **ترسّباً** سياسة مالية ونقدية ملائمة، وعن طريق عمل الدولة على الاستثمار والإستهلاك، للوصول إلى تأمين عمل لكل الناس.

أضف إلى هذا، أن إبراز الدور الذي يلعبه تقاسم الأرباح والأجور ضمن عملية ضبط مجمل النسق الإقتصادي، قد مهّد السبيل أمام الأبحاث حول تقلّبات قدرة المأجورين الشرائية، التي لها صلة وثقى مع الحركة الإقتصادية، وبخاصة مع سلوك الاستثمار. على الصعيد التجريبي يلاحظ وايسبرود Weisbrod ، في دراسته حول الفقر في الولايات المتحدة بين 1949 و1953، أن عدد العائلات الفقيرة ينقص في فترة النمو ويزداد في فترة الركود. ويقدّر ثوروي Thurow أن تقليل 1٪ من معدّل البطالة يؤدّي إلى خفض نسبة الفقر 0،4٪ ويترافق مع ازدياد الإستخدام بنسبة 0،75٪.

منظّرو التجزيئ:

يبقى أن نفسّر القابلية اللامتكافئة لبطالة مختلف فئات المأجورين والمساهمة الحاسمة، في هذا المجال، قدّمها منظّرو تجزيء سوق العمل، الكلاسيكيون الجدد والكاينسيون الجدد فالكلاسيكيون الجدد، وخاصة ثوروي، قدّموا فكرة تراتب العمل نظراً لقدراتهم الطبيعية، لمستواهم التعليمي، ولتدرّبهم المهني وتجربتهم المهنية، وهي الفكرة التي على أساسها يتمّ اختيار المستخدمين وانتقاؤهم. فالمستخدمون الذين يتموقعون في أسفل

الإعانات العامة والرقابة في موضوع الطب والصحّة أن يتصرّفا ضمن توجّه آخر كي يخفّفا العبء الذي يثقل حتى اليوم على أطفال الطبقات الفقيرة.

ينبغي جعل أطفال العمّال غير الكفوئين جديرين بكسب أجور العمّال المؤهّلين؛ كما ينبغي جعل أطفال العمّال الكفوئين قادرين، عن طريق وسائل مشابهة، على القيام بأعمال أكثر تطوّراً. فهؤلاء الأطفال لن يكسبوا كثيراً ـ ومن المحتمل أن يخسروا ـ إذا ما انخرطوا في الصفوف الدنيا للطبقة المتوسّطة، إذ عمل الكتابة ومسك الدفاتر البسيط، وكما أشرنا إلى ذلك سابقاً، ينتمي بالحقيقة إلى فئة أحطّ من فئة العمل اليدوي الكفوء، وإذا كان في الماضي قد اعتبر أعلى من العمل اليدوي، فذلك عائد فقط إلى كون التثقّف الشعبي كان مهملاً.

والمراتب الدنيا للطبقات المتوسطة تعيش أيضاً مزدحمة، كما هي حال الفئات الدنيا، فئات العمل اليدوي، الكفوءة أو غير الكفوءة، بيد أن هناك وفرة في الأمكنة بالنسبة للمراتب العليا من الحرفيين، كما أن هناك وفرة بالنسبة للوافدين الجدد في المراتب العليا للطبقة المتوسطة.

هناك، في غالب الأحيان، مساوىء اجتماعية، وقد يكون هناك مكاسب إذا ما توجّه أطفال فئة معيّنة بأعداد نحو الفئة التي هي فوق فئتهم. لكن هناك مكسب لا تمازجه شائبة، في أن يطمح أولاد الطبقة الأدنى للإرتقاء. وهناك مكسب كبير وأكيد كلياً عندما يلج أولاد طبقة معيّنة إلى الدائرة المنشودة والقليلة الاتساع نسبياً، دائرة أولئك الذين يخلقون أفكاراً جديدة ويحقّقون هذه الأفكار الجديدة بأعمال صلبة. إن أرباحهم ضخمة أحياناً؛ لكن بعد إجراء الحسابات، **يتبيّن أن ما أفادوا به البشرية يساوي مئة مرة، إن لم يكن أكثر، مما استفادوه بأنفسهم.**

المصدر: مارشال، مبادىء الإقتصاد السياسي، غوردون وبريتش، 1971

الدرجات هم الأكثر عرضة للبطالة. أما الكاينسيون الجدد، فإنهم يضعون في الصدارة القوى الداخلية في سوق العمل، هذا السوق الذي قد لا يكون متشاكلاً، إنما مبنيّاً ومقطّعاً إلى أسواق فرعية، يتمتع كل سوق بقواعد خاصة بوظافته. هذا التجزيء لسوق العمل يبرزه كل مفكر على طريقته: فهو عرض لتجزيء الإقتصاد، لدى فيتوريش Vietorisz وهاريسون Harisson ، وهو انعكاس لبنية الإستخدام، لدى پيور Piore ؛ وهو سياق تاريخي، لدى الإقتصادويين الراديكاليين.

يتبيّن مما تقدّم، أن مع نظريات التجزيء، أن الفقر قد تمّ تحليله، ليس كمشكلة استخدام في سوق العمل، بل كونه نتيجة لوظافة الرأسمالية. فهذه النظريات عملت على تجميع التفسيرات الشاملة عن الفقر، غير أنها التفسيرات الأقدم.

2 ـ الفقر كموضوع لتحليل اقتصادي:

إن هذه التفسيرات والشروحات تثير قضية توزيع المداخيل وقضية الإستخدام كمتبدّلات تفسيرية للفقر، ضمن ترسيمة من التحليل، قائمة إمّا على فكرة التشكيك بمسألة النمو الإقتصادي، وإما على الفكرة الأكثر تدميراً، فكرة التشكيك بمسألة الرأسمالية.

النمو موضع تساؤلات:

منذ شامبيتر Schumpeter ، نعرف أن النمو ليس متشابهاً في أوضاعه في كل مكان، لكنه يتحقق ضمن وبواسطة التغييرات التي تتطرأ على البنيات. فبعض النشاطات تنمو وتتطوّر، في حين أن

تحليل ماركسي معاصر للإفقار

نستطيع أن نلخّص مجموعة الفرضيات التي أطلقها إمبيرت Imbert وفريسينت Freyssenet بنقاط ثلاث:

- في فترة معيّنة إذ ظروف تحسين قيمة الرأسمال تعرّض التراكم لمتابعة سيره بمعدّل عادي استثماري. فتحريك رأس المال، مثلاً، يسمح بالإستفادة من المعدّلات التفاضلية للربح، حسب الفروع أو الأنظمة، لكنه يساوي بين معدّلات الربح.

- يجب إذاً أن نجد أشكالاً جديدة لاستخدام قوّة العمل ووضعها موضع التنفيذ. مثلاً استخدام الآلة، خفض اليد العاملة المؤهّلة... لهذه الغاية، علينا أن نجمع بين شرطين: أن لا يكون هنالك مواجهة بين العمّال وأن يتحمّل الرأسمال عبء التعديلات اللازمة.

- قد يكون لحركات الرأسمال هذه نتائج متناقضة على العاملين: ازدياد عدد الأعمال وفرص البطالة؛ وازدياد الإنتاج وإمكانيات الإستهلاك، كما ازدياد الضغوط من أجل الإنفاق (التمركز في المدينة...)؛ زيادة اليد العاملة المؤهّلة / خفض اليد العاملة المؤهلة؛ تخفيض أوقات العمل/ زيادة وتيرة العمل.

على العموم، يمكن القول بأن «تحرّكات رأس المال تخلق إذاً وباستمرار فرصاً للإفقار، كما تخلق فرصاً لتحسين الأوضاع، وانطلاق عملية الإفقار، أو عدم انطلاقها، ترتبط بقدرة مالكي الرأسمال العظيمة أو عدم قدرتهم، وبالدولة على ضبط هذه التناقضات».

حينذاك يميّز المؤلّفان «بين فئتين كبيرتين من عمليات الإفقار»:

- عمليات خفض قيمة قوّة العمل، والتي تتمّ بخاصة عن طريق

نشاطات أخرى تؤول إلى ضعف. فالاصطفائية في النمو تؤدّي إلى استبعاد بعض الأشخاص عن النشاط الإقتصادي.

نجد هنا، مرّة ثانية، الأطروحات التي أثارها كولسون عن النمو، أطروحات «دعهم يعملوا». غير أنه في الحين الذي يركّز فيه كولسون على التقدّم ويعتبر هذه الأطروحات بمثابة ترسّب محتوم، يشدّد مؤلّفون حديثون أكثر على أواليات الإستبعاد؛ فهم يبيّنون كيف أن هشاشة بعض الناس (النساء، الشغّيلة المسنّون، المهاجرون. . .) وقابليتهم الضعيفة للعمل تتضافر على تعيين فئة من العاطلين المزمنين وعلى حصرها. لهذا يعتبر فيليب بيرنو Philippe Bernoux أن «اقتصاداً صناعياً من نمط اقتصادنا يميل تدريجياً إلى عزل فئة من العاملين، وهي على الدوام نفس الفئة (. . .) هذه الكتلة من الناس مستقلّة عن تقلّبات الإستخدام. وميزتها تقوم على الإكتساب التدريجي لبعض الإستقرار الذي ينتهي بتشكيل شريحة اجتماعية حقيقية».

ويقترح ل. ستوليرو L. Stoléru تفسيراً آخر للعلاقة بين الفقر والنمو، فبالنسبة له، يمكن أن تتضافر ثلاث أواليات وتعمل على إفقار الناس، عن طريق النمو. أولى الأواليات هي تسارع التغيير الذي يحطّ من قدر المعرفة والميراث ويطال العائلات الأقل يسراً. والثانية هي التضخّم الذي يحرّك مفاعيل التغيّر الإجتماعية الكارثية، هذا التغيّر الذي يتسارع عندما ترتكز انساق التوفير على مبدأ الترسمل. وأخيراً أوالية تخصيص (تحويلها من القطاع العام إلى القطاع الخاص) المنافع الجماعية، سر العملية المترافقة مع تقدّم مستويات الحياة، وهي الأوالية الأكثر نفاذاً في

تخفيض اليدّ العاملة المؤهّلة، وعن طريق الاستهلاك المبكر، والاقتطاع من قوّة العمل وبخاصة تواتر الحوادث منزل/ عمل، وخلق طاقم متحرّك من اليدّ العاملة بفضل المهاجرين والنساء.

● عمليات خفض قيمة الإرث الثابت التي تؤثّر بشكل خاص على قدماء العاملين الوافدين من الريف أو من المدن الأخرى، وعمليات انخفاض قيمة الإدخار، الناتجة عن تآكل النقد؛ وانخفاض قيمة الرأسمال، بالنسبة لصغار المنتجين المستقلّين.

المصدر: ميلانو، الفقر في فرنسا، باريس، منشورات Le Sycomore 1982.

عملية الإفقار الناجمة عن النمو: فبقدر ما يتزايد الغنى، يخفّ الطلب على بعض الخدمات الجماعية، ويقلّ إنتاجها، ويرتفع سعرها، وهذا ما يؤول إلى «زيادة الصعوبات أمام الفقراء»، كخطوط سكك الحديد القصيرة، مثلاً، التي تنافسها السيارات أو (ت. ج. ف .T.G.V) القطارات السريعة.

الليبرالية موضع تساؤلات:

من خلال وجهة نظر أخرى، أكثر جذرية، تمّ طرح الأسئلة على الليبرالية بالذات. لكن هذا الطرح قد تمّ على قاعدتين مختلفتين.

إن إعادة الطرح الأكثر جذرية هي التي قام بها الماركسيون الذين حاولوا ربط الفقر بتناقضات التراكم الرأسمالي، بعد التخلي عن الأطروحات الوهمية عن الإفقار المطلق أو النسبي. ضمن هذا التوجّه، لنورد أسماء إمبيرت Imbert وفرييسنت Freyssenet اللذين طرحا السؤال التالي: «لماذا وكيف بعض شرائح الناس، في حقبة النمو الإقتصادي، يصيبها الفقر، وتظلّ أحياناً في حالة فقر، رغم التزايد المستمر في الغنى الإجتماعي وفي عدد الأعمال؟». يعترف المؤلّفان بارتفاع القدرة الشرائية للعمّال والمستخدمين، كما يعترفان بتحسّن الرفاهية ومستوى الحياة. إنما يلاحظان في نفس الوقت تدهور ظروف العمل ونوعية الحياة. إذاً ينبغي «إعداد مجموعة من الفرضيات تسمح بإدراك هذه الظاهرات، كما بإدراك تناقضاتها، المعتبرة ظاهرياً تناقضات». وتأتي إجابة المؤلّفين على الشكل التالي: إن الإفقار ليس ظاهرة هامشية أو في طور الزوال، أو نتيجة لأخطاء اقتصادية. إنها مظهر

الفقر، الإستبعاد، التخلّف

ليس أمراً سيّئاً التذكير بحوار الطرشان الذي جرى بين **ليروي بوليه** Leroy - Beaulieu **وبرودون** Proudhon الذي نجد أثراً له في **محاولة حول توزيع الثروات**، حيث لي روي بوليه يختار بعض الاحصائيات حول انخفاض عدد المعوزين وارتفاع الأجور الفعلية ويفسّرها.

من جهته، كان برودون قد تناول مسألة الفقر، في كتابه **الحرب والسلم**. بلغة عصرية راهنة. فالإفقار، يقول، ليس في عدد الفقراء المرتفع أو المتنامي؛ إن هذا هو «**الفقر غير المألوف الذي يعمل باتجاه مدمّر**». هذا الفقر غير المألوف «يردّ إلى روح الرفاهية والإريستقراطية، التي ما زالت تعيش في مجتمعنا الملقّب بالديمقراطي، الذي يمتدح تبادل المنتوجات والخدمات الاحتيالية، عن طريق إدخال عنصر شخصي، وحتى باحتقار حقوق القوّة، كما يتآمر باستمرار، وعن طريق شموليته، على تضخيم ثروة أوليائه ومختاريه»، وبلغة أقلّ جمالاً لنقل: «**إن مجتمعنا يعمل الإقتصاد؛ لكنه يعمل اقتصاداً يفقر الفقراء من أجل إثراء الأغنياء**».

ويتابع برودون «في الحين الذي يبلغ فيه الإفقار الطبقة العاملة، نتيجة نقص التوازن في التوزيع، فإنه قد لا يتأخر في الإنتشار في كل مكان، مرتقياً من الظروف السفلى إلى الظروف العليا، حتى إلى الظروف التي تقع ضمن الرخاء». «فالفقر، لدى التعيس، يظهر من خلال الجوع البطيء الذي يتكلّم عليه فورييه Faurier... ثم يتدهور. ولدى الطفيلي، أثر الجوع مختلف: ليس هو المجاعة، بل هو النَهَم الذي لا يشبع».

بعبارات أكثر إلفة لنا نقول: **إن الإقتصاد الذي ينظّمه الإنفاق،**

من الرابط بين الرأسمال/ العمل. فهو يعاود ظهوره باستمرار بأشكال جديدة وسبل جديدة.

غير أن پيرو Perroux يطرح قضية النسق الرأسمالي على قاعدة أخرى، دون أن يرفض المجتمع الليبرالي. ففي كتاب صغير منشور قبل الأزمة بعنوان **جماهير وطبقات**، يطرح پيرو السؤال الحاضر أبداً في مؤلَّفه **الخبز والفقر**: «بأي شيء الفقر قابل أن يربط بمنطق وظافة اقتصاد من نمط معيّن؟ وبطريقة أكثر صراحة: «ألا تولّد مبادىء الاقتصاد الأساسية الفقرَ بشكل محتوم؟»

هذه التشاؤمية الراديكالية تؤدّي إلى استبعاد كل التأويلات التي ذكرناها عن الفقر. فالفقر لا يرتبط بالعجز الفردي وليس هو عدم تكيّف اجتماعي. وهو ليس ترسّباً قد تزيله الزيادة في النمو، ولا هو مجموعة من اللامساويات. وهو ليس إطلاقاً نتاجاً ظرفياً، كما اعتبره شامبيتر، ولا حتى نتاجاً ضرورياً، بالمعنى الذي أعطته الماركسية. إن الفقر هو نتاج نسق معيّن يجهل أنه ينتج فقراء كما يجهل الفقراء أنه ينتجهم. إنه نسق أعمى عن الفقر، إذ لا يملك منطق الإشباع المباشر لحاجات وتطلّعات «الجماهير والأغلبية». إنه نسق موجّه نحو الفرد الإجتماعي، نحو الزبون، الذي لا يعرف سوى المبدأين، مبدأ تسديد الأموال ومبدأ المردودية؛ وهذا ما يتعارض مع مقولة المجتمع بالذات. فالاقتصادي هو مبدأ الإستبعاد، في حين أن الإجتماعي هو مبدأ التعاون.

ما هو موضع جدل هنا هو المبدأ الإقتصادي بالذات، الذي لا يمكن أن ننفصل عنه بمجرد تغيير في النسق الإقتصادي.

دون رجوع إلى نظام الحاجات، يثير عدم الشبع لدى الإنسان الذي ينفق والتدهور لدى الإنسان الذي لا يستطيع أن ينفق.

هذا التأويل للاقتصاد العام كان يستحق أكثر من النبرة المتعالية، نبرة لي روي بوليه الساخرة من «أدب المنابر» أو من «مبحث في الأخلاق». **هذا التأويل بموضع الفقر ضمن الإطار المزدوج، إطار الإستبعاد الإجتماعي والتخلّف الاقتصادي.** وهذا أمر أكيد، حتى بالنسبة لتصنيف الوقائع الأساسية. فمراقبة الفقر المتعدّد الأبعاد وتحليله يفرضان الإعتراف بانتظامه المضطرب، خارج التحليل الماركسي عن الطبقة وصراع الطبقات. **ويبدو أن كل اقتصاد في الغرب، منذ بداية التصنيع، «يصنع فقراءه»، ويبدو أن كل مجتمع «يصنع مبعديه».** بعيداً عن التحليل الماركسي، **الا تعاني اقتصاديات الغرب والمجتمعات الغربية من ضريبة دستورية تلزمها بالمرض المزمن؟**

كل هذا يجري وكأن لسنة إلهية تلفظ الحكم في الفعل وفي الواقع: «إني أقتل، إني أنفّذ حكم الإعدام في حروب تنتشر وتشتدّ. إني أميت: إني أصنع جحافل الناس ضمن ظروف لا يستطيعون فيها إبداء أقلّ مقاومة ضد الجو الخانق، والمياه الملوّثة، والأمراض المدينية السارية. علي ينبغي أن تنطبق كلمة الشاعر: «يقولون عني بأني أم، وما أنا سوى قبر؛ لكن لي جِيَلي. يوبّخونني على القتل وعلى الإبادة، ولا يرون وصفتي الأفضل: **أتركهُم يموتون**: أترك الضعيف، والفقير، والولد السيء الصحة، والشيخ المتهدّم؛ كلهم يهمني أمرهم قليلاً، وأقدّم البرهان على ذلك». من أنا؟ يتساءلون. أنا، بعد مئتي سنة من الصناعة وألفي عام من المسيحية، أنا مجتمع المتحضّرين».

المصدر: بيّرو Perroux ، جماهير وطبقات، باريس، كاسترمان، 1972.

والتجربة السوفياتية هي الدليل المؤلم على ذلك. والكفاح ضد الفقر يوصل حينذاك إلى تحديد مبدأ المشاركة الذي يتيح إعادة إدخال الإجتماعي في الاقتصادي.

لكن شروحات مارشال وكاينس أو شامبيتر لا تقول لنا لماذا ما يزال هناك فقراء على رغم الحماية الإجتماعية؛ بل على العكس، فإن هذه التفسيرات تؤدّي إلى فكرة أن الحماية الإجتماعية بحدّ ذاتها هي المصححَة «للأضرار الإجتماعية» والمعوضَة عنها، الأضرار الملازمة للنسق الإقتصادي. وتفكير بيرو يدفع إلى التساؤل حول نمط العمل الذي ينبغي أن يمارسه المجتمع على ذاته.

بعد تقبّلنا الفكرة أن الفقر أمر محتوم كليًا، ألا يمكن أن نقترح أيضاً على أنه وظيفيٌّ جزئياً؟ إن أعمال كريستيان بوديلو Christian Baudelot تسمح بطرح الفكرة أن الإفراط في استهلاك الطبقات الأكثر ثراءً يرتكز اليوم على الاستهلاك الشعبي، والعكس صحيح. لكن التحليلات حول القدرة الشرائية وتزايد أنماط الاستهلاك وارتفاع مستويات الحياة لا تؤكّد هذه الظاهرة. وقد يكون من الأفضل من أجل تقييم هذه الظاهرة أن نحوّل النظر عن الحريات باتجاه الضغط، عن القدرة الشرائية باتجاه واجب الشراء والإستهلاك الإضطرارية. إننا لا نتطرق هنا إلى الكلام على الضغوط الرمزية، على طريقة جان بودريارد J. Baudrillard بل على الضغوط الموضوعية، كالشراء الإضطراري لسيارة عندما يكون مركز العمل بعيداً عن مركز السكن، ولا يوجد وسائل نقل عامّة. وإذا ما أضفنا أن المستوى الضعيف نسبياً للأجور يؤدّي

مَن يعمل لمن؟

إذا جرى الحديث عن السيارات، أو عن النفط، أو عن الأدوات المنزلية العاملة بالطاقة الكهربائية، أو عن الخدمات المنزلية، عن الزجاج، عن الجلد، عن الخشب، والأدوات البلاستيكية، أو عن الفنادق ـ المقاهي، المطاعم، نلاحظ أن استهلاك الأدوات الكمالية، تحت أشكال متنوّعة، من قبل الفئات الغنيّة والمحظوظة يقيم روابط متكاملة ومتناقضة مع الإستهلاك الشعبي.

فالبعض لا يستطيع الإفراط في الإستهلاك إلاّ لأن الآخرين يستهلكون، والعكس صحيح. فجهاز الإنتاج الرأسمالي ابتدع، من هذا التناقض الظاهري، قانوناً لوظائفه: **إن الإفراط في الإستهلاك من قبل الطبقات البرجوازية والبرجوازية الصغيرة هو المحرّك للإقتصاد الرأسمالي... وللاستهلاك الشعبي، والعكس صحيح**.

قسيمة فائض القيمة كما تراها كل طبقة اجتماعية (1971)

المزارعون المستثمرون	6,2
المأجورون الزراعيون	0،3
صغار التجار	8،7
صناعيون ـ أصحاب مهن حرّة	5،8
كوادر عليا	20،5
كوادر وسطى	18،4
مستخدمون	8،0
عمّال مؤهلون	5،5
عمّال متخصصون	4،6
فقراء خاملون	0،4
فقراء متوسطون خاملون	1،4
اغنياء متوسطون خاملون	5،3
أغنياء خاملون	14،9
المجموع	**100،0**

المصدر: بوديلو Baudelot ، من يعمل لمن؟ باريس، ماسبيرو، 1979.

عادة إلى الإستدانة والإستقراض من البنوك لمواجهة حاجات الإستهلاك، حينذاك نفهم بشكل أفضل أن زيادة الاستهلاكات لا تعني اليوم زيادة في مستويات المعيشة، بل تحوّلاً في صيغ الحياة بدءاً من السياقات والقيود أو «المنطقيات» التي هي دافعة إلى العطب والآنية والإفقار: إن الفقر يقطن في قلب الغنى.

إنها لجدّة هامّة، إذ في مدّة أقلّ من قرن، غنى البعض كان يرتكز على فقر الآخرين، ولا يرتكز على «إغنائهم»، وإنها أيضاً لطُرفة هامّة، لأنها تعني أن مسألة الفقر ليست مسألة توزيع المداخيل فحسب. إن الدولة ـ العناية المؤسّسة انطلاقاً من فكرة إعادة توزيع الثروات لها دون شك قسطها من المسؤولية في اتساع أوضاع الفقر وتعمّقها. بقي علينا إذاً أن نطرح الأسئلة على الدولة ـ العناية.

العاملون المجنّدون في 1971 لخدمة مختلف الفئات الإجتماعية

	مزارعون	ماجورون زراعيون	صناعيون ومهن حرّة	صغار أرباب عمل	كوادر عليا	كوادر متوسطة	مستخدمون	عمّال مؤهّلون	عمّال متخصّصون	غير ناشطين فقراء	غير ناشطين متوسّطين فقراء	غير ناشطين متوسّطين أغنياء	غير ناشطين اغنياء	المجموع
عدد العاملين المجنّدين لخدمة فئة اجتماعية بكاملها (بالآلاف)	1526	191	827	1584	2910	3355	1828	2147	2348	321	703	1107	2182	21029
عدد العاملين المجنّدين لخدمة عشرة أسر من هذه الفئة	12،6	7،2	43،5	16،1	35،1	18،2	12،1	10،9	8،8	3،1	4،7	8،7	17،7	12،7
عدد العاملين المجنّدين لخدمة وحدة استهلاكية من هذه الفئة	0،43	0،25	1،75	0،70	1،41	0،72	0،56	0،41	0،34	0،24	0،31	0،47	0،87	0،56

تُقرأ هذه اللوحة على الشكل التالي: في 1971، لقد عمل 2147000، من أصل 21 مليوناً من العاملين، على إنتاج أدوات وخدمات تستهلك أو تكدّس من قبل العمّال المؤهلين (السطر الأوّل)؛ بمعنى أن عشرة أسر من العمّال المؤهّلين كانت تفصح تحت خدمتهما، طاقة 10،9 من العاملين (السطر الثاني). كل عضو من أعضاء أسرة عامل مؤهّل كان تحت تصرّفه، من القوى العاملة الناشطة، أقلّ من عامل يداوم نصف دوام (0،41) (السطر الثالث). في نفس السنة، كانت أسرة صناعي تضع تحت تصرّفها، لكل واحد من أعضائها عامل بنصف دوام وعامل بثلاثة أرباع دوام (1،75) (السطر الثالث).

المصدر: بوديلو Baudelot ، مرجع سابق

القسم الرابع
سياسات الكفاح ضد الفقر

إن سياسات الكفاح ضد الفقر هي سياسات وقائية وعلاجية. فالسياسات الوقائية تتمفصل حول السياسة الاقتصادية العامّة، السياسة المتعلّقة بالأجور، والتدريب، والاستخدام، واستغلال الأراضي، والمرتبطة أيضاً بمجمل السياسات الوطنية الكبرى: التربية، الثقافة، الإسكان، الصحة . . .، أي باختصار المرتبطة بالسياسات التي تهيئ ظروف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. أما السياسات العلاجية فهي السياسات الموجّهة، على المدى القصير، نحو العمل العيني المباشر إن لم يكن الملحّ، وتهدف إلى حصر «أضرار التقدّم»، وبطريقة أكثر طموحاً تهدف إلى المساعدة في «إعادة الأشخاص الأكثر حرماناً إلى مواقعهم»، أي إلى إعادة دمجهم الاجتماعية أو المهنية. هذه هي السياسات التي سنتطرق إليها، في هذا القسم الأخير، بتمييز عمل المجموعة الإقتصادية الأوروبية عن السياسات الوطنية، سياسات حماية الموارد (الفصل التاسع). والفصل الأخير يتفحّص العلاقات بين الحماية الاجتماعية والفقر (الفصل العاشر).

فكرة «الأفعى الإجتماعية الأوروبية»

إن افتتاح سوق ضخم وحيد في الأوّل من كانون الثاني 1993، والمنافسة المتزايدة التي نجمت عنه، ألن يولّدا، في الواقع وفي بعض البلدان، ركوداً وتقهقراً أو سيراً نحو أسفل سلّم الحماية الإجتماعية؟

هذه الأفكار التي كانت تشغلنا دفعت إثنين منا إلى أن يقترحا على وزير الشؤون الإجتماعية البلجيكي إنشاء آلية ضابطة لمستويات الحماية الإجتماعية ضمن بلدان المجموعة الأوروبية، هذه الآلية سمّيت «الأفعى الإجتماعية الأوروبية» على غرار الأفعى النقدية الأوروبية.

هذه الآلية تنحو، من خلال التقارب، إلى صيانة مستويات الحماية الإجتماعية في الدول الأعضاء وترسيخها وتطويرها. فهي قد تأسّست على مبادىء التضامن الأوروبي بين الدول الأعضاء، وداخل هذه الدول، على التضامن بين مختلف العاملين في ميدان الأمن الإجتماعي. والقضية التي صيغت كانت التالية. ينبغي أن يحدّد مستوى الحماية الإجتماعية، كما يحدّد اتساعها، في كل دولة، بالاعتماد على ثابتة أو عدّة ثوابت وثيقة الصلة، عن طريق تقدير، مثلاً، النسبة المئوية للناتج الداخلي الخام. ففي المرحلة الأولى، من المفترض إذاً أن ننتقي الأدلّة ونختار الثوابت النوعية والكمية التي تمثّل مستوى الحماية الإجتماعية بالنسبة لكل فرع من فروع الأمن الإجتماعي، وبالنسبة لكل دولة.

وفي المرحلة الثانية، وبعد رصد أوضاع مختلف مركّبات المجموعة الأوروبية، يقتضي أن نقيس، في كل فرع، تقارب أو تباعد كل دولة عضو عن المعدّل المتوسّط للمجموعة ضمن ميدان الحماية الإجتماعية.

الفصل الثامن

عمل المجموعة الاقتصادية الأوروبية

1 ـ البرنامج الأوّل (1975 ـ 1980):

إن عنوان برنامج المجموعة الأوروبية الأوّل هو «برنامج الدراسات والمشاريع الطيّارة لمكافحة الفقر». هذا البرنامج الذي ظهر في بداية السبعينات، أي قبل استفحال الأزمة الاقتصادية، يعكس مشكلات تلك الحقبة وايديولوجيتها. إنه يرتكز، في الواقع، على الفكرة أن تنمية أنساق المساعدات، وبشكل أعمّ، تنمية برامج ضمانة الموارد، لا تفيد بالضرورة الفقراء الأشدّ فقراً؛ والوقت قد حان لتبيان حدود هذه البرامج: بإثبات وجود أوضاع فقر كبيرة في البلدان الأعضاء؛ وبإظهار أن هناك سياسات أكثر فعالية لمكافحة الفقر من السياسات الراهنة، سياسات نُقول المدخول.

هذا البرنامج الأوّل الذي يسجّل حضور المجموعات الأوروبية ضمن ميدان السياسات الإجتماعية، يقدّم مميّزتين اثنتين:

ـ إنه برنامج يتعدّى حدود بلد عضو، وهذا يعني أنه ستُجرى دراسات وأبحاث أو مشاريع ـ طيّارة في مواقع كثيرة من دول عدّة ـ أعضاء.

فالفارق «الإيجابي»، بالنسبة للدول المتموضعة فوق هذا المعدّل المتوسّط، ينبغي أن يظل ثابتاً أو أن يزيد، خلال فترة معيّنة.

وكل انخفاض محسوس ضمن الحماية الإجتماعية، يتعدّى هامش التقلّب ويعتبر مقبولاً، يقتضي إجراء المشاورات، ويلي هذا التدبير التدخّل من قبل المجموعة للقيام، إذا اقتضى الأمر، بخطوات تعويضة.

بالمقابل، يستدعي كل ارتفاع ملموس ضمن الحماية الإجتماعية، يتعدّى هامش التقلّب المسموح به، في هذه الدول، يستدعي القيام باستراتيجيات تدخّل لصالح الدول التي لم تبلغ متوسّط المجموعة، حتى يتمّ تجنّب التضخّم بإفراط تضخّم «التأخّر» بالنسبة لهذا المعدّل المتوسّط. أما إذا كان الفارق «سلبياً»، بالنسبة للدولة المتموضعة تحت المتوسّط، فأنه ينبغي أن ينقص، خلال فترة محدّدة.

وكل ارتفاع ملموس في الحماية الإجتماعية، يتعدّى هامش التقلّب في هذه الدول، يحدث دعماً مناسباً من قبل المجموعة وتشجيعاً على التقارب.

زد على ذلك أن كل انخفاض ملموس تحت هامش التقلّب المقبول يؤدّي أيضاً إلى البدء بإجراءات تشاورية يمكن أن توصل، كما في الحالة الأولى، إلى القيام بإجراءات وقائية من قبل المجموعة.

ولاستكمال الصورة تصبح الدول الأعضاء مرتبطة داخل الأفعى الإجتماعية الأوروبية.

المصدر: ديسبرسين Dispersyn «بناء الأفعى الإجتماعية الأوروبية» المجلة البلجيكية عن الأمن الإجتماعي 1990، العدد 12.

ـ إنه يربط بشكل وثيق بين البحث والعمل من أجل التنمية بمقاييس عينية ضد الفقر.

على هذه القواعد، كان البرنامج الأوّل يضمّ تشكيلة متنوّعة من العناصر المختلفة: مشاريع محلّية في كل بلد من البلدان الأعضاء؛ أبحاث مقارَنة تتعلق بمسائل نوعية مختلفة أمثال: العلاقة بين البطالة والفقر؛ ادراك الفقر في البلدان الأعضاء؛ دور التنظيمات المتطوّعة في مكافحة الفقر؛ تقارير وطنية حول الفقر في كل دولة ـ عضو.

لقد كان لهذا البرنامج الأوّل مفعول الكشف عن الفقر في كل دولة ـ عضو (راجع تقرير FORS ، في فرنسا). ولقد أتاح الفرصة لتوحيد التجارب والمعارف الجديدة، كما سمح بإظهار الثغرات والنواقص التي يمكن أن توجد إن على الصعيد المعرفي أو على الصعيد العملي.

2 ـ البرنامج الثاني (1985 ـ 1989):

لقد قرّر مجلس المجموعات الأوروبية، بقرار صادر عنه في 19 تشرين الأوّل 1984، إعطاء اللجنة الاقتصادية المختصّة الوسائل المادية لوضع البرنامج الثاني لمكافحة الفقر موضع التنفيذ، البرنامج الذي أطلق عليه في حينه «العمل النوعي».

يندرج هذا البرنامج الثاني ضمن إطار التجارب السابقة، إنما ضمن سياق اجتماعي ـ اقتصادي مجدَّد، وموشوم بالأزمة الاقتصادية، والبطالة، وبطالة المدة الطويلة، وبطالة الشباب، و «الفقر الجديد». هذا البرنامج يقدّم مميّزتين رئيسيتين.

الوصف التقني للأفعى الأوروبية الإجتماعية

1 ـ مجموع القاعدة: ننطلق من عدد n من المعايير i (معايير الضوابط أو معايير الإحصاء) المعبّر عنها بالنسبة للسنة t بواسطة الإتجاهات Vecteurs C_{it}، وعناصرها هي C_{ijt} (C_{it} هي اتجاه الأعداد 11 (j = 1...،11)، ومعاشات الناس يعبّر عنها بالريالات). والعمليات هي العمليات المشتركة، أي العمليات الخاصّة بسلسلة متقاربة والخاصة بسلسلة ضامنة (سوف نهمل هنا المؤشّر t ، مؤشّر التأريخ، إذا لزم الأمر، للتخفيف من الكتابة).

2 ـ العمليات الحسابية المشتركة:

حساب المتوسّطة: MC_i للعناصر C_{ij}.

$$MC_i = \frac{1}{11} \sum_{j=1}^{11} C_{ij}$$

حساب العناصر المضبوطة من قبل المتوسطة ومن فارقها النموذجي:

$$N_{ij} = 100 \frac{C_{ij}}{MC_i}$$

والفارق النموذج:

$$s_i = \sqrt{\frac{\sum_{j=1}^{11} (N_{ij} - 100)^2}{11}}$$

وهكذا نحصل على مجموعة جديدة من المعايير N_i (المتمثّلة باتجاهات العناصر N_{ij} ، ذات المتوسطة 100 والفارق النموذج S_i).

3 ـ العمليات الحسابية الخاصة بسلسلة التقارب:

إن سلسلة التقارب تتأسّس على قاعدة تطوّر الفارق النموذج للمعيار الشامل الذي يقوم على الحدّ الأوسط المتوازن (مثلاً، عن طريق

من جهة هذا البرنامج الثاني ينبغي أن يحقّق مشاريع أعمال جرى البحث فيها، والموضوعات التي جرى البحث فيها ثمانية: عمل متكامل في الريف، عمل متكامل في المدينة، العاطلون عن العمل لمدة طويلة، الشباب المتعطّلون عن العمل، المسنّون، العائلات ذات الأرومة الواحدة، المهاجرون واللاجئون، الهامشيون. إن فرادة هذه المشاريع من العمل هي في كونها تتصدّى لأوضاع ملموسة من الفقر، هي في عملها مع الفقراء بالذات ضمن محيطهم المحلّي. من كل هذا كان يتوقّع معرفة تعكس الترابط بين الأسباب وبين النتائج الاجتماعية والعوائق التي تحول دون الخروج من الفقر، كما كان يتوقع معرفة الكفاءات، والادوات والتصوّرات عن استراتيجية مكافحة الفقر، التي يمكن أن تشكّل نقطةً لانطلاق الأفكار المنهجية المجدّدة والأجهزة الجديدة في الكفاح ضد الفقر. زد على ذلك، أن التعاون المتوقّع مع الادارات، والمسؤولين عن السياسات، والنقابات، وتنظيمات المساعدة الاجتماعية، والكنائس... كان من المفروض أن يتيح الإحاطة بمختلف الطروحات أو عمليات النظر إلى الفقر، وأن يسمح بالمساهمة في صياغة الحدّ الأدنى من لغة مشتركة.

من جهة أخرى، كان من المفروض أن يسمح هذا البرنامج بتبادل المعلومات، والتجارب والطروحات المبتكرة. بهذا الخصوص، أنشأت المجموعة دائرة نشاط وتوزيع، سمّيت غرفة التعديل، كان لها مهامّ رئيسية ثلاث:

1 ـ تنسيق مشاريع العمل، بطريقة تؤمّن تماسك البرنامج بمجمله، وتدعم المشاريع وتعطيها مظهرها الأوروبي. ولقد كان للمنسقين الثمانية، بالإضافة إلى المهمات الأخرى، مهمّة تنظيم

قلب الفروق النماذج، إذا كان هذا النموذج، نموذج الحدّ الأوسط يسمح بالتقليل من أهمية المعايير المتغيّرة) أو لا يقوم على المعايير المضبوطة N_i.

فالمعيار N (ذات العناصر N_i) يساوي:

- غير متوازن:

$$N = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^{n} N_i$$

- ومتوازن بقلب فوارق النماذج:

$$N = \frac{1}{\sum_{i=1}^{n} \frac{1}{S_i}} \sum_{i=1}^{n} \frac{N_i}{S_i}$$

وفارقه النموذج:

$$s = \sqrt{\frac{\sum_{j=1}^{11} (N_{ij} - 100)^2}{11}}$$

إذا كانت:

$$S_t > S_{t-1} (S_t < S_{t-1})$$

ونعتبر أن أنساق الحماية تتباعد (وتتقارب)، بالنسبة للوظيفة الدالّة

4 ـ العمليات الخاصة بالسلسلة الضامنة: إنها تتأسس على قاعدة تطوّر مجموعة معايير الإنطلاق نحسب، بالنسبة لكل معيار، مؤشّر المتوسّطة $IMC_{i,t}$:

$$IMC_{i,t} = \frac{MC_{i,t}}{MC_{i,t0}}$$

فالرموز t و t_0 هي السنّة التي يتركّز عليها الإنتباه والسنة الأساس (نعمل وفق سنة غير معروفة t_o. ونسعى إلى إيجاد الحدّ الأوسط لـ $IMC_{i,t}$، كما لإيجاد الحدّ الأوسط لمعايير N_i بطريقة تجعلنا نحصل على الحدّ الشامل الذي يدلّ على تحسين نسق الحماية (أو على تدهوره) إذا زاد أو (نقص).

المصدر: ديسبرسين **Dyspersyn** مصدر سابق.

اللقاءات في مختلف البلدان الأعضاء لنقاش موضوعة من موضوعات المشروع.

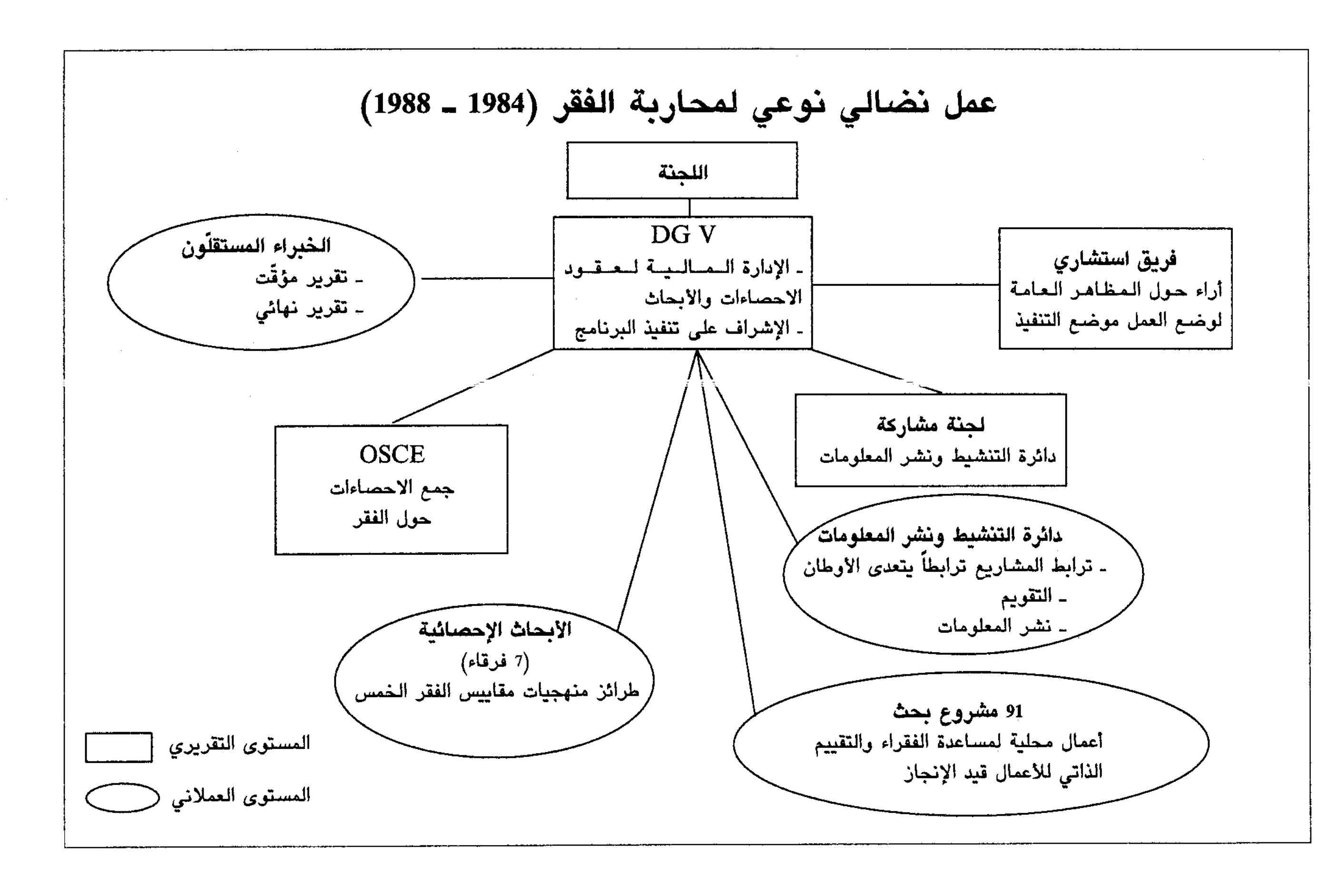
2 ـ تقييم عمليات التقدّم والانتاجية في الأعمال، وفق دفاتر التكليف وبناءً على أهداف البرنامج العامّة، وتقييم مردودية المناهج المستخدمة ودلالتها في مكافحة الفقر، وأيضاً تقييم جودة النتائج وملاءمتها للعمل وأثرها عليه.

3 ـ نشر المعارف المكتسبة، والتجارب، بطريقة تسمح بتقويم مساهمات البرنامج أمام جمهور واسع، كما تسمح بتسهيل التبادل بين الشركاء المعنيين من أجل تعزيز مستواهم الإعلامي وقدرتهم على العمل.

إن التقرير النهائي حول تقييم البرنامج الثاني الأوروبي موضوع اليوم تحت التصرف، وهو التقرير الذي يحيط بمعلومات عدّة.

الخطّة السياسية:

إن الأعمال هدفت إلى دمج الناس، الذين يصعب عليهم التكيّف مع محيطهم، وخاصة مع البنيات الاقتصادية، والسياسية، التي اهتزّت نتيجة عمليات إعادة البنْيَنة الصناعية ونتيجة التحوّلات الاجتماعية. فهي هدفت إلى الحفاظ على الصلات الاجتماعية أو إلى اصلاحها، كما أتاحت فرصة إلقاء نظرة جديدة على توازن محصّلتين أساسيتين من محصّلات الكفاح ضد الفقر: سوق العمل والضمان الاجتماعي (بالمعنى الواسع: العائلة، الجيرة، الجمعيات، رابطات التضامن).



عمل نضالي نوعي لمحاربة الفقر (1984 ـ 1988)
اللجنة
DG V
ـ الإدارة المالية لعقود الاحصاءات والأبحاث
ـ الإشراف على تنفيذ البرنامج
فريق استشاري
أراء حول المظاهر العامة لوضع العمل موضع التنفيذ
الخبراء المستقلّون
ـ تقرير مؤقّت
ـ تقرير نهائي
لجنة مشاركة
دائرة التنشيط ونشر المعلومات
OSCE
جمع الاحصاءات حول الفقر
دائرة التنشيط ونشر المعلومات
ـ ترابط المشاريع ترابطاً يتعدى الأوطان
ـ التقويم
ـ نشر المعلومات
الأبحاث الإحصائية
(7 فرقاء)
طرائز منهجيات مقاييس الفقر الخمس
91 مشروع بحث
أعمال محلية لمساعدة الفقراء والتقييم الذاتي للأعمال قيد الإنجاز
المستوى التقريري
المستوى العملاني

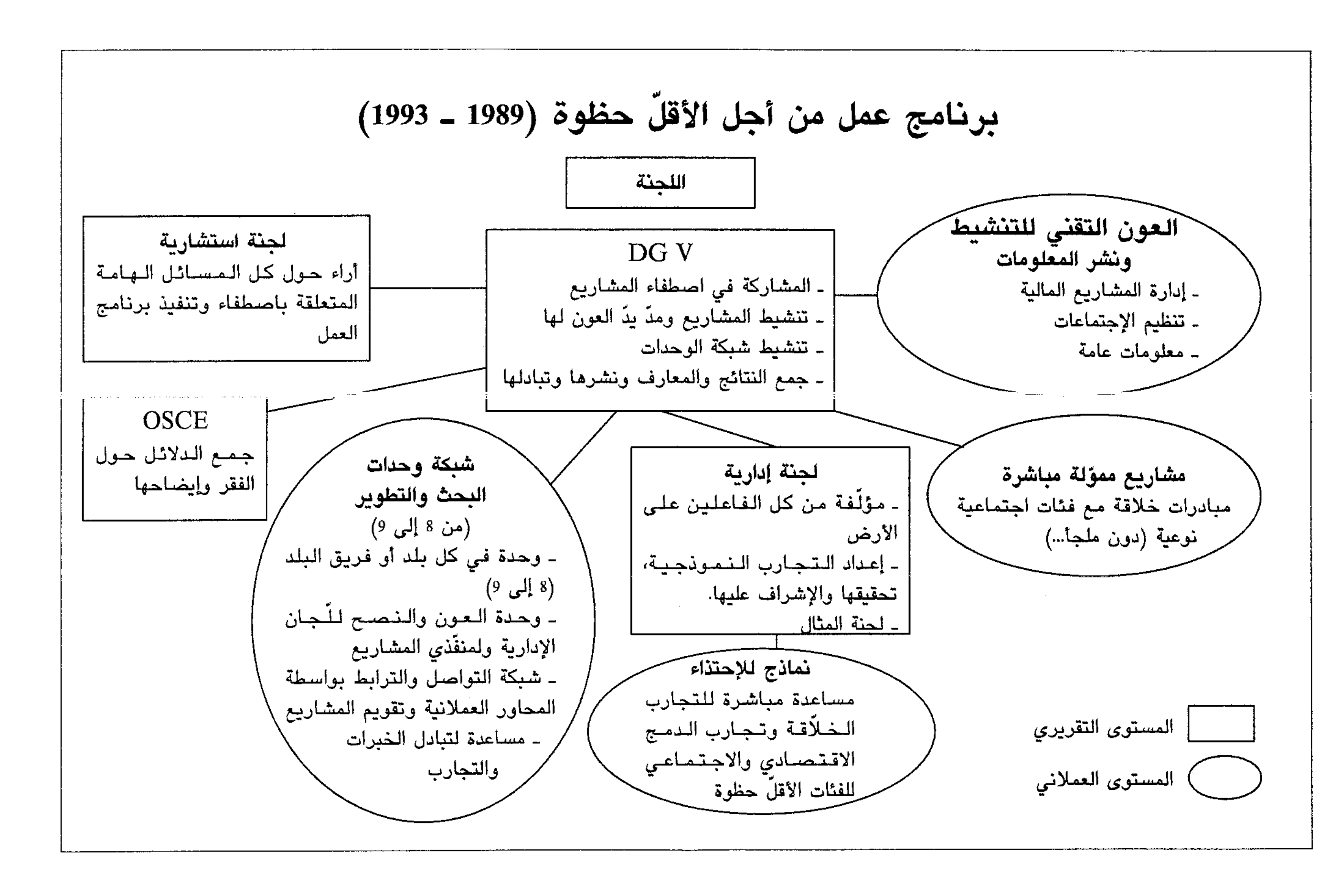
1 ـ فيما يتعلق بالاستخدام والعمل، تمّ السعي إلى إعادة دمج العاطلين في سوق العمل، وفي مساعدتهم على عدم تدهور اخلاقهم، وذلك عن طريق القيام بأعمال تجاه العاطلين وبأعمال حول المحيط.

ولقد تمّ انشاء مراكز لقاءات وتنشيطها (مركز استقبال، مركز استعلام، بيت العاطلين عن العمل) كما تمّ تنظيم فرص للقاءات (مناقشات عامّة، أعياد) من أجل مساعدة الأشخاص للخروج من عزلتهم وللنضال ضد القدرية وتبخيس الذات.

ومن أجل جعل الناس أكثر أهلية للعمل، تمّ السعي لتزويد الشباب بتجارب مهنية، عن طريق تنفيذ عقود معهم لمدة محدّدة كوسيلة لدفعهم بإتجاه أعمال مستقرّة. كما تمّ اقتراح بعض الأعمال التطبيقية كي تكون وسيطاً بين التدريب والجذب إلى العمل، عن طريق نشاطات «عملانية» تسمح لهم بالتعوّد مجدَّداً على إيقاعات الحياة المهنية والاجتماعية. وأخيراً تمّ اقتراح تدريبات مهنية حقيقية للقيام بأعمال تتطلب كفاءات.

أما العمل على المحيط فقد قام على إعداد بعض القرارات التنظيمية، وعلى خلق بعض مشاريع الانتاج وتعاونيات الانتاج، بالإضافة إلى خلق خدمات ومشاريع وسيطة.

والسؤال الذي ينطرح اليوم هو أن نعرف كيف نضمن نوعية حياة الحدّ الأدنى لأشخاص ينبغي أن يعيشوا، أحياناً، لمدة طويلة على هامش سوق العمل. وهو الأمر الذي يطرح بحدّة مسألة حماية الموارد.



برنامج عمل من أجل الأقلّ حظوة (1989 ـ 1993)
اللجنة
DG V
ـ المشاركة في اصطفاء المشاريع
ـ تنشيط المشاريع ومدّ يدّ العون لها
ـ تنشيط شبكة الوحدات
ـ جمع النتائج والمعارف ونشرها وتبادلها
لجنة استشارية
أراء حول كل المسائل الهامة المتعلقة باصطفاء وتنفيذ برنامج العمل
العون التقني للتنشيط ونشر المعلومات
ـ إدارة المشاريع المالية
ـ تنظيم الإجتماعات
ـ معلومات عامة
OSCE
جمع الدلائل حول الفقر وإيضاحها
شبكة وحدات البحث والتطوير
(من 8 إلى 9)
ـ وحدة في كل بلد أو فريق البلد (8 إلى 9)
ـ وحدة العون والنصح للّجان الإدارية ولمنفّذي المشاريع
ـ شبكة التواصل والترابط بواسطة المحاور العملانية وتقويم المشاريع
ـ مساعدة لتبادل الخبرات والتجارب
لجنة إدارية
ـ مؤلّفة من كل الفاعلين على الأرض
ـ إعداد التجارب النموذجية، تحقيقها والإشراف عليها.
ـ لجنة المثال
مشاريع مموّلة مباشرة
مبادرات خلاقة مع فئات اجتماعية نوعية (دون ملجأ...)
نماذج للإحتذاء
مساعدة مباشرة للتجارب الخلاّقة وتجارب الدمج الاقتصادي والاجتماعي للفئات الأقلّ حظوة
المستوى التقريري
المستوى العملاني

2 ـ أما فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية، فقد تمَّت تجربة أنظمة الحماية الاجتماعية التي أظهرت ضعف الإعانات، وكشفت الظروف المقيّدة أحياناً في البلوغ إليها، كما كشفت صعوبة تحمّل الأوضاع الجديدة. لهذا ظهرت حاجة عامّة لتنظيم العلاقات بين المستفيدين ونظام الحماية الاجتماعية، هدفت إلى:

أ ـ جعل الفقراء يعرفون حقوقهم، ومساعدتهم على احترامها، وذلك عن طريق استشارات شخصية مستمرة في الحيّ وعن طريق مساعِدَة قانونية.

ب ـ تحسين العلاقات بين الخدمات والمستفيدين منها، بفضل تنسيق الأعمال التي تقوم بها مختلف المؤسسات، وبفضل استشارة الناس المنتظمة قبل تحديد السياسة المنوي اتباعها، كما بفضل تدريب المستخدمين في الخدمات الاجتماعية وتدريب مدرّسين على صيغ تربوية متعدّدة.

ج ـ إنشاء مؤسسات للإعانات متلائمة أكثر مع مكافحة الفقر.

الخطة المالية:

لقد موّلت اللجنة 91 مشروعاً من مشاريع الأعمال ـ الأبحاث، اختارتها وفق معايير تحدّدت على مستوى المجموعة الأوروبية، منها 26 عملاً متكاملاً، 13 عملاً «للمهاجرين واللاجئين»، 12 عملاً «للأشخاص المسنّين»، 11 عملاً «للعاطلين عن العمل لمدة طويلة»، 9 أعمال «لعائلات ممتدّة ولعاطلين

مشروع توصية يتناول مؤسسة الحدّ الأدنى للدخل

مجلس المجموعات الاوروبّية

بناءً على المعاهدة التي نصّت على تأسيس المجموعة الاقتصادية الاوروبية، وبخاصة المادة 235 منها؛

وبناءً على مشروع التوصية الذي قدّمته اللجنة؛

وبناءً على رأي البرلمان الاوروبي؛

وبناءً على رأي الهيئة الاقتصادية والاجتماعية؛

ومع الأخذ بعين الاعتبار كون تعزيز التلاحم الاجتماعي داخل المجموعة يتضمّن تشجيع التضامن تجاه الأشخاص الأكثر حرماناً والاشدّ عطباً؛

ومع الأخذ بعين الاعتبار أن عمليات الإبعاد الاجتماعي ومخاطر رقّة الحال قد تنامت وتنوّعت خلال العقد الأخير، نظراً للتطوّرات المترافقة، تطوّرات سوق الاستخدام وبخاصة زيادة البطالة لمدّة طويلة، وتطوّرات البنى العائلية وبخاصة اتساع اوضاع العيش المنعزل عن العائلة؛

ومع الأخذ بعين الاعتبار أنه من الضروري أن تترافق السياسات العامّة للتنمية، التي يمكن أن تساهم في توقيف التطوّرات البنيوية الملاحظة، مع سياسات نوعية، ونموذجية، مترابطة، تؤدّي إلى الإندماج؛

ومع الأخذ بعين الاعتبار أنه من المناسب بالتالي مواصلة الجهود وترسيخ مكتسبات السياسات الاجتماعية، وتكييف هذه السياسات مع طابع الاستبعاد الاجتماعي المتعدّد الجوانب، الذي يتضمّن أن نقرن بين مختلف اشكال المساعدة المباشرة، والاشكال الضرورية، والإجراءات

شباب»[1]. ولقد بلغت كلفة هذا البرنامج الثاني 29 مليوناً من الفرنكات، دفعت المجموعة الأوروبية 50٪ من الكلفة الإجمالية، أما الباقي فوقع على عاتق الحكومات الوطنية أو المحلّية، البلديات، الجمعيات الخيرية الوطنية أو المحلّية، الحركات الدينية. ولم تتح هذه الكمية المتواضعة الاّ بتمويل أعمال ذات إتساع ضئيل، وذات أبعاد ضيّقة متفرّقة ومتباعدة، غير متكافئة، كما كانت مشاركة الفقراء ضعيفة جداً في الغالب. لهذا تبيّن أنه كان ينبغي أن يكون للأعمال بُعدُ الحدِّ الأدنى كي تكون فعّالة وناجحة.

زدّ على ذلك أن العمل، في بعض الحالات، اقتصر على تقديم خدمات اجتماعية لأشخاص. في حالة صعبة صحياً ونفسياً؛ ولم يكن العمل يهدف سوى إلى استئناف حياة عادية، أو إلى تهيئة مكان يحتمي فيه من غوائلِ الزمان. وفي حالات أخرى، سعت الأعمالُ إلى تفادي الثغرات في نظام الحماية الاجتماعية، عندما يخلق هذا النظام تبعيَّة تجاه الإعانات (كما حصل في فرنسا، بالنسبة لمساعدة الأهل المنعزلين). حينذاك تركّز العمل على إعادة دمج الإنسان في الحياة العادية وعلى مساعدته للوصول، عن طريق سوق العمل، إلى انخراطه في المجتمع انخراطاً مستقلاً. فالأعمال التي تمّت على الأرض كانت بخلاف الأعمال التي تمّت مع فئات الناس، إذ كانت أقرب إلى عمليات الإستبعاد التي حصلت مثلاً في المؤسسات المدرسية، ومن خلال الروابط مع هيئات السكن أو من خلال علاقات الجيرة.

الهادفة بعزم إلى دمج الاشخاص المعنيين دمجاً اقتصادياً واجتماعياً؛

ومع الأخذ بعين الاعتبار أن الموارد، غير الكافية وغير المنتظمة وغير الاكيدة، لا تسمح للناس الذين همّ ضحاياها، بالمشاركة، وبشكل لائق، في حياة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، الذي يعيشون فيه، كما لا تسمح لهم بالانضواء بنجاح إلى عملية التدامج الاقتصادية والاجتماعية، وأنه ينبغي إذاً الاعتراف بحق حصول الناس الاشدّ فقراًعلى موارد كافية ومستقرّة وقابلة للتقدير، ضمن اطار سياسة دعم شاملة ومتماسكة تنفَّذ لمصلحتهم.

ومع الأخذ بعين الاعتبار أن مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية المجتمعين داخل المجلس قد تبنّوا في 29 ايلول 1989، قراراً متعلقاً بالنضال ضد الإبعاد الاجتماعي، ويشير هذا القرار الى أن النضال ضد الابعاد الاجتماعي يمكن أن يعتبر المركّبة الهامّة للبعد الاجتماعي في السوق الداخلي؛

ولمّا كانت شرعة المجموعة الاوروبية عن الحقوق الاجتماعية الاساسية للعاملين قد اعترفت باعتزاز في مقدّمتها وبنودها 10 و 25 بضرورة النضال ضد الإبعاد الاجتماعي، وبضرورة ضمان الموارد والإعانات المادية الكافية، للعمل من أجل هذا الإبعاد؛

ولمّا كانت اللجنة قد أخذت على عاتقها مهمّة التنفيذ الاساسية للنضال ضد الإبعاد الاجتماعي، من ضمن برنامج عملها المتعلّق بتنفيذ شرعة المجموعة الخاصة بالحقوق الاجتماعية الاساسية للعمّال، مع التأكيد بشكل خاص على الفائدة من مبادرة المجموعة، بروح تضامنية، تجاه المواطنين الاشدّ شقاءً في بلدان المجموعة، بمن فيهم الاشخاص المسنّين الذين يتقارب وضعهم من وضع المبعدين عن سوق العمل؛

التنسيق الأوروبي:

لقد تحوّل التنسيق صعباً نظراً لاتساع الأعمال ـ الأبحاث المتغيّر، ونظراً لتنوّع أهدافها واستراتيجياتها، وللفروقات بين المضامين المحلّية والمضامين الوطنية. لكن معهد البحث الاجتماعي في كولونيا Cologne ، بالتعاون مع الفريق الذي طوّعته جامعة باث Bath وعضو من جامعة لوڤان Louvain ، عملوا معاً على تأمين هذا التنسيق. فالمسؤولون عن بعض الأعمال عانوا من بعض الصعوبات في ملاحقة ظروف سير أعمالهم وفي تحليلها، بالنظر لتنوّعها وتشتّتها. من هنا نشأت حاجة ملحّة للمعونة التقنية في عمليات التقييم الذاتي وإعداد الاستراتيجيات، حاول أن يستجيب لها المقيّمون والمنسّقون. كما أظهرت الحلقات الوسيطة بين المستوى الأوروبي والأعمال المحلّية حدودها. والتنفيذ على المستوى الوطني لم يكن متطوّراً كفاية، إذ اللجنة لم تكن قد اقترحت نشاطات وطنية نوعية.

3 ـ برنامج المجموعة الأوروبية الثالث:

كان شعار البرنامج الثالث «من أجل دمج الفئات العاسرة اقتصادياً وإجتماعياً».

مبادئ البرنامج الثالث الرئيسية:

هذا البرنامج الجديد يندرج ضمن امتداد البرنامجين السابقين، لكنه يتوجّه نحو الفئات التي لها حق الأولوية، انطلاقاً من نمطين من الأعمال:

1 ـ أعمال علاجية تستجيب لحاجات الفئة الأشدّ فقراً، أي

ولمّا كان وضع ضمانات الموارد والإعانات ضمن انظمة الحماية الاجتماعية موضع التنفيذ، يتطلب الأخذ بعين الاعتبار تنوّع البنيات التنظيمية والمالية لهذه الانظمة، وينبغي أن يعتبر على صلة مع استراتيجية التقارب في سياسات الحماية الاجتماعية المنصوص عنها من ضمن برنامج العمل الآنف ذكره والمدعوم من قبل مجلس الشؤون الاجتماعية في جلسته المنعقدة في 29 ايلول 1989؛

ولمّا كان البرلمان الاوروبي قد وافق، ضمن الدول الأعضاء، على تحديد حدّ أدنئ مضمون للدخل، بإعتباره عامل دمج للمواطنين الاشدّ فقراً في المجتمع؛

ولمّا كانت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية قد اتّخذت توصية أيضاً بتحديد حدّ أدنئ اجتماعي تصّورت أنه يكون حبل أمان بالنسبة للفقراء ورافعة ضرورية لإعادة إدماجهم الاجتماعي.

ولمّا كانت المعاهدة لا تتوقّع وسائل أخرى للعمل، من أجل تنفيذ هذه الاهداف، إلاّ الوسائل المذكورة في المادّة 235

1 ـ توصي الدول الاعضاء

أ ـ بالأعتراف، ضمن اطار جهاز شامل ومتماسك للنضال ضد الإبعاد الاجتماعي، بحقّ ذاتي عام بالموارد والإعانات المضمونة الكافية، وفق المبادىء والتوجيهات المعروضة لاحقاً، ووفق نظامها في الحماية الاجتماعية؛

ب ـ بتنسيق الاعتراف بهذا الحقّ وفق المبادىء العامّة التالية:

1 ـ التأكيد على الحقّ الذاتي العام، القائم على الحاجة.

2 ـ فَتْح هذا الحقّ لكل الاشخاص الذين يقيمون على أرض الدولة ـ

الأشخاص الأكثر حرماناً وعسراً، يختارون من بين الأشخاص الأقلّ يسراً، أي الأشخاص الذين يعيشون تحت مستويات الحدّ الأدنى الحياتي أو الذين عليهم مواجهة مصاعب كبيرة كالمصاعب المرتبطة بالمأوى.

2 ـ استراتيجيات وقائية لصالح الفئات التي في خطر، ووجِّهت هذه الاستراتيجيات بشكل رئيسي إلى المناطق المتقهقرة أو إلى المناطق المتخلِّفة تنموياً.

كان ينبغي، في كلتا الحالتين، تقديم الدعم للتجارب التي قُرّرَ القيام بها، التجارب القليلة، إنما ذات الأبعاد الواسعة، المركّزة في مناطق محلّية معيّنة. هذا يعني في الواقع القيام بتجربة نماذج تنظيمية للكفاح ضد الفقر، تكون «قابلة للتصدير»، مندمجة ضمن النسج المحلي والوطني، ومتضمّنة شراكة كل الفاعلين على الأرض. ولقد تبيّن على ضوء البرامج السابقة أن الاستراتيجيات الأكثر جدوى وفعالية هي التي تخلط بين العمل الحكومي الناتج عن المستوى المركزي والأعمال ذات المستوى اللامركزي. لهذا كان ينبغي أن تمزج الأعمال المقرّر القيام بها بين:

ـ إجراءات حكومية (على المستوى الوطني) تتجاوب مع الحاجات الأكثر إلحاحاً: المأوى، الغذاء، خدمات الصحة، التربية، الدخل....

ـ وإجراءات صادرة عن مستوى محلّي، تهدف إلى جعل الأشخاص المحرومين يضطلعون بالاستقلالية والثقة بالنفس حتى يكافح هؤلاء ضد التفلّت الخلقي، والشعور بالعجز والاستبعاد الاجتماعي.

العضو، بمقتضى التدابير الوطنية وتدابير المجموعة المرعيّة الاجراء.

3 ـ فتح هذا الحقّ لكل الاشخاص الذين لا يمتلكون موارد تساوي على الأقلّ مبلغاً محدّداً، مع مراعاة القابلية الناشطة للعمل بالنسبة للأشخاص الذين بلغوا سنّ الرشد المدنية والذين عمرهم وصحتهم ووضعهم العائلي يسمح لهم ممارسة نشاط مهني.

4 ـ الوصول الى هذا الحق دون تحديد المدّة، أي ما دامت ظروف الوصول مؤمّنة، وشرط أن يظل هذا الحق مفتوحاً، عينياً، بالنسبة للمدد المحدّدة، إنما القابلة للتجديد.

5 ـ هذا الشكل من المساعدات هو تدبير إضافي للحماية الاجتماعية العامّة.

6 ـ ترافق هذا الحق مع سياسات ضرورية لدمج الأشخاص المعنيين اقتصادياً واجتماعياً، وبخاصة لوصولهم التلقائي الى الحماية الصحّية ولبلوغهم حقوقهم في الخدمات والإعانات، وخاصة في مجال السكن والتعلّم.

ج ـ بتنظيم تنفيذ هذا الحقّ وفق التوجيهات العملية التالية:

1 ـ ● تثبيت قيمة الموارد التي تعتبر كافية لتغطية الحاجات الاساسية التي تتعدّى حاجة سدّ الرمق؛ تثبيتها بالنظر الى مستوى المعيشة ومستوى الاسعار في الدول الاعضاء، وبالنسبة لمختلف انماط الأسر وأحجامها.

● عند الاقتضاء، تحديد مبالغ مكملة تتناسب مع حاجات نوعية؛

تنظيم البرنامج الجديد وبنيته:

في حين كان البرنامجان الأوّل والثاني يركّزان على تقصي مشكلات الفقر وتشخيصها، كان من المفروض أن يؤدي برنامج العمل على المدى المتوسط إلى تشارك أشدّ وثوقاً بين لجنة المجموعة الأوروبية والحكومات (المحلّية، والمناطقية أو المركزية)، بمشاركة ناشطة من الهيئات المتطوّعة والخاصة، بالإضافة إلى مشاركة المستفيدين أنفسهم.

لذا كان ينبغي أن يموّل هذا البرنامج ثلاثين مشروعاً بكلفة تبلغ 50 مليوناً من الفرنكات، يضاف إليها 20 مليوناً كلفة إدارة البرنامج وجمع الإحصائيات.

وكل مشروع نموذجي كان يدار بإشراف لجنة رئيسية تضمّ كل المسؤولين العامّين أو الخاصّين المعنيين مالياً أو عملانياً، والموكل إليهم مهمّة إعداد مشروع مفصّل عن الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة للكفاح ضد الفقر. وكانت وحدات من البحث ـ تنمية، متعاقدة مباشرة مع لجنة المجموعة الأوروبية، تشرف وتقدّم المشورة لمجموعات العمل الرئيسية وللفرق العاملة على الأرض. وكانت اللجنة تقوم بدور المنشِّط لشبكة وحدات البحث والتنمية وتؤمّن نشر وبثّ النتائج، إنما كان حضورها يقتصر على فريق من المستشارين. كما كان هناك مجموعة استشارية تضمّ ممثّلين عن حكومات الدول الأعضاء تتمّ استشارتها كلما برزت مسألة هامّة.

● الاستناد في تحديد هذه المبالغ على دلالات ملائمة، كالحدّ المتوسط للدخل المعمول به في الدولة العضو، أو الاحصائيات عن استهلاك الأسر، أو الحدّ الأدنىٰ للأجر المشروع إذا كان موجوداً.

● تشكيل طرائق لضبط هذه المبالغ دورياً، وفق هذه الدلالات، حتىٰ تبقى هذه التغطية للحاجات مؤمّنة.

2 ـ تعيين مبالغ إضافية تخصصية، أي مساعدة مالية تفاضلية تسمح بالتصرّف بهذا المبلغ من قبل الاشخاص الذين مواردهم، إذا ما قدّرت على المستوىٰ الفردي أو الأسروي، أدنى من المبلغ المحدّد، المزاد عند الاقتضاء.

3 ـ إتخاذ الإجراءات اللازمة حتى لا يكون وزن الدعم النقدي الممنوح مقيّداً بتطبيق القواعد المرعية الإجراء في الميادين المالية والواجبات المدنية وواجبات الأمن الاجتماعي.

4 ـ إتخاذ كل التدابير كي يمنح الاشخاص المعنيون تقديمات اجتماعية خاصة، تقوم على توفير الاستقبال لهم، والإعلام والعون القانوني.

5 ـ تقرير تدابير، لمصلحة أشخاص بلغوا سنّ العمل ولهم القدرة على القيام به، تؤول الى مشاركتهم أو زيادة مشاركتهم في العمل أو في أعمال التدرّب، استعداداً للبدء بالنشاط أو لإعادة البدء به.

6 ـ إتخاذ الإجراءات اللازمة حتى يطّلع، فعلياً، الاشخاص الاشدّ حرماناً على هذا الحقّ؛ وتبسيط المعاملات الإدارية، قدر المستطاع، كما تبسيط طرق الإشراف على الموارد وعلى

4 ـ الأعمال الأخرى للمجموعة الأوروبية:

إن برامج المجموعة الأوروبية لم تستنفذ العمل لصالح الأشدّ فقراً.

فاللجنة التابعة للمجموعة ما زالت تقوم بأعمال وتنفّذ سياسات في قطاعات متفرّقة، أمثال الاستخدام، التدريب، الحماية الاجتماعية، المساواة بين الرجال والنساء، عن طريق أموال أساسية تؤخذ من المساعدة الغذائية، ومن الكفاح ضدّ الأمية.

بيد أنه من العسير عزل الأعمال التي توجّه إلى الأشخاص الأكثر حرماناً، عن مجموع هذه الأعمال.

هذا من جهة، أمّا من جهة أخرى، فإن لجنة المجموعة الأوروبية قد شاركت مشاركة كبيرة في إعداد مشروع التوصية المتعلّق بالمجموعات الأوروبية «الذي تركّز على المعايير العامّة المتعلّقة بالموارد والإعانات الكامنة ضمن أنظمة الحماية الاجتماعية». بكلام أبسط، لقد لحظ المشروع توصية للدول الأعضَاء لوضع الحدّ الأدنى للدخل المضمون. هذا الحدّ الأدنى الذي قدّم على أنه «الحقّ الذاتي العام، المؤسّس على الحاجة»، الحقّ المشرَّع بابه لكل شخص يكون دخله أدنى من المبلغ المحدَّد.

الاوضاع المتعلّقة بفتح هذا الحق؛ وتنظيم ضيغ الطعن بطريقة لطيفة وبسيطة وسريعة أمام حكم ثالث مستقلّ، أمثال المحاكم.

د ـ بتأمين هذه الضمانة للموارد والإعانات ضمن إطار انظمة عون الحماية الاجتماعية؛ وتحديد صيَغها وتمويل كلفتها وتنظيم إدارتها وتنفيذها وفقاً للتشريعات الوطنية وكافة اشكال تطبيقاتها.

هـ ـ بالبدء بوضع هذه الإجراءات موضع التنفيذ، كما تنصّ عليها التوصية الحاضرة، بطريقة مطّردة، وقد تعدّل عرضاً حسب فئات السنّ، خلال السنوات الخمس التي تلي تبنّيها؛

و ـ إتخاذ التدابير الخصوصية للحصول على معلومات منتظمة حول الكيفيات الفعلية لنفاذ الناس إليها، الناس المعنيين بهذه الإجراءات، وللقيام بعملية تقويم منهجية لطرق تنفيذ هذه التدابير ولنتائجها.

وللوصول إلى هذه الغاية، يطلب إلى اللجنة

1 ـ تنشيط وتنظيم التبادل المنتظم للمعلومات والتجارب، بالاتصال بالدول الاعضاء، كما التقييم المستمر للتدابير الوطنية المعتمدة.

2 ـ أن تعرض على المجلس والبرلمان الأوروبي واللجنة الاقتصادية والإجتماعية، وخلال السنوات الثلاث التي تلي تبنّي التوصية المقدّمة، ولاحقاً وفق قاعدة منتظمة، تقريراً يصف بناءً على المعلومات المقدّمة لها من الدول الاعضاء التقدّم الذي أُنجز والعقبات التي صادفت تنفيذها.

حرر في بروكسيل بتاريخ ......

الفصل التاسع

سياسات ضمانة الموارد

لقد وضعت كل البلدان الأوروبية على الأرض أجهزة ضمانة مواردها؛ بعض البلدان كان يزخر بهذه الأجهزة، والبعض الآخر كان يفتقر لها، حسب مستوى التنمية في البلد، ووفق الخيارات المتّخذة فيما يتعلق بالحماية الإجتماعية. وكانت هذه الأجهزة تتميّز، في كل بلد، وفق ما ترتبط به من تشريعات تأمين أو تشريعات عون. وما كان يطلق عليه تسمية الحدّ الأدنى للدخل المكفول لم يكن في الغالب سوى إعانة دنيا من المساعدة، اقترحنا تسميتها الحدّ الأدنى المكمِّل للدخل بمقابل الحد الأدنى البديل للدخل، الذي نموذجه الإعانة الشاملة.

1 ـ الدرجة الدنيا والحدّ الأدنى:

الدرجات الدنيا المضمونة تحت ستار التأمينات الإجتماعية:

إنها الدرجات الدنيا من المساهمات، المرتبطة بالاشتراكات الاجتماعية التي يدفعها المستخدمون أو المأجورون أو التي تدفعها الفئتان معاً. إنها عادةً الدرجات الدنيا المحدّدة بالنسبة للعمل، أكان المرء غير قادر على العمل (أشخاص معاقون)، أم وصل إلى السنّ الشرعي للتقاعد (أشخاص مسنُّون) أم لا يجد عملاً نظراً للوضع الاقتصادي (العاطلون عن العمل). ويضاف إلى هذه

السوابق التاريخية لتدخلات
السلطات العامّة

إن توزيع المؤن التي كانت تقوم بها السلطات العامّة لها تاريخ يعود الى آلاف السنوات. ففي مصر، كان يتمّ منذ زمن الفراعنة تخزين الموادّ الغذائية من قبل الدولة، ويترافق هذا التخزين مع بيع الموادّ بأسعار مدعومة ومع توزيع المؤن والإعاشات على المحتاجين من قبل السلطات العامة. هذه الممارسات كانت تعتبر مرتبطة بالمسؤولية الاخلاقية للحكّام، وكانت تشكّل عاملاً هاماً من عوامل الحفاظ على الإستقرار الاجتماعي في حالة الأزمة الناجمة عن عجز في الإنتاج الداخلي، وعن تمويل النفقات العسكرية وعن الاضطرابات التجارية. وفي روما القديمة كما في اليونان القديمة، كان توزيع حصص الحبوب الغذائية أو الخبز ينحصر في حقبات الأزمة، الحقبات المتعاقبة الناتجة عن الحروب أو عن سوء الاحوال المناخية ومع تطوّر وسائل النقل واجهزة الريّ في المناطق الريفية، وتحسّن الشبكات الخاصّة والعامّة لتوزيع المواد الغذائية، وجدت الحكومات نفسها مجهّزة باسلحة افضل لاتّقاء المجاعات.

إن خلق اسواق عمل من قبل السلطات العامّة كوسيلة من وسائل النضال ضد الفقر لا يعود تاريخه هو أيضاً، الى الأمس القريب. فمنذ القرن الرابع ق.م. كان مستشارو الحكّام في الهند يطالبون، في حالة الكوارث الطبيعية، باستخدام الناس في بناء السدود وأعمال جرّ المياه وبتقديم ما يطعمهم بالمقابل. واصبحت هذه الصيغة لاحقاً العنصر الأساسي في استراتيجيات الوقاية من المجاعات في الهند وأظهرت فعاليتها. وفي أوروبا القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كانت تقدم

الدرجات الدنيا التي تستهدف بعض البنيات الإجتماعية، مثلاً على ذلك، المخصّصات التي تدفع، في فرنسا، لقريب يعيش منفرداً. هذه الدرجات الدنيا الغاية في التعقيد، درجات الحماية الإجتماعية لا تهدف إلى الكفاح ضد الفقر المتشكّل، بل على العكس تهدف إلى الحيلولة دون وقوع بعض الأشخاص في براثن الفقر. والواقع، أن وجود الحدّ الأدنى للشيخوخة، في فرنسا، الذي أعيد النظر فيه باستمرار يسمح لمعظم الأشخاص المسنّين الإفلات من براثن الفقر، الفقر المحدّد وفق معيار الحدّ الأدنى للدخل الفردي المعمول به، بينما عدم وجود هذا الحدّ الأدنى في إنكلترا، يبقي معظم الأشخاص المسنّين في حالة فقر.

الدرجات الدنيا المضمونة تحت ستار المساعدة الإجتماعية:

إنها درجات دنيا غير إسهامية، تموّل من الضرائب التي تجبى، وتموّل عادة من المجموعات المحلّية (الكومّونات، والأعيان)، على الرغم من أن الدولة أحياناً تأخذها كلّياً أو جزئياً على عاتقها. والواقع أنه ينبغي التمييز بين العون «المتخصّص»، الممنوح عندما يكون الناس ضمن وضع محدّد، والعون المعمّم، الممنوح مهما كان الوضع. فالعون المتخصّص موجود في كل البلدان. والإعانات التي يقدّمها، حسب وضعية الشخص أكان مسنّاً، أم عائلة في ضائقة، أو شخصاً مقعداً، أو عاطلاً عن العمل، تتناسب مع حاجة طالب الإعانة، كما تقيّمها السلطة الإدارية المخوّلة بتسليم الإعانة أو كما تقدّرها اللجنة المخوّلة بهذا الغرض. بينما العون المعمّم، أو **الحدّ الأدنى المضمون للدخل،** لا يوجد على الصعيد الوطني إلا في بعض البلدان الأوروبية،

المساعدات للفقراء بشرط القبول بتأدية بعض الأعمال أو بالعيش في ملاجىء وسخة. وفي انكلترا الفيكتورية، هذه الممارسة كانت تفضّل على عمل الإحسان، إذ حينها كان الإحسان يعتبر تشجيعاً على الكسل. والمثل الأفضل الذي يمكن أن يقدّم عن الأعمال العامة العظيمة هو مثل إدارة تطوير العمل التي كانت تستخدم في الولايات المتحدة، عاملاً من بين خمسة عمّال، خلال أزمة الثلاثينات العظمى.

وفي منعطف القرن، كانت مساعدة الفقراء تقوم أساساً على الإحسان والعون الممنوحين بعد التحقّق من وسائل العيش، تحقّقاً دقيقاً، إلى درجة أصبح معه العيش مهيناً للناس الذين كانوا يعانون منه. لكن أشكال العون اعتبرت يوماً بعد يوم مشينة أخلاقياً لأولئك الذين كانوا يستفيدون؛ وخلقت الحربان العالميتان وأزمة الثلاثينات طلباً على الإعانات لم يكن باستطاعة الحكومات سدّه. غير أن حدوث الدولة الصناعية الحديثة جعل ممكناً ظهور أنظمة رسمية للأمن الإجتماعي، كانت تغذّى من اشتراكات العاملين والمستخدمين، وتؤمّن تغطية اجتماعية واسعة. وإعانات الشيخوخة الممنوحة من قبل السلطات العامّة للمسنّين كانت مميّزة هامة من مميّزات هذه الأنساق الجديدة. وإعانات البطالة رأت النور بعد الأزمة الكبرى. وبعد الحرب العالمية الثانية اتخذت التغطية الإجتماعية طابعاً عالمياً، مع إدخال الإعانات العائلية، وتقويم حدّ أدنى من الإعانات الإجتماعية للمرضى والعاطلين عن العمل والمسنّين. والضمانة التي يستفيد منها هؤلاء على صعيد الصحة العامة، وصعيد المساعدة الممنوحة للدخل والتأمينات، تعطي الفقراء في معظم البلدان المتطوّرة شعوراً بالأمان، الذي ما يزال ناقصاً في البلدان النامية.

المصدر: البنك الدولي، مصدر سابق.

خاصة في أوروبا الشمالية. لكن في بلدان أوروبا الجنوبيّة، بادرت بعض المناطق أو بعض الإقاليم إلى خلق حدّ أدنى مضمون للدخل. هذه هي الحال في إيطاليا، حيث معظم الإقاليم في جنوب إيطاليا حدّدت دخلاً مضموناً، وحيث قدّم برلمان صقلّية Sicile، حديثاً، اقتراح قانون يهدف إلى تحديد الحدّ الأدنى للدخل لكل المنطقة. وهذه أيضاً هي الحال في أسبانيا، حيث المبادرة التي اتخذت مناطق الباسك Basque في العام 1988، لإنشاء حدٍّ أدنى للدخل شكّلت نقطة الزيت التي تمدّدت، فانتقلت العدوى إلى كل المناطق الإسبانية، باستثناء منطقتين، فأنشأت حدّاً أدنى للدخل. والحقيقة أن اليونان والبرتغال وحدهما لا يملكان، لا على المستوى الوطني ولا على المستوى المحلّي، جهازاً كهذا لضمان الحدّ الأدنى من الموارد.

2 ـ بيسمارك ضد بيڤريدج Beveridge:

تقوّم مسألة الحدّ الأدنى للدخل بالنسبة لمجمل نسق الحماية الاجتماعية. من وجهة النظر هذه، يسهل التمييز بين الانساق البيڤريدجية والانساق البيسماركية، رغم أن هذا التمييز اليوم ينحو إلى التهافت.

فالأنساق البيڤريدجية تهدف إلى إشباع الحدّ الأدنى بالنسبة لكل فئة من الناس والإعانات التي تقوّم جُزافية ومتشابهة، وكذلك هي حال الضريبة أو المساهمات التي تسمح بتمويل هذه الإعانات. في حين أن الانساق البيسماركية هي ذات طابع مهني، موجّهة للحفاظ على مستوى حياتي مكتسب، بفضل الإعانات المتناسبة مع الدخل الذي كان يتقاضاه الإنسان وحلّت محلَّه هذه

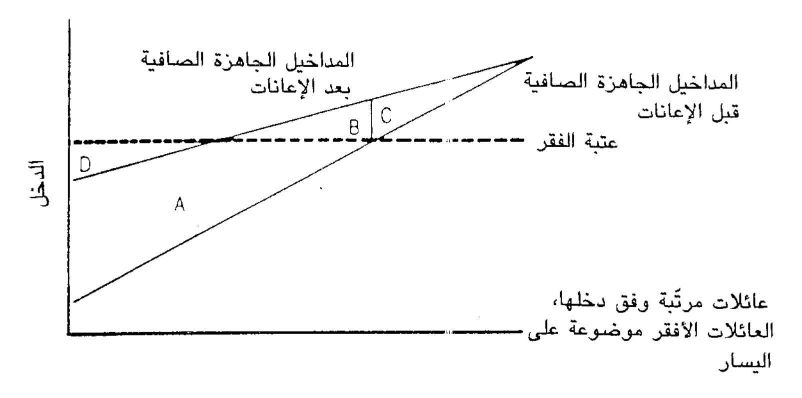
العام 1987: الإعانات بالنسبة المئوية
إعانات المتوسطة المتّزنة للمجموعة الأوروبية

	مرض		عجز صحّي ووهن		حادث عمل، أمراض مهنية		عائلة		أمومة		شيخوخة وبقاء		بطالة		الأجمالي	
	٪ للناتج المحلي الخام	SPA للفرد	٪ للناتج المحلي الخام	SPA للفرد	٪ للناتج المحلي الخام	SPA للفرد	٪ للناتج المحلي الخام	SPA للفرد	٪ للناتج المحلي الخام	SPA للفرد	٪ للناتج المحلي الخام	SPA للفرد	٪ للناتج المحلي الخام	SPA للفرد	٪ للناتج المحلي الخام	SPA للفرد
البرتغال	74	40	98	52	65	34	55	29	57	28	58	37	27	21	63	34
الدانمارك	93	109	105	122	47	47	154	204	201	252	91	132	176	229	108	125
المانيا الفيدرالية	124	144	116	133	151	171	97	151	83	108	102	131	88	133	110	126
ايرلندا	100	63	66	42	28	20	133	61	208	93	63	62	203	88	91	57
ايطاليا	83	89	68	73	94	104	54	55	51	67	116	94	33	35	88	93
اللوكسمبورغ	101	122	183	220	165	179	114	144	155	193	101	156	17	135	103	123
المملكة المتحدة	76	80	96	101	23	33	128	145	85	78	87	86	101	102	92	97
بلجيكا	99	100	103	103	106	116	122	112	35	35	103	101	181	198	107	106

هولندا	123	125	275	277	-	-	128	124	51	48	86	115	216	225	121	122
فرنسا	111	125	77	85	109	131	136	141	189	181	109	111	98	111	109	121
إسبانيا	63	46	73	53	173	64	7	4،2	80	65	70	70	174	81	68	50
σ/x المتوسطة:	0,21	0،33	0،44	0،47	0،41	0،50	0،39	0،57	0،53	0،51	0،14	0،21	0،49	0،49	0،14	0،27
المجموعة الأوروبية (- اليونان)	6،16	540	2،22	196	0،58	123	1،78	670	0،23	1749	11،08	5761	1،53	2809	24،7	2189

المصدر ديسبرسين Dispersyn، مصدر سابق.

أحد مقاييس فعالية الإعانات الإجتماعية



في هذا الرسم التخطيطي، المسافات المحدّدة تتوافق مع المقادير (الكميّات) التالية:

مجموع النفقات بالنسبة للإعانات	A + B + C =
مبلغ الإعانات الإجمالي الإعانات التي يستلمها الأشخاص المعتبرون فقراء قبلاً.	A + B =
فارق الفقر قبل تقديم الإعانات	A + D =
فارق الفقر بعد الإعانات	D =

(من الملاحظ أن هذا الرسم التخطيطي لم يعيّن مقاييس وأن الخطوط التي تدلّ على المدفوعات الفعلية ليست قسراً قائمة) من الممكن إذاً أن نحدّد التصوّرات التالية:

● **الفعالية العمودية للنفقات** والتي تمثّل نسبة الإعانات (الفردية أو الشاملة) التي تعود إلى العائلات التي يمكن أن تكون في حال فقر دون هذه الإعانات؛ وهذه النسبة تساوي:

$$\frac{(A + B)}{(A + B + C)}$$

الإعانات، وهي إعانات تموّل عن طريق الاشتراكات الإلزامية، التي تتناسب هي أيضاً مع الدخل.

يستنتج من هذا أن الحدّ الأدنى المضمون للدخل ليس سوى عِلاوة من الإعانات ضمن الانساق البيڤريدجية ترتكز على مبدأ الحدّ الأدنى المضمون، بالنسبة لكل الناس. هذه العِلاوة تعطى عندما تعتبر الإعانات الملحوظة ذات مبلغ ضعيف بنظر حاجات طالب الإعانة أو عندما يجد طالب الإعانة نفسه في وضع استثنائي غير قادرٍ على مواجهته مالياً. عندها تخضع هذه العِلاوة للتدقيق في موارد طالب الإعانة، كما يُتحرّى عن حاجاته الحقيقية. غير أن الأنساق البيسماركية تحتاج مبدئياً إلى سلك أخير من الأمان، لأنها ترتكز على قاعدة مهنية وتتضّمن، نتيجة ذلك، «ثقوباً» في حمايتها الإجتماعية. فالحدّ الأدنى المضمون للدخل يشكّل حينها هذا السلك الأخير من الأمان وينبغي أن يقيّم بالنظر لمجمل نسق الحماية الإجتماعية.

ما يزال لهذا التمييز بين انساق الحماية الإجتماعية دلالته، غير أن الوقائع اليوم قد امتصّت بريقه. فالانساق البيڤريدجية قد أدخلت فكرة التناسبية، عن طريق إدخالها جزئياً ضمن تحديد مبلغ بعض الإعانات (المعاشات)، أو عن طريق ممارسة التخفيضات على مختلف الدرجات الدنيا بالنسبة لمشاركة المضمونين المالية. أما الانساق البيسماركية فقد تمثّلت فكرة الحدّ الأدنى بالنسبة للجميع، من جهة بتحديد عتبات الضمان بالنسبة لأولئك الذين لا يمكنهم الحصول على حقوق كاملة أو مداخيلهم التي يكسبونها من نشاطهم اليومي لا تكفيهم؛ ومن جهة أخرى،

● **تجاوز النقطة** (B) والتي تمثّل الفرق بين مبلغ الإعانات التي يتسلّمها المستفيدون والمبلغ الذي قلّص فارقهم عن الفقر، أي قسم الإعانات الذي بفضله تجاوز المستفيدون العتبة المقبولة، إذا كان التقليل من الفقر هو الهدف الوحيد (وهذه بالطبع لم تكن الحالة)، فإن التجاوز قد يشكّل دفعاً «فائضاً». في الرسم التخطيطي التجاوز النسبي يساوي:

$$\frac{B}{(A + B)}$$

● **الفعالية بخصوص تقليص الفقر** التي حدّدت كتقليل صافٍ للفقر عن طريق الإعانات. إنها إذا حاصل نسبتين:

أ ـ نسبة النفقات التي تذهب فعلاً إلى الفقراء.

ب ـ نسبة النفقات التي تذهب إلى الفقراء والتي تقلّل فعلاً بعدهم عن الفقر، بالتعارض مع «التجاوز». حسب الرسم التخطيطي، مثلاً،

الفعالية بخصوص تقليص الفقر = $A/(A+B+C)$ = الفعالية العمودية للنفقات مضروبة بـ (100 ـ التجاوز النسبي)، بمعنى أن الفعالية بخصوص تقليص الفقر تبلغ 100٪ عندما (B + C) تتجه نحو الصفر.

المصدر: Beckerman ، برامج الحفاظ على الدخل وتاثيراتها على الفقر، جينيف B.I.T ، 1979.

بانتاج مقولة الحقوق المتفرّعة التي تسمح بامتداد الإستفادة من الإعانات المرتبطة بالعمل لتطاول الأشخاص غير الناشطين.

هذا التقارب الناتج عن عملية التهجين هامّ على وجهين. ضمن نطاق ما يعبّر عن الفروقات بين النسقين، فهو يظهر كيف يمكن أن يحتلّ موقعاً الحدُّ الأدنى للدخل داخل نظام الحماية الإجتماعية، كما هو موجود: عِلاوة تخصّص للدرجات الدنيا، أي المتدنّية طبيعياً في بلدان بيفريدج، ودرجَات دنيا فئوية أو حدّ أدنى معمّم، في بلدان بيسمارك. وضمن نطاق ما يعبّر عن ميل إلى توحيد انساق الحماية الإجتماعية، فهو يظهر بأية طريقة يمكن أن يعمّم العون، بصورة مخصّصات كاملة، مثلاً. هذان هما السبيلان المتّبعان لسياسات الحدّ الأدنى المضمون للدخل، والذي أصبح السبيل الأوّل موجوداً، بينما السبيل الآخر يُطالب به ويُنشد (راجع الفصل العاشر).

3 ـ الحدّ الأدنى المكمِّل:

لقد اقترحنا تسمية الحدّ الأدنى المكمِّل للدخل جهازَ ضمان الموارد الذي يتمّم الحماية الإجتماعية الموجودة والتي يندرج ضمنها، إمّا لزيادة الإعانات الأساسية، وإما لسدّ «الثقوب» في نظام الحماية الاجتماعية. هذا الجهاز يقوم دائماً بتخصيص العون التفاضلي، إذ يدلّ عدد المستفيدين المتغيّر على أن ليس له في كل مكان الوظيفة نفسها. ومعرفة هذا الجهاز هي ضرورية لا سيّما وأن النظرة إلى الحدّ الأوروبية تؤدّي إلى تخيّل امتداده على مجمل بلدان المجموعة الأوروبية.

فنلندا

كيف تحتسب مخصّصات الحدّ الأدنى للدخل؟

إن مخصّصات الضمان المادي تقوم على جزء أساسي، ينضاف إليه إعانات الإنفاق. فمبلغ المخصّصات المدفوع للمستفيد يساوي الفرق بين الدخل الجاهز والمبلغ الإجمالي للمخصّصات الضمان المادي.

- إن الجزء الأساسي قد يرتفع إلى 55٪ من مبلغ السقف لمعاش الشيخوخة ويتغيّر وفق دائرة العمل المناطقية. هذا الجزء مخصّص لتغطية نفقات الأكل وتكاليف المستوى اليومي للحياة: تكاليف العناية، النقل، أقساط التلفزيون، الإشتراك في صحيفة، الترفيه عن الأطفال، عندما يحكم أن هذه التكاليف ضرورية ومعقولة (راجع اللوحة).
- إن إعانات النفقات تغطي تكاليف الطبابة والسكن.

زوجان مع ثلاثة أولاد تتراوح أعمارهم بين 17، 14 و9 سنوات.

- الدخل الشهري FIM 5100
- نفقات السكن والطبابة FIM 1400

1 ـ الجزء الأساسي:	الوالدان 1346 × 2 = ...	2692
	الولد الأول 17 عاماً:	1346
	الولد الثاني 14 عاماً:	950
	الولد الثالث 9 أعوام:	634
	المجموع:	**FIM 5622**
2 ـ إعانات النفقات:	سكن	1200
	صحّة	200
	المجموع:	**FIM 1400**
3 ـ مخصصات المدفوعة:	الجزء الأساسي:	FIM 5622
	+ إعانات النفقات:	1400
	ـ الدخل الشهري:	5100
	= المخصصات المدفوعة:	**FIM 1922**

مخصّصات العون:

إن الحدّ الأدنى للدخل، في البلدان التي يوجد فيها هذا الحدّ، له، صراحةً، هدف ضمان الأمان الإجتماعي لكل فرد (بلجيكا، انكلترا)، أو هو يسمح لكل فرد أن يحيا حياةً متلائمة مع متطلّبات الكرامة الإنسانية، دون أن يُعطى تحديداً للكرامة (المانيا، البلدان المنخفضة)، وبالتالي مساعدة طالب العون أن يندمج اجتماعياً ومهنياً (فرنسا). والتسمية التي تعطى لهذا الحدّ الأدنى تختلف من بلد لآخر: باستثناء اللوكسمبورغ Luxembourg التي تسمّيه جهاراً الحدّ الأدنى المضمون للدخل، هناك في فرنسا تسمية الحدّ الأدنى للإندماج، في المانيا المساعدة للبقاء، في انكلترا دعم الدخل بعد أن تمّ طويلاً الكلام على المساعدات المكمّلة، في هولندا مخصّصات العون، في بلاد الباسك الدخل العائلي المضمون، ومن ثمّ أعطي تسمية الحدّ الأدنى للإندماج...

هذه المخصّصات للعون، التي قد لا تكون مندرجة ضمن تشريعات العون لأسباب حادثة (بلجيكا، فرنسا) تنتمي إلى المساعدة الاجتماعية، وفق الإجراءات العادية المعمول بها: شرط الموارد، وأحياناً شرط الإقامة أو الجنسية... أما شرط العمر فيتغيّر حسب البلدان، بدءاً من سنّ الثلاثين في اللوكسمبورغ، ومن سنّ الخامسة والعشرين في فرنسا إلى سنّ الثامنة عشر في هولندا، مع وجود بعض الخروقات والمخالفات، في كل الحالات.

وخلافاً لبقية إعانات المساعدة الإجتماعية، الإعانات

جدول الجزء الأساسي للمخصّصات الماديّة للضمان (1986)

شخص يعيش وحيداً أو أهل بدون طفل	FIM 1584
شخص بلغ 17 سنة وأكثر	1346
الولد الأوّل الذي يقلّ عمره عن 17 عاماً	
• بين 10 و16 سنة	950
• أقلّ من 10 سنوات	713
الولد الثاني الذي يقلّ عمره عن 17 عاماً	
• بين 10 و16 سنة	871
• أقلّ من 10 سنوات	634
الولد الثالث الذي يقلّ عمره عن 17 عاماً	
• بين 10 و16 سنة	792
• أقلّ من 10 سنوات	554
الولد الرابع الذي يقلّ عمره عن 17 عاماً	
• بين 10 و16 سنة	713
• أقلّ من 10 سنوات	475
الولد الخامس الذي يقل عمره عن 17 عاماً	
• بين 10 و16 سنة	634
• أقلّ من 10 سنوات	396

المتخصّصة، المخصّصة لفئات تعتبر مستفيدة قانونياً (الأشخاص المسنّون مثلاً. . .)، فإن الحدّ الأدنى للدخل هو إعانة من المساعدة الإجتماعية العامّة، مخصّصة للأشخاص الذين أوضاعهم هي تحت سقف الموارد. لذا يمكن القول إن لا أحد يستطيع، مبدئياً، أن يستمرّ في الحياة دون أن يكون عنده شيء يقتات منه.

المخصّصات التفاضلية:

كيف تحتسب مخصّصات الحدّ الأدنى للدخل؟ في كل البلدان، تعتبر المخصّصات التفاضلية المخصّصات التي تُعيَّن باحتساب الفارق بين المبلغ المضمون وقيمة الموارد التي يكسبها المستفيد.

ما ينبغي قوله هنا هو أن المبالغ المضمونة تتغيّر. ففي المانيا، تحدّد هذه المبالغ وفق «ترسيمة كمية للحاجات»، لكن في انكلترا يتمّ الإقتراع عليها سنوياً في البرلمان، وتحدّد إدارياً في بلجيكا، وتنشأ عن الحدّ الأدنى للأجر البيمهني المتنامي في هولندا. وإذا كانت مبالغ الحدّ الأدنى تزداد بانتظام في بلجيكا منذ 1986، فإن قيمة مخصّصات العون في هولندا تخفّض، وقيمة الحدّ الأدنى في المانيا طالها التخفيض بقيمتها الحقيقية منذ 1983 إلى 1987، إنما منذ ذاك الحين يعاد النظر فيها بانتظام. وأخيراً نقول بأن قيمة هذه المبالغ تتغيّر وفق التركيبة العائلية؛ فلكل بلد نظرته الخاصة المتوازنة إلى الراشدين والأطفال.

زد على ذلك أن قيمة مبالغ موارد المستفيد يتمّ احتسابها أيضاً وفق البلدان. المسألة المطروحة، في الأساس، هي أن يُعرف إذا كان ينبغي أن تندمج الإعانات العائلية أو مخصّصات

المملكة المتّحدة

الدخل المدعوم

(معدّلات بعض الإعانات المقدّمة أسبوعياً، بالجنيه

من نيسان 1988 إلى نيسان 1989)

1 ـ المخصصات الفردية:		2 ـ علاوات	
شخص يعيش بمفرده		عائلة	6،15
● من 16 إلى 17 سنة	£ 19،40	قريب منعزل	3،70
● من 18 إلى 24 سنة	26،05	متقاعد	
● من 25 وما فوق	33،40	● وحيد	10،65
زوجان:		● متزوج	16،25
● > 18 سنة	33،80	عاجز	
● شريك < 18 سنة	51،45	● وحيد	13،05
قريب منعزل:		● مع آخر	18,60
● 16 إلى 17 سنة	19،40	عاجز كبير:	
● 18 سنة وما فوق	33،40	● وحيد	24،75
أولاد في العهدة: > 11 سنة	10،75	● زوج عاجز	24،75
● من 11 إلى 15 سنة	16،10	● زوجان عاجزان	49،50
● من 16 إلى 17 سنة	19،40		
● 18 سنة	26،05	ولد معاق	6,15

3 ـ حذف تكاليف السكن لشخص يعيش في العهدة:	
● شخص يبلغ 18 وما فوق، مع عمل مدفوع	8،20
● آخرين	3،45
● شخص على عتبة الفقر	49،20

قسم نفقات «الحدّ الأدنى للدخل» من ضمن نفقات الأمن الإجتماعي

(بملايين الجنيهات، 1989 ـ 1990)

دعم الدخل	7،585
مساعدات عائلية	4،591
إجمالي الإعانات غير الإسهامية	16،059
إجمالي الإعانات الإسهامية وغير الإسهامية	47،186

المصدر: دائرة الأمن الاجتماعي

السكن في صلب المورد؛ وانطلاقاً من وجهة النظر هذه، بعض البلدان تبدو سخيّة في العطاءات وبعضها يبدو شحيحاً.

وتقدّم المخصّصات التفاضلية عدّة مميزات. فكونها غير خاضعة للضريبة، لا يمكن عادةً تقديرها، على الرغم من كونها قد تقدّر، في بلجيكا، لتأمين دفع النفقات الغذائية. ويمكن أن تختلط عادة، ضمن نطاق حدّ سقف الدخل، بالموارد المكتسبة من العمل، بطريقة لا تثبط تقديم عروض العمل. وأخيراً نقول إنه من الصعب معرفة ما هو المبلغ المتوسّط الملحوظ من قبل المستفيدين، إذ لا نملك سوى القليل من الاحصاءات حول المدّة المتوسطة لدفع المخصّصات. بالمقابل لو استطعنا معرفة الإنفاق العام لكنا استطعنا احتساب الإنفاق المتوسط لذوي دخل الحدّ الأدنى الذي هو على وجه التقريب 1500 فرنك في الشهر، أي بنسبة 25٪ من الدخل الجاهز للشخص، ما خلا في هولندا حيث بلغ 3500 فرنكٍ شهرياً بالنسبة للعاطلين عن العمل و4500 فرنكٍ بالنسبة لغير العاطلين.

من هم المستفيدون من الحدّ الأدنى للدخل؟

إن عدد المستفيدين يتغيّر من 4،0٪ من السكّان في بلجيكا إلى 1،8٪ في انكلترا، وهذا ما يُلْفِتُ مباشرة الإنتباه إلى الفرق الأساسي بين حدود المداخيل الدنيا في مختلف البلدان. هذه النسب المئوية قد تصبح أعلى لو أن كل المستفيدين طالبوا بحقوقهم في الحدّ الأدنى. والحال إن بعض التحقيقات قد كشف أن الكثير من الأشخاص، لنقص في المعلومات أو لقصور في التوجّه إلى مؤسسات المساعدات الإجتماعية التي لها في كل

جدول الحدّ الأدنى للدخل في المانيا، أول أيلول 1991
(بالمارك الألماني)

المكان	الراشد الأوّل 100٪	الأولاد					الراشد الثاني 80٪
		أقلّ من 8 سنوات 50٪	أقلّ من 8 سنوات 55٪**	من 8 إلى 15 سنة 65٪	من 15 إلى 19 سنة 90٪		
باد ـ ووارتمبرغ	475	238	261	309	428		380
بافيير	457	229	251	297	411		366
برلين الشرقية	468	234	257	304	421		374
برلين الغربية	483	242	266	314	435		386
براندیسبورغ	450	225	248	293	405		360
برام	474	237	261	308	427		379
هامبورغ	479	240	263	311	431		383
هيس	475	238	261	309	428		380
ميكلمبورغ ـ پوميراني	440	220	242	286	396		352
باس ـ ساكس	474	237	261	308	427		379
ریناني ـ وستفالي	473	237	260	307	426		378
ریناني ـ بالاتينا	474	237	261	308	427		379
ساخسين ـ آنهولت	440	220	242	286	396		352
ساخسين	435	218	239	283	392		348
سارّ	468	234	257	304	421		374
شليزويغ ـ هولشتين	468	234	257	304	421		374
تورينغ	440	220	242	286	396		352

** عندما يهتم الراشد وحده بتربية الاولاد وبالعناية بهم.

مكان مفهوم خيري، لا يطالب بالحدّ الأدنى للدخل الذي يحقّ له.

بعد كل ما تقدم نقول بأن معظم المستفيدين من الحدّ الأدنى للدخل شبه متماثلين، حسب البلدان، مع الإشارة إلى بعض الخصوصيات الوطنية، خصوصيات أنظمة الحماية الإجتماعية. فالمستفيدون الرئيسيون هم العاطلون لمدة طويلة عن العمل، الأشخاص الوحيدون، أو الأزواج دون أطفال، لكن نسبة كبيرة من الأشخاص المسنّين أيضاً تستفيد، في انكلترا كما في اللوكسمبورغ.

ولقد بيّنت دراسة أجريت في بلجيكا أن الحدّ الأدنى لوسائل العيش توجّه نحو الأشخاص الذين هم في حالة فقر شديد ومديد، كما توجّه نحو أشخاص أكثر شباباً، خلال الفترة الممتدّة من 1976 ـ 1986. ورغم كوننا لا نملك دراسات خاصة عن كل بلد يمكن القول إن الحركة عامة بالنسبة للتطورات المتوازية المتعلّقة بالبطالة وبالبنيات الإجتماعية.

ما هي وظائف الحدّ الأدنى للدخل؟

يشغل الحدّ الأدنى للدخل ثلاث وظائف: بديل عوني للأمن الإجتماعي، بديل عوني للتعويض عن البطالة، بديل عوني للحدّ الأدنى للأجر.

ـ **بديل عوني للأمن الإجتماعي؟** إن الحدّ الأدنى للدخل هو، من جهة، وسيلة تكمّل المبالغ غير الكافية، مبالغ الإعانات أو وسيلة تكمّل الإعانات المتنوّعة بلا كفاية. هذا بالطبع هو

الولايات المتحدة

أنساق الحماية الإجتماعية (بمليارات الدولارات)

I. البرامج الإجتماعية = المداخيل البديلة

أ. التأمينات الإجتماعية

ـ نظام الشيخوخة (الضمان الإجتماعي)	117،1	
ـ معاشات قدامى المحاربين	8،1	
ـ معاشات المستخدمين الفيديراليين (مدنيين وعسكريين)	26،8	
ـ آخرون	6،5	
ـ تأمينات البطالة	18	
	176،5	**41،3٪**

ب. المعونة: مساعدة المحتاجين

ـ المساعدة المخصّصة للعائلات الفقيرة ولديها أولاد	7،3	
ـ الحدّ الأدنى للشيخوخة من أجل العميان والمعاقين	6،4	
ـ معاشات قدامى المحاربين المعدمين	3،6	
ـ معونة التدفئة	1،6	
ـ معونة عامّة	0،7	
ـ أطعمة ضرورية	9،1	
ـ برامج غذائية أخرى	4،9	
ـ مساعدة سكنية	5،5	
ـ مكاسب ضريبية	1،3	
	40،4	**14٪**
المجموع 1	**216،9**	**73٪**

الوضع في انكلترا حيث الحدّ الأدنى للدخل، كما يدلّ الإسم على ذلك **المساعدات المكمّلة**، اعتبر علناً العِلاوة التي تزاد، لمصلحة الأشدّ عسراً، على إعانات الضمان الوطني. ولم يغيّر شيئاً، في هذه المسألة، **دعم الدخل الجديد** (التسمية الجديدة للعون). وهذه هي أيضاً الحال في كل من المانيا والبلدان المنخفضة حيث المبالغ القليلة للمخصّصات العائلية تدفع العائلات إلى التماس الحدّ الأدنى للدخل. من جهة أخرى، يعتبر الحدّ الأدنى للدخل وسيلة لتمويه غياب بعض الإعانات، وخاصة غياب مخصّصات الأهل المنعزلين في المانيا الفيدرالية سابقاً، والحدّ الأدنى للشيخوخة في كل من المانيا الفيدرالية سابقاً وفي اللوكسمبورغ، أو مبلغ هذا الحدّ الأدنى للشيخوخة المتدني، في كل من انكلترا، بلجيكا والبلدان المنخفضة.

ـ البديل عن ضمان البطالة؟

المثل الصارخ عن هذا هو بالتأكيد مثل البلدان المنخفضة، حيث أنظمة الضمان الإجتماعي كانت تموّل 45٪ من التعويض في 1975، مقابل 35٪ بالنسبة لأنظمة التضامن و20٪ بالنسبة لأنظمة الحدّ الأدنى للأجر، في الفترة التي كانت فيها البطالة تطال 200000 شخص وكانت لمدّة قصيرة، في حين أنه في العام 1984، حيث البطالة طالت 669000 شخصاً وأصبحت بطالة طويلة الأمد، لم يكن تمويل التعويض يؤمّن إلاّ بنسبة 35٪ من قبل التضامن، وبنسبة 15٪ فقط من قبل الضمان، وبنسبة أكثر من 52٪ من قبل الحدّ الأدنى للدخل. ولوحظ نفس التطور في المانيا، رغم أن شروط بلوغ أنظمة الضمان وأنظمة التضامن قد خفّت منذ العام 1987.

II. البرامج الإجتماعية= إعانات مباشرة

أ ـ التأمينات الإجتماعية

ـ تأمين المرض ـ العجز للمسنّين	36،7	٪12،7
ب. العون: مساعدة المحتاجين		
ـ العون الطبي	14،6	
ـ العون الطبي لقدامى المحاربين المعدمين	10	
ـ خدمات اجتماعية	2،9	
ـ تأهيل مهنى	4	
ـ مساعدة مدرسية	2،8	
	34,3	**٪12**
المجموع 2	**71**	**٪24،6**
المجموع العام 1 + 2	**287،9**	مليارا من الدولارات

المصدر: إعادة تشكيل اللوحة انطلاقاً من المعطيات التي قدّمها پالمير Palmer، منشورات فيريو، مصدر سابق.

ـ البديل العوني عن الحدّ الأدنى للأجر البيمهني المتنامي في حال البطالة؟

في إنكلترا كما في لوكسمبورغ، إن الحدّ الأدنى للدخل هو أيضاً وسيلة لرفع الأجور المنخفضة، في حالة عدم ضمان الحدّ الأدنى للأجر. فاللوكسمبورغ هي البلد الوحيد حيث يستطيع العاملون المأجورون، الذين يكسبون أجراً، الحصول على الحدّ الأدنى للدخل. ولقد أشارت بعض الدراسات التي أجريت في انكلترا أن الحدّ الأدنى للدخل يعزّز الأجور المنخفضة ويفاقم أوضاع الفقر. في الحقيقة، من الصعب الوصول إلى استخلاص نتائج حول هذه النقطة. فالحدّ الأدنى للدخل مستمدٌ من الحدّ الأدنى للأجر البيمهني المتنامي، في البلدان المنخفضة، إنما تنبغي الإشارة إلى أن الأجور تفوق الحدّ الأدنى للأجر، بطريقة لا يعود هناك تضارب بين الحدّ الأدنى للأجر البيمهني المتنامي والحدّ الأدنى للدخل.

ماذا نستنتج؟ بالطبع إن الحدّ الأدنى للدخل هو «علاوة» على الحماية الإجتماعية، إلى حدّ لا يكون فيه الإنسان دون شيء كي يستمر في الحياة. غير أنه ينبغي أن نلاحظ أن الحدّ الأدنى للدخل يترجم غالباً وكأنه «نقص» في الحماية الإجتماعية، إلى الحدّ الذي يسمح فيه بتعميم الكلفة الأقلّ. ففي معظم البلدان حيث الحدّ الأدنى موجود، يعتبر هذا الأخير مؤسسة قديمة، لم تنشأ من أجل مكافحة الفقر. وإنشاؤه في بلجيكا العام 1975 كان موقّتاً، بانتظار إصلاح قانون العون. لكن ازدياد أوضاع الفقر، لا بل اتساعها، غيّر من طبيعة الحدّ الأدنى للدخل، وغالباً من نظر

الحدّ الأدنى للدخل في بعض البلدان الأوروبية

البلد	الإسم (تاريخ استحداثه)	التمويل	مدّة الدفع الشرعية	الإنفاق الإجمالي	عدد المستفيدين (٪ من السكان)	النفقات الشهرية المتوسطة بالفرنكات
النمسا (1988)	سوزيالهيلف (1974 ـ 1977)	مقاطعات ومناطق	قابلة للتجديد	3 مليارات شيلينغ	120 000	919
بلجيكا (1986)	مينيميكس (1974)	الدولة 50٪، المقاطعات 50٪	قابلة للتجديد	5 مليارات فرنك بلجيكي	50 000	1367
الدنمارك (1987)	كونتانتجالب	الدولة 50٪ المقاطعات 53٪	قابلة للتجديد	4155 مليون كورون دانمركي	207 000	1238
فنلندا، إصلاح في 1984 ـ 1986	إنكوم سيكيوريتي أسّيستانس	الدولة 47٪ المقاطعات 53٪	شهرية (قابلة للتجديد)		150 000 (3٪)	
اللوكسمبورغ (1988)	ريفني مينموم كارانتي (1987)	الدولة	قابلة للتجديد	675 مليونا من الفرنكات اللوكسمبورغية	3890 أسرة= 5541 شخصاً	2458
هولندا (1986)	ألجيمين بيجستاندويت (1965)	الدولة 80ـ90٪ البلديات 20 ـ 10٪	قابلة للتجديد	11 ملياراً فلورين	580 000	4684
بلاد باسك	إنجرسو مينيمو فاميليار (1989)	الدولة			8000 عائلة (مؤونة)	
المانيا الفيدرالية سابقاً (1987)	هيلف زوم ليبنسُنترهولت	هيئات محليّة (مقاطعات) وتتجاوزه إلى المناطق	قابلة للتجديد	10 مليار مارك ألماني	2 400 000 (4،1٪)	1033
المملكة المتحدة (1985)	إنكوم سَپّورت (1988)		قابلة للتجديد	6،8 مليار ليرة	4 600 000 (8،1٪)	1590

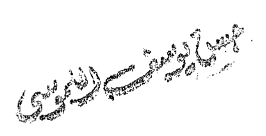
المصدر: س. ميلانو، العمل الاجتماعي، عدد خاص بالحدّ الأدنى للدخل.

إليه على أنه أجر الهامشية والإستبعاد، لا بل اعتبر في كل الحالات على أنه مؤسسة عاجزة بحدّ ذاتها عن حلّ مشكلة الفقر.

أما **بالنسبة لبلدان جنوب أوروبا،** حيث تعرف الحماية الإجتماعية أغواراً سحيقة، إن وضع حد أدنى للدخل على المستوى الوطني موضع التنفيذ، يعني اختيار حدّ أدنى للحماية الإجتماعية، مع خطر البقاء ضمن إطار الحدّ الأدنى للحماية، ومع خطر عدم بذل الجهود لإغناء نسق الحماية الإجتماعية، والاقتصار على دفع الإعانات السخيّة ظاهراً والتي تكاد لا تتبدّل.

أما **بالنسبة لبلدان شمال أوروبا،** فإن الخطر هو في رؤية انساق الحماية الإجتماعية فيها تنساق وراء انساق البلدان الأشدّ فقراً، وذلك عائد إلى اعتبارات، ليس حول تماسك انساق الحماية الإجتماعية الأوروبية، بل لاعتبارات محض اقتصادية تتعلق بوطأة النقول الإجتماعية ضمن الاقتصادات المفتوحة أكثر على المنافسة.

وهكذا نجد أن الخطر في أوروبا هو خطر شدّ انساق الحماية الإجتماعية نحو الأسفل، لعدم القدرة على شدّها نحو الأعلى: قد يكون هذا هو الإنحراف البيفردجي لأوروبا.



البلدان الواطئة: قفا الدولة - العناية

مئات آلاف «المرضى» و«العاجزين» عن العمل

إنها دولة «مريضة»، هذا هو التشخيص الذي أعطاه حديثاً رئيس الوزراء رود لوبرس Ruud Lubbers عن بلده. والأرقام التي قدّمها من: 230 000 شخصٍ متغيبٍ عن العمل بسبب المرض؛ فالمتوسط السنوي يبلغ 870000 شخص «غير كفوئين في العمل»، وهي الفئة التي يقع فيها كل مواطنٍ في البلدان الواطئة يراكم أكثر من 365 يوماً من المرض.

إن «غير الجديرين» بالعمل، جزئياً أو كلياً، يشكّلون اليوم 12،6٪ من مجموع الناس العاملين، والذين يبلغ تعدادهم 7 ملايين شخص من أصل 15 مليوناً من السكّان. والقانون حول التأمين على عدم الأهلية في العمل يطبّق بعد سنة من «المرض» المتواصل ويسمح بدفع 70٪ من آخر أجر كان يقبضه العامل قبل مرضه. أن 365 يوماً من أيام المرض الأولى تقع ضمن قائمة قانون المرض والذي يغطّي 100٪ من الأجر. والعدد 870000 شخص المدرجة أسماؤهم على لائحة غير الجديرين بالعمل تتجاوز كثيراً عدد السكّان القاطنين في أمستردام Amsterdam (000 700 نفس)، والبلدان الواطئة ضمن هذا الميدان تعدّ من أبطال أوروبا؛ وهناك لوحة أكثر إثارة للإهتمام: التغيّب، يفوق 90٪، ويتجاوز 50٪ مما يعي عليه الحال لدى الجيران البلجيكيين والإلمان. هاتان المصيبتان، المرض وعدم الأهلية في العمل - يظهران في القطاع الخاص كما في القطاع العام. يستفيد من التأمين على عدم الأهلية 000 90 شخص من أصل 000 888 موظف.

البطالة المقنّعة

هذه الأرقام تثير القلق إذ أكثر من 80٪ من الناس، العاملين

الفصل العاشر

الفقر والحماية الاجتماعية

إن المسألة الأخيرة المعروضة للحلّ هي مسألة الحماية الاجتماعية. كيف يمكن أن يُوجَد الفقر في ظل أنظمة ثرية بالحماية الاجتماعية التي يعرفها الغرب؟ ما هي حدود الحماية الاجتماعية؟ وما هي الانعطافات الممكنة؟

1 ـ إعادة إحياء الدولة ـ العناية:

لمزيد من الحماية الاجتماعية أو للتقليل منها؟

إن الخلافات حول فهم الدولة ـ العناية تبدو عميقة. فالبعض يعتبر أن الحماية الاجتماعية غير كافية، إنما ينبغي تنميتها، ليس للتغلّب على الفقر فحسب، بل لأن مزيداً من الاجتماعي يوصل إلى مزيدٍ من الاقتصادي. لكن البعض الآخر يعتبر أن الحماية الاجتماعية قد ذهبت بعيداً وغالت، إذ هي تحشد الكثير من الموارد على حساب الاقتصادي (مفاعيل الاستحقاقات) وتعزّز السلوك الكسول الخامل. لهذا ينبغي أن نقلّل من الاجتماعي كي نحصل على مزيدٍ من الاقتصادي؛ وكل طرف يقدّم الحجج التي تقنعه.

في الواقع يمكن القول إن الخلافات حقيقية لكنها ليست بالعمق الذي نظن. هناك نوع من التوافق الضمني حول قبول

المدرجة أسمائهم ضمن التأمين على عدم الأهلية، اعتبروا «نهائياً» غير قادرين على العمل. والأمر الأكثر إثارة للإهتمام أن حوالي 14٪ من «غير القادرين» (118000) تقلّ أعمارهم عن 35 عاماً، وهذه النسبة ما زالت تتزايد. ومنذ إنشاء التأمين على عدم الأهلية في 1968، انتقل عدد الأشخاص الذين يتظاهرون «بالإرهاق» من 150000 إلى ما يقارب 000 900 شخص.

إن المجموع، مرض وعدم أهلية، يكلّف الدولة 34،5 ملياراً من الفلورين. ويتأمّن تمويل هذه الكلفة عن طريق المساهمات الإجتماعية. في المتوسط إن المستخدمين والعاملين يدفعون على التوالي 6،20٪ و1،20٪ من أجرهم الخام لقانون المرض، بينما يدفع العاملون وحدهم (12٪) لقانون عدم الأهلية. هذه المساهمات تثمر 21،5 ملياراً من الفلورين سنوياً.

لكن التأمين على عدم الأهلية يضمّ أيضاً «منبوذين» من سوق الإستخدام، وهو أمر يخفي معدّلاً فعلياً من البطالة يتجاوز كثيراً الأرقام الرسمية. ويصنّف عاطلون عن العمل طالبي الاستخدام المسجّلين لدى وكالات الإستخدام فالمعدّل الرسمي للبطالة هو 4،9٪ من الناس العاملين (أي 340000 شخصٍ) والحال أن الأشخاص المستفيدين من إعانات البطالة يبلغ عددهم 636000 شخص، أي 9٪ من الناس العاملين - إذاً ضعف الرقم الرسمي عملياً. وإذا أضفنا إلى هذا الرقم قسماً من نسبة 12،6٪ من الناس العاملين المسجّلين على قائمة التأمين على عدم الأهلية، يبدو وضع الإستخدام في البلدان الواطئة قليل البريق.

ومن الواضح أنه ينبغي على الحكومة اتخاذ إجراءات اقتصادية ميزانية لازمة للتقليل من عجز الدولة.

المصدر: مقالة كتبها Vanmaerckes فان مايرسك
في صحيفة الموند Le monde في 5 آذار 1991.

الحماية الاجتماعية، وحول قبول فكرة إعادة التوزيع بشكل أفضل، وهذا هو التمني، المعترف به أو غير المعترف به من قبل هذا الطرف أو ذاك. ولقد لاحظنا أن شروط الموارد للحصول على الإعانات قد ازدادت، كما ازداد في نفس الوقت نصيب الدولة في تمويلها. يستنتج من كل ذلك أنه من غير الممكن نقل النزاع حول انتهاز تأسيس انساق الحماية الاجتماعية على مبدأ جديد، **الحدّ الأدنى البديل للدخل**، تحت صورة ضريبة سلبية على الدخل أو بصورة مخصّصات شاملة.

الحدّ الأدنى البديل للدخل:

نطلق تسمية الحدّ الأدنى البديل للدخل على الحدّ الأدنى المخصّص كي يحلّ محلّ مجمل الإعانات الإجتماعية النقدية، التي تدفع، دون قيد أو شرط، لكل شخص غنيًّاً كان أم فقيراً، شاباً أم كهلاً، عاملاً أو غير عامل. هذا النوع من الحدّ الأدنى للدخل غير موجودٍ في أي مكان ولم يوجد اطلاقاً، رغم أن بعض المفكّرين اعتقدوا أنهم وجدوا له مثيلاً قديماً في الحدّ الأدنى للدخل، الذي وضعه سبينهاملاند Speenhamland ، في انكلترا في القرن الثامن عشر. هذا الحدّ الأدنى البديل نراه حاضراً في الجدالات القائمة بين الجامعيين، نجده في الإدارة (وخاصة في BIT) وفي الأوساط السياسية (وعلى الأخص «الخضر» في المانيا).

إن مفهوم هذا النوع من الدخل يستند على التمييز بين الحاجات الضرورية والحاجات غير الضرورية. فأنصار هذا المفهوم، وحفظاً لجعل الحقّ في الوجود حقّاً في الكسل، وجب

نحو حدّ أدنى عالمي للدخل

المؤسسات البنيات الأنساق	الجمعية	السوق	الدولة
قيم	تضامن	حريّة	مساواة
ضابط	أخلاق	تبادل	سلطة
تنسيق	إتفاق، التحام، توافق	مال	حقّ
مؤسسة	عون	ضمان اجتماعي	تموين (إشباع الحاجات)
وضع الأجور	أن يكون مواطناً فقيراً ضمن الكومونة	عمل، مأجور، عائلة	مواطن
مشاكل اجتماعية سياسية	شبه مموّن	استبعاد	مشاركة
الظرف الذاتي	حاجة	إعانة	حقّ أساسي
نمط الأمن الأساسي	مساعدة اجتماعية	أمن أساسي موجّه نحو الحاجات الأساسية	دخل أساسي

المصدر: Opielka ، نقلاً عن Riedmüller B. et Rodenstein في 1989 ، Vie Sicher ist die soziale Sicherung? éd. Suhrkamp

أن يبرروا انشاءه بعبارات محض أدواتية، عن طريق ذكر ثلاثة أنماط من العقلانية.

ـ **عقلانية تقنية**: إن الحدّ الأدنى العالمي للدخل قد يجعل الحماية الاجتماعية بسيطة للغاية، ويقلّص المفاعيل المنحرفة كما يقلّل الكلفة ويزيد الفعالية، وبخاصة في مكافحة الفقر. هذه الحجّة ينقصها القيمة وتتطلب توسيعاً على ضوء الطرق الحسيّة لوضع الدخل العالمي موضع التنفيذ. فأنصار المخصّصات العالمية، كما أنصار الضريبة السلبية لم يتوصّلوا إلى تخيّل نسق بسيط عن الحدّ الأدنى العالمي، ويجعلوننا نخشى أن تكون كلفة هذا النسق باهظة للغاية، والأصحّ أعلى من كلفة الحماية الإجتماعية الراهنة. والسؤال الذي يظل مطروحاً، بعيداً عن التبسيط الضروري كلّياً لأنساق الحماية الإجتماعية، هو أن نعرف لماذا ينبغي توحيد مجموعة الإعانات التي تستمدّ شرعيتها من التاريخ، في إعانة واحدة وحيدة تسمّى الحدّ الأدنى للدخل. أما بصدد فعالية مكافحة الفقر، يكفي أن نشير إلى أنها ليست مرهونة فقط بالمبلغ المضمون، بل خصوصاً بكون الحدّ الأدنى العالمي يندرج ضمن منطق سيادة المستهلك، في حين أن الفقر، وكما نعرف ذلك، يرتبط أيضاً بسلوكات استخدام الدخل.

ـ **عقلانية اقتصادية**: إن الحدّ الأدنى العالمي يسمح بتصحيح وظائف السوق الأساسية، وظائف تخصيص الموارد، مُطلِقاً هكذا المجال أمام العرض ومقلّصاً البطالة. لكن هذه الفكرة التي وسّعها بقوّة كايث روبرتس Keith Roberts ، لم تحرز أبداً التأييد. زد على ذلك أنه من المفيد الإشارة إلى أن أنصار هذا النسق

الحاجات الحقّة والحاجات الزائفة

إن إعادة طرح مسألة الإقتصادي على بساط الجدل تتميّز بتكرار مزعج الموضوعة مركزية: إن عجز المستهلكين في الأسواق قد يحدّد بطريقة غير مباشرة بطلان التفسير الذي يفترض السيادة الفردية. هذه القضية، التي تعتبر في الغالب على أنها حقيقة يقينية، والتي لا تحتاج بالتالي لا برهاناً منطقياً ولا إثباتاً، ترتكز على خطأ أساسي، أي التمييز بين حاجات «حقّة» وحاجات «زائفة». في الحقيقة إن التسليم بأن المستهلك قد يستشعر حاجات زائفة يعني الإقرار بأنه كائن قابل للتلاعب والاستغلال. وإذا كانت هذه الفرضية مقبولة ومستساغة ظاهراً، فإنها لا تلبث أن تنهار أمام الفحص الدقيق. **فلا وجود لحاجات حقيقية، لأن لم يكن هناك وجود لحاجات زائفة.** وكلمة حاجة بحدّ ذاتها لا دلالة دقيقة لها.

غير أن تنامي الأقتصادات الصناعية جدّد شعبية هذه المقولات المبهمة، في حين أن جواب الاقتصادويين، الجواب المتأخّر والمستند إلى تصورات مدروسة، ظل محصوراً بعدد قليل من الأخصائيين.

فالتحليل الإقتصادي قد خطا خطوات أكيدة على طريق التقدّم، عندما بيّن آدم سميث أن الرفاه الإجتماعي قد لا يرتبط بالنوايا الغيرية بل ينجم عن التزواج، عن طريق التبادل التنافسي، بين دوافع المنتجين والمستهلكين، دوافع الإنتفاع. وحتى يتمّ الإنتفاع، ينبغي بالطبع أن يكون المرء حراً في اختيار استهلاكه أو في اختيار إنتاجه، الذي يوفّر له أكبر منفعة فعلية. فالنزاع الحديث حول الإقتصادي يتركّز بالتحديد حول هذه النقطة، ويسعى إلى تبيان أن هذا الشرط لم يحترم أبداً فيما خصّ المستهلك الذي تعتبر سيادته أسطورية. بالنسبة لهذه المدرسة، إن

موجودون بين الاقتصادويين الانكلو ـ ساكسون، الذين ينتمون إلى بلدان ذات حماية اجتماعية بيفريدجية، أو إلى بلدان يتوفّر لحمايتها الاجتماعية مميّزات خاصة (مثلاً: الجدل الذي دار في الولايات المتّحدة حول الضريبة السلبية في الستينات، في الفترة التي كانت تطرح فيها مسألة عقلنة توزيع المساعدات العينية).

ـ **عقلانية اجتماعية**: إن الحدّ الأدنى العالمي قد يسمح لكل فرد أن يختار بحرّية بين العمل ووقت الفراغ وأن يضع خطة لتنظيم مهنته مدى الحياة. ومن المسلّم به أن هدفاً كهذا لن يتمّ بلوغه إلاّ مع قيمة حدٍّ أدنى للدخل مرتفعة؛ وهذا ما يفترض أن يكون الحدّ الأدنى العالمي أمراً آخر غير البديل البسيط للإعانات، وأن يكون مرتبطاً بمنطق تشكيل الأجور أكثر من ارتباطه بمنطق الحماية الإجتماعية. والمفارقة أننا نعود، من خلال هذا الطرح، إلى مسألة العمل، المسألة المطروحة على قواعد المجتمع الجَمَاعي، وليس على قواعد المجتمع الليبرالي، عندها نرى أن الحدّ الأدنى للدخل يتطلّب بيروقراطية كبيرة، كي تضعه قيد التنفيذ. ولم يتردد اندره جُورْز André Gorz ، الذي أجرى دراسات ضمن هذا النطاق، من القول بأن الحاجات الفردية، من خلال هذا المنظور، ينبغي أن تحدّد سياسياً.

حدود الحدّ الأدنى المضمون البديل للدخل:

سوف نلاحظ أن هذه الحجج الثلاث لها قوّة لا متكافئة وفق مستويات التطوّر. فهي لا تتمتع بكامل قوّتها إلاّ إذا اجتمعت، وفي بلدان شمال أوروبا حيث مستويات الحياة مرتفعة وأنساق الحماية الإجتماعية ثريّة. لكن في بلدان جنوب أوروبا،

التبادل هو تبادل غير متكادىء أبداً **بين المستهلك المهيمن عليه والمنتج المهيمن. فالمستهلك إنسان قاصر من المناسب حمايته عن طريق الوصاية. بينما المنتج شرّير بالقوّة ينبغي أن تراقب حرّيته.** وكل أولئك الذين يتبنّون هذه النظرة يستندون على نفس المسلّمة. مسلّمة عجز المستهلك. **وتقوم دعوى المستهلك أيضاً على دعوى حب الإيذاء لدى المنتج.**

إن الرأي المقبول شعبياً، ومن خلال عودة مدهشة إلى مجادلات عصر الأنوار الفلسفية، يعطي تفسيراً راهناً لموضوعة المتوحّش الطيّب، العزيز على قلب روسّو Rousseau فالإنسان الطيّب طبيعياً يشعر بعدد متناقص من الحاجات البسيطة إنما الحقيقية. لكن المجتمع يُضلّه بخلق حاجات اصطناعية له، من أجل استعباده على أفضل وجه واستلابه. فهو يجعله غريباً عن ذاته، إذ القرب من ملذّات الحياة الزائفة في المدينة مفروض به أن ينمّي لدى كل مستهلك شخصية سرطانية، إنساناً مزدوجاً يتلاعب به. هذه الرؤية المتشائمة للإنسان في المجتمع تتضمّن بوضوح مواجهة بين الحاجات **الحقيقية** والحاجات **الزائفة**، وهي المواجهة التي يظن كل واحد أنه قادر على تحقيقها عن طريق الإستبطان البسيط. هذه الرؤية تنفذ إذاً إلى مسلّمة عجز المستهلك التي تتناقض كلياً مع التحليل الكلاسيكي عن سيادته. فالمستهلك، السيء الإطلاع، اللاعقلاني، القابل للتأثّر، المجرّد من السلاح تجاه تصرّفات المنتجين المتحالفين مع مالكي الإعلام. هذا المستهلك قد لا يكون سوى لعبة سلبية، رهانٍ إنما غير فاعلٍ ضمن عملية التنافس الإقتصادي. وبعد وضع زعمه في الملكية موضع شك، يمكن أن تطرّح دفعة واحدة كل نظرية الطلب التي تشكّل الدعامة المركزية للعلوم الإقتصادية.

من هنا ندرك أهمية الجدل الذي قد يبدو قاصراً للوهلة الأولى.

فإن إقامة حدّ أدنى عالمي للدخل قد يكون له فعل زيادة كلفة الحماية الاجتماعية الراهنة زيادةً هائلة، الحماية الناقصة للغاية، كما قد يكون له فعل ارسائها على قاعدة إعادة التوزيع، بحصر المعنى.

في الواقع، إن الحدّ الأدنى العالمي للدخل، مهما كان البلد واينما كان، يتهافت تحت ضربات النقد. فهو يندرج ضمن منطق تشكيل الأجور؛ عندها ينبغي أن يُثبِت الحدّ الأدنى للدخل تفوّقه بالنسبة للصيغ الجديدة لتحديد الأجور، المعمول بها منذ زمن بعيد، والتي تعيرها أهمية نظريات العقود الضمنية ونظريات أجور الكفاية. أو إنه يندرج ضمن منطق دولة ـ العناية كي يقلّص الحماية الاجتماعية إلى مجرّد إعادة توزيع مداخيل الأغنياء على الفقراء. في هذه الحالة، لا تصبح فعاليته العملانية مقيّدة وحدها، بل يصبح هنالك ضرورة لعقلنة الدولة ـ العناية، والتي نعلم اليوم أن لها قسطها في تنمية أوضاع الفقر؛ إذ كان هناك خيانة للدولة ـ العناية. وهي الدولة التي صيغت وأُديرت لضمان الرفاهية الاجتماعية، لكنها حاصرت الأفراد ضمن وضعية الشغّيل الضيّقة أو وضعيّة المستهلك، منجزة عملية التفكك الاجتماعي التي تندرج بنيوياً ضمن النظام الاقتصادي الموجَّه نحو الزبون. ومثال دفع التعويض عن البطالة يذكّرنا بذلك. في الفترة الأولى، لم نكن نرى إلاّ المستهلك وراء العاطل عن العمل. من هنا جاء ما اطلق عليه تسمية السياسات السلبية للاستخدام، المحصورة ضمن إطار التعويض عن الخسارة في الأجرة والخسارة في القدرة الشرائية، عن طريق تخصيص الإعانة الاجتماعية. لكن كل البلدان الأوروبية تركّز اليوم على دمج العاطل عن العمل، على تدريبه

فالجدل هو الذي يمدّ بالغذاء قضية النمو التي كبرت تدريجياً خلال الستينات، ولم تنتهِ فصولها بعد. وهو نفس المفهوم الذي يؤدّي بنا إلى استخدام عبارة مجتمع الإستهلاك، مع ما فيها من مفارقة، لأتّهام النظام التجاري الذي يكون فيه الأفراد سلعة استغلال تجارية من قبل الباعة، وهي مسألة تنضاف إلى استلابهم كونهم العمّال لدى المستخدمين. وكي يباع أكثر، يجب أن نخلق باستمرار حاجات جديدة. **فأطروحة إثارة الرغبات** من أجل ربح أكبر للمؤسسات قد استمدّت عبارتها الكلاسيكية من غالبريث Galbraithe وميشان Mishan . هذه الأطروحة بالإجمال لا تفعل سوى تحديث التحليل الماركسي، بعد تخفيف حدّته، عن فائض القيمة. لكن بدلاً من تركيز الهجوم على أجر العمل تنقله إلى تقوية المبيعات. وقد لا نستطيع في الواقع أن ندافع عن دور المؤسسات الإجتماعي في إشباع الحاجات ما دام المنتجون قد ساهموا بخلقها خلقاً مصطنعاً.

هذه الفكرة البسيطة تجاوزت إطار الأعمال الإقتصادية كي تصبح فلسفة اجتماعية وسياسية حقيقية. ويعاد طرحها اليوم من خلال مقالات صحافية متعدّدة وقد تمّ الإقرار بها وتكريسها رسمياً بقلم جيسكار ديستان Gisecard d'Estaing، الذي يعتبر أن «المستهلك ـ الملك الذي تصفه الدراسات الإقتصادية لا يُصادف أبداً في الواقع. فبعض وسائل الإعلام، وبعض الدعايات، وتوضيب السلع والمنتجات وتنوّعاتها الخادعة، وهرمها العجول، هي وسائل للتلاعب بالمستهلك المنعزل ولتشوّه بنيات الاستهلاك».

هذا الطرح الواسع الإنتشار يشكو من ضعف فاضح ومحدّد. فهو لا يشير اطلاقاً إلى كيفية التمييز بين الحاجات الحقيقية والحاجات الزائفة. ولا أين يجب أن نقيم خطّ الحدود؟ أين يتوقف «الطبيعي» وأين

وتنشئته، مع الإقرار بأن وراء العاطل عن العمل طالبَ عملٍ وليس فقط مستهلكاً.

لقد كتب الأميركي رالف سيغالمان Ralf Segalman ، في مؤلّف ضائع الصِّيت، أن سويسرا هي البلد الوحيد المتطوّر حيث لا ينتقل الفقر من جيل إلى جيل. وهي البلد الوحيد حيث توجَّه فيه الحماية الاجتماعية نحو الإستخدام والتدرّب أكثر مما توجَّه نحو إعادة التوزيع. ومهما تكن التحفّظات التي يوحيها كتابه، **الطريق السويسري نحو الرفاهية**، هناك شيء أكيد: ينبغي أن تكون الحماية الاجتماعية في المستقبل أشدّ حرصاً على روابطها مع الاستخدام، الذي يظلّ في نهاية التحليل، الضمانة الوحيدة الحقّة لحدّ أدنى للدخل.

2 ـ إعادة تنظيم الروابط الاجتماعية:

إن المنظور الذي شقّه رينه لينوار René Lenoir في فرنسا، يختلف عن المنظورات الأخرى، ويقوم على إعادة إبداع الحماية الاجتماعية، عن طريق تسيير الروابط الاجتماعية بشكل مختلف. لكن سوف نذكّر باختصار بالإشكالية التي أثارها قبل أن نقترح مثلاً عن اصلاح الروابط الاجتماعية في العمق، وهو مثل استقيناه من جايمس ميد James Meade .

إدارة جديدة للروابط الاجتماعية:

منذ العام 1974، لفت رينه لينوار الانتباه إلى «المبعدين»، وإلى عدم التكيّف الاجتماعي الذي «يتكاثر كمرض البَرَص»: مدمنون على الكحول، مدمنون على المخدّرات، عصابيون،

يبدأ «المصطنع»؟ وعدم الإجابة على هذه الأسئلة يعود إلى إنكار كل واقعية وكل حقيقة لفرضية الإنطلاق. والحال أن تاريخ الوقائع الإقتصادية يظهر دون صعوبة أن معظم حاجاتنا الحالية من أساس ثقافي. **فالإستهلاك والرغبات لا ينفصلان، في تعبيرهما عن التنظيم الإقتصادي والإجتماعي.**

وللإجابة على هذا الإعتراض البسيط ـ مع أنه اعتراض لم يورد إلاّ نادراً ـ اضطرّ متّهمو الوفرة المتقدّم خطوة إلى الأمام فأثاروا مسألة المجتمعات الزائفة (المجتمعات التي نعيش فيها)، وقد يكون من المناسب مقارنتها بالطوباويات الحقيقية (التي لا وجود لها إلاّ في ذهنهم). ضمن هذا التوجّه ينضوي الأدب المكتوم، أدب ضد ـ الاقتصاديين الأميركيين أو الفرنسيين. فلقد توصّل هؤلاء، بعد تعميم التساؤل الذي طرحه غالبريث وميشان إلى نقض كل معيار للإختيار بين الأنظمة الإقتصادية. فإذا كانت الحاجات تتغيّر مع لتنظيمات الإجتماعية، فكيف نختار بين هذه التنظيمات بالنظر للحاجات؟ وإذا كانت البنيات الإقتصادية تشكّل مصدراً رئيساً لتنامي الحاجات فلن نستطيع أن نبرّرها عن طريق كون هذه البنيات تؤمّن إشباع الرغبات التي تخلق على أفضل وجه. وفي سعيهم إلى الموضوعية والمطلق الخاصّين بالحاجات الحقيقية توصل هؤلاء المفكّرون إلى النتيجة أن الجوهري، ضمن عملية الاستهلاك، هو الرغبة التي ترتبط بالمركّبات الإجتماعية والتخيّلية، أكثر مما ترتبط بالأشياء ذاتها. فهم بذلك يكونون قد اكتشفوا مجدّداً، بعد تأخّر قرن، موقف أنصار الحديّة ومفهوم القيمة الذاتي. لكن إنكارهم للحرية الفردية قادهم إلى التأكيد أن البنيات الإجتماعية والإقتصادية تحدّد بإطلاق ذاتية كل فرد. ومن جديد يؤكّدون، وبشكل متناقض، أن هذه البنيات هي بحدّ ذاتها تعسّفية، بمعنى أنه يكفي أن نقوم بالاختيار «الجيّد» حتى نحصل على البنيات «الجيّدة» التي ستولّد بالضرورة تفتّح «الحاجات الحقيقية»

مرضى جسد ينفسيون، جانحون، هامشيون، كلّهم ينضافون إلى غير المتكيّفين جسدياً. يقول لنا لينوار أنه يجب أن نتساءل عن نوعية الحياة، عن غايات الاقتصاد؛ ينبغي أن نعرف كيف ندير الروابط الاجتماعية بين الناس إذ «مجتمع الاستهلاك الذي هو أيضاً مجتمع الاستعراض يصبح، لكونه كذلك، مجتمع الكبت والحرمان بالنسبة لعدد كبير من الناس الذين تبعدهم مداخيلهم عن الوفرة ذات الحدود الذاتية وغير الواضحة».

على الرغم من كون العمل الإجتماعي محصوراً ضمن حدود حقل اختصاصه، فإن القضية التي يثيرها رينه لينوار تؤدّي إلى طرح مسألة الدولة ـ العناية من جديد. بالطبع ينبغي أن نحتفظ بفكرة إدارة الروابط الاجتماعية، إنما دون شك ينبغي إلاّ نقصّر تطبيقها على الفقر القائم أو على غير المتكيّفين اجتماعياً. فالعمل الاجتماعي لا يمكن أن يقتصر على العمل على فئات اجتماعية أصبحت متماثلة؛ بل ينبغي أن يكون عملَ المجتمع على ذاته.

فإدارة الروابط الاجتماعية تبدأ ضمن المؤسسة وتتتابع ضمن المدينة، وللدولة نصيبها أيضاً. إذ لا وجود لمركز لإدارة الروابط الاجتماعية، بل هناك عدّة مراكز: الجمعيات، النقابات، المؤسسات، الجيرة، القرية، الولايات... إنها أماكن لإدارة الروابط الاجتماعية ولتعلّم الديمقراطية.

فمسألة الفقر ليست مسألة لا مساويات، تُرد إلى فروقات، بقدر ما هي مسألة سلطة، تُرد إلى رهانات. وعندما أشار دومونت Dumont أن مجتمع الطبقات لدى القبائل هو أكثر ديمقراطية في مجتمعنا، لم يكن يدافع عن اللامساواة؛ بل كان يقرّ، بكل

والتعبير عنها. وتتركّز كل الحريّة الإجتماعية في عدد قليل من الأفراد الذي يوجّهون الخيار الحاسم.

إن الخلاصة التي تنجم مباشرة عن هذه المفاهيم، المقبولة أو المتطرّفة، هي معيارية: ما دام الإستهلاك ذاتياً إلى أبعد الحدود، وما دام يتلاعب بالذاتيات، يجب أن يساهم بعض الأشخاص المتنوّرين في توجيهها ضمن المسار الصحيح. وما دامت الرغبات زائفة، أو على الأقلّ مرتبطة خطأً بالأشياء، ما دامت مخلوقة من قبل المجتمع أو من قبل المنتجين ولا يستفيد منها إلاّ هؤلاء، من المستحسن التخلّي عن مثيرات المجتمع الاستهلاكي، التخلّي عن التباهي، منع التسابق بقصد البرهنة، إلغاء الدعاية أو تنظيمها بشكل قاسٍ، وإعادة توجيه الجهد الإنتاجي في مجتمع مسالم حيث قد يكون لنا كل الوقت كي نعيش بأناة وودّ.

المصدر: روزا Rosa ، في كتابها الإقتصاد بعد إعادة إيجاده، منشورات الإكونوميكا 1977.

بساطة، بأن التراتبية والديمقراطية صنوان، وأن المساواة هي قيمة غربية هامّة بالطبع، لكنها متمايزة عن مسألة السلطة والديمقراطية.

إن المؤسسات لا تنادي بضمان إشباع الحاجات، بل تدفع جزاء العمل. وإنه لصحيح أن قيمة العمل قابلة للتفاوض، إنما على اساس مصالح المؤسسة، مصالح الفئة، وليس على أساس مصالح الفرد. بهذا الصدد، يبدو أن الحدّ الأدنى للأجر، ضمن مفهومه الحالي، هو عنصر يرتبط بالحماية الاجتماعية القديمة، لأننا عندما نضمن الأمن الفردي، نحرم الفئة من ديناميتها الجماعية. فكل المشاركين في المؤسسة ينبغي أن يجتازوا الخطر. والحال، أن ربّ العمل وصاحب المال يغطّون اخطارهم بتوزيعها أكثر مما يلجأوون إلى التأمين عليها، لكن المأجور يغطّي اخطاره، حصراً، بواسطة التأمين عليها. ويجب أن نعطيه الوسائل كي يوزّعها. والدولة، من جهتها، عليها واجب ضمان إشباع الحاجات الدنيا. فالمسألة هي مسألة الفعالية، أكانت بطريقة استدراكية أو غير استدراكية. إنها اليوم بطريقة استدراكية؛ وغداً بصورة إعانة عالمية أو عن طريق التعاون على الأخطار.

مجتمع جايمس ميد:

في مؤلّف صدر حديثاً، أراد جايمس ميد، الحائز على جائزة نوبل للعلوم الاقتصادية، أن يعطينا وصفاً ليس عن المجتمع الأفضل الممكن (المجتمع الطوباوي) بل عن المجتمع حيث يمكن العيش بصلاح. لم يكن ميد يقصد الإنضمام إلى نموذجه، بل ببساطة، أراد أن يَقدّم صورة موجزة حتى يبرز ما يمكن أن يعني تجديد الروابط الاجتماعية على قواعد المجتمع الليبرالي.

ثبت بالتنمية البشرية

التقدّم	النقصان
معدّل الحياة	
• إن معدّل الحياة في الجنوب قد زاد بنسبة الثلث خلال الفترة 1960 - 1987 ويبلغ اليوم إلى 80٪ من متوسط الشمال.	• إن معدّل الحياة في الجنوب ما زال يقلّ عن 12 سنة لمعدّل الحياة في الشمال.
التربية	
• إن عدد التلامذة في المرحلة الابتدائية، في الجنوب هو اليوم أكثر من 5 مرات عدد التلامذة في الشمال (480 مليوناً مقابل 105 ملايين). • إن عدد الأشخاص الذين يعرفون القراءة والكتابة يبلغ في الجنوب 1،4 ملياراً، مقابل حوالي مليار في الشمال. • إن معدّلات الأميّة في الجنوب انتقلت نسبتها 43٪ في 1970 إلى 60٪ في 1985.	• حوالي 100 مليونٍ من الأطفال الذين همّ بعمر الدراسة لا يدخلون دائماً المدارس في الجنوب. • حوالي 900 مليونٍ في الجنوب من البالغين هم أميّون. • إن معدّلات الأميّة في جنوب آسيا هي 41٪ و48٪ في أفريقيا شبه الصحراوية. • أكثر من مليار نسمة ما زالوا يعيشون في الفقر المطلق.
الدخل	
• إن الدخل المتوسط للفرد في البلدان النامية ارتفع حوالي 3٪ سنوياً بين 1965 و1980.	• خلال الثمانينات، انخفض الحدّ الأوسط لدخل الفرد بنسبة 2،4٪ في السنة في أفريقيا شبه الصحراوية وبنسبة 0،7 في أميركا اللاتينية.
الصحّة	
• أكثر من 60٪ من الناس في البلدان النامية يحصلون على الخدمات الصحية. • وأكثر من ملياري شخص يحصلون على نبع ماء صالح للشرب.	• هناك 1،5 ملياراً من الأشخاص لا يصلون دائماً إلى العناية الصحية الأولية. • 1،75 ملياراً من الأشخاص لا يصلون إلى نبع ماء صالح للشرب.

إن جايمس ميد ليبرالي، بخلاف هاييك Hayek وفريدمان Friedmann ؛ ويعتقد أن السوق قد عطّلته لا مساويات الإنطلاق في توزيع الثروات. من هنا جاء تساؤله حول أشكال الملكية الأكثر ملاءمة لتطوير علاقات السوق، أو بكلام آخر، الأكثر ملاءمة لمواجهة الأخطار. وجوابه على هذا التساؤل هو أن هناك وجوداً لأشكالٍ من الملكية تضمن لكل المواطنين حبل الأمان، حدّاً أدنى من الدخل يسمح لهم بقبول الأخطار، إذا أصبحوا أرباب عمل أو إذا قبلوا بثواب أكثر مرونة. وما ميّز مجتمع ميد مؤسّساتٌ ثلاث:

ـ **مؤسسة التشارك**: التي يعتبر فيها كل إنسان مساهماً، في الرأسمال، أو في العمل، ويتكفّل الشغّيلة بإبقاء ثمرات أعمالهم في المؤسسة حتى بعد التسريح.

ـ **التأميم بالمقلوب**، العملية التي تتميّز بكون الدولة هي مالكة ٥٠٪ من الثروة الوطنية، إنما يوكل أمر الإدارة إلى المبادرة الخاصة وتوزّع الأرباح على كل أفراد المجتمع.

ـ **الضرائب**، لا تجبى على أساس الدخل؛ بل على أساس الإنفاق بطريقة تشجّع الاستثمار الشخصي.

إن مجتمع جايمس ميد يقدّم بالإضافة إلى هذه المميّزات، مميّزات أخرى أساسية، منها على سبيل المثال، التخلّي عن مبدأ العمل المتساوي، والأجرة المتساوية. غير أن هذه الأفكار الجديدة تعدّ كافية لفهم فكرته حول الحدّ الأدنى للدخل؛ بمعنى أن تحديد حدّ أدنى للدخل، من مصادر متنوّعة، كافٍ كي نضمن للفرد حبل الأمان. وهذا الحدّ الأدنى للدخل، الذي هو المقسوم

صحّة الأطفال	
• إن معدّلات الوفاة لدى الأطفال (البالغ عمرهم أقلّ من 5 سنوات) نقصت إلى النصف بين 1960 و1988. • إن التغطية اللقاحية قد زادت بشكل كبير خلال الثمانينات وانتقلت من نسبة 30٪ إلى 80٪. هذا يعني أن 1،5 مليوناً تقريباً يتمّ إنقاذهم سنوياً.	• هناك 14 مليوناً من الأطفال يموتون سنوياً قبل بلوغهم سن الخامسة. • حوالي 3 ملايين من الأطفال يموتون سنوياً من أمراض يتوفّر لها اللّقاح.
الأطعمة والغذاء	
• إن الحصة الحرارية المتوسطة بالنسبة للفرد قد زادت بنسبة 20٪ بين 1965 و1985. • إن الحصّة العينية المتوسطة من الحراريات قد انتقلت من 90٪ من مجموع الحاجات في 1965 إلى 107٪ في 1965.	• إن سدس سكّان الجنوب يعانون من الجوع. • 150 مليوناً من الأطفال الأقلّ من 5 سنوات (واحد على ثلاثة) يعانون من سوء التغذية الحادّ.
النظافة	
• إن 1،3 ملياراً من الأشخاص يصلون إلى شبكات نظافة وافية بالمراد.	• حوالي ثلاثة مليارات من الأفراد لا يصلون إلى شبكات نظافة وافية بالمراد.
النساء	
• إن معدّلات إدخال الفتيات إلى المدارس قد زادت مرّتين أسرع من معدّلات إدخال الصبيان.	• إن معدّل الأميّة في صفوف النساء في البلدان النامية لا يشكّل سوى ثلثي معدّل الرجال. • إن وفاة الأمّهات في الجنوب هي أكثر ارتفاعاً بـ«12 مرة» عنها في الشمال.

المصدر: منظمة الأمم المتحدة، التقرير العالمي حول التنمية، إكونوميكا، 1990.

الاجتماعي، يتألف من أربعة أجزاء: الدخل الناجم عن تأدية المهامّ في العمل، الجزء من المكافاءات الذي يدفع بصورة أجر ثابت، الدخل الناتج عن توظيف الرأسمال الذي يكون العمّال قد كسبوه من مؤسسات أخرى تشاركية، الدخل المقسوم الذي تدفعه الدولة ـ العناية.

هكذا نجد بأن الخطر متنوّع، وقد يطلب الرأسماليون من العمّال المرونة القصوى في طلب الأجر، ويرى العمّال أنفسهم على قدر رفع التحدّي، فيطالبون إمّا بسلطة أكبر في اتخاذ القرارات ضمن المؤسسة، وإما بحقّ عيني عن قسم من الأرباح وفوائض القيمة على الرأسمال.

هذا كان ردّ جايمس ميد على عمليات التخصيص التي طرحها ثاتشير Thatcher ، وعلى اقتصاد التقاسم الذي طرحه مارتن ڤايتزمان Martin Weitzman ، وعلى خطر المجتمع الثنائي أو «مجتمع الخدم» الذي قد يوصلنا إليه التقدّم التقني. قد نستطيع ضمان العدالة الاجتماعية، عن طريق نشر الملكية وتحريك القدرة على المبادرة.

الخلاصة

إن المجتمعات المتطوّرة، مهما قيل فيها وعنها، توصّلت إلى السيطرة النسبية على الفقر. والفكرة التي تقول بأن هناك الدولة الثالثة عشرة في المجموعة الأوروبية ـ دولة 50 مليوناً من الفقراء ـ هي دون شك فكرة أساسية. فعدد الفقراء في كل دولة لا يتجاوز إلاّ نادراً نسبة 1٪ من السكّان.

بعد هذا نقول بأنه يجب الاعتراف بأن هذه النسبة المئوية تحمل على القلق، نظراً للثراء الواسع المتراكم، ونظراً للجهد الكبير المبذول في إعادة التوزيع التي تتمّ بخاصة من خلال الحماية الاجتماعية. والمجتمعات الغربية المتطوّرة تظهر عدم قدرة مقلقة في السيطرة على النتائج الاجتماعية الناجمة عن الركود الاقتصادي أو الأزمات الاقتصادية. ونمط التنمية الذي يميّز هذه المجتمعات يقدّم المفارقة في ازدياد تبعية شرائح الناس المتزايدة باستمرار وفي تنامي عدم الأمان لديها، لكن هذا النمط يغنيها في نفس الوقت. كما تتحمّل هذه المجتمعات المتطوّرة قسطها من المسؤولية في استمرار الفقر في العالم الثالث.

المصطلحات

A

وفرة	abondance
تراكم	accumulation
موالٍ	adhérent
حافز	aiguillon
يُسر	aisance
ترتيب، تنضيد	ajustement
صدفوي	aléatoire
تحالف	alliance
إعانة، مخصّصات	allocation (s)
غيري	altruiste
تحليل	analyse
تحليل اقتصادي	analyse économique
كلمات مضادّة	antonymes
نظرة، لمحة	aperçu
إفتقار	appauvrissement
حصّة، إسهام	apport
طرح	approche
تقريب، مقاربة	approximation
مسبق	à priori
استعداد	aptitude
وفق المراد	à souhait
مظهر	aspect
عون، مساعدة	assistance
جمعية	association
تأمين	assurance
لا متساوق	asymétrique
محمول، صفة	attribut
صدقة، زكاة	aumône

B

إنخفاض	baisse
فوج، أفواج	bataillon (s)
أفواج حاشدة	bataillons compacts
متطوّع	benevole
حاجة، حاجات	besoin (s)
حاجات أساسية،	besoins essentiels
حاجات ضرورية	besoins necessaires
حاجات لازمة	besoins indispensables
منافع	biens
رخاء، رفاهية	bien-être
إحسان، برّ	bien faisance
سيرة	biographie
هدف	but
هدف خيّر	but de bienveillance

C

ترسمل	Capitalisation
رأسمالية	Capitalisme
طابع	Caractère
فاقة	Carence
خيار	Choix
ظرف، ظروف	Circonstance (s)
ظرفي	Circonstanciel
مُعامِل	Coefficient
تماسك	Cohésion
تعاون	Collaboration
رحمة	Commiseration
لجنة	Commission
مقارنة، مقارنات	Comparaison (s)
أهلية، جدارة	Compétence
مكمّل	Complétif
مركّبة	Composante
تصوّر	Concept
مفهوم	Conception
تسامح، تنازل	Condescendance
رفاهية	Confort
أحوال، ظروف	Conjonctures

Conjonctures économiques	أحوال اقتصادية
Connexion	ترابط، ارتباط
Conscience de la pauvreté	الإحساس بالفقر
Consommation	استهلاك
Constant	ثابت
Contestation	رفض، معارضة
Contresens	معاني متعارضة
Contributif	إسهامي
Contribution	مساهمة
Coût	كلفة
Croissance	نمو
Cupidité	جشع

D

Décentralisation	لا مركزية
décentralise	لا مركزي
differentiel	تفاضلي
déficit	عجز
dénuement	فاقة
dépense	إنفاق
désavantage	مساوىء، أضرار
déshérite	محروم
destin	مصير
desuète	بالٍ، قديم
detresse	شدّة، ضيق
dévalorisation	تبخيس، تبذيل
développement	تنمية
disparité	تباين
dispersion	بعثرة
dispositif	جهاز

E

écart	فارق
économique	اقتصادي
economiste	اقتصادَوي (عالِم اقتصاد)
effet (s)	مفعول، مفاعيل
égalité	مساواة
élasticité	مرونة
enquéte	تحقيق
éporgne	إدّخار
équilibre	توازن
équitable	منصف
équivalent	مُعادِل
équivoque	إلتباس، إبهام
espérance de vie	معدّل الحياة
exclu	مستبعد
exclusion	استبعاد، إبعاد
expansion	توسّع
experience	تجربة
experimentation	تجريب، إختبار
explicite	صريح، بيّن
exploitation	استغلال
expropriation	نزع ملكية

F

facteur (s)	عامل، عوامل
fainéant	خامل
famine (s)	مجاعة، مجاعات
famines recurrentes	مجاعات متواترة
fin	غاية
fiscal	ضريبي، مالي
fluctuation	تقلّب
foisonnement	فيض، كثرة
fonction	دالّة
fonction	وظيفة
fonctionnement	وظافة
fortune	ثَروة
fraude	تحايل، إحتيال
frontière (s)	حدّ، حدود
frustration	حرمان، كبت

G

Gamme	تشكيلة
Gêne	عسر

H

habitude (s)	عادة، عادات
habitudes sociales	عادات اجتماعية
heuristique	كشفي (مساعد على الكشف)
homogène	متجانس

minima	درجة دنيا
minimum	حدّ أدنى
mobilité	حركيّة
monetaire	نقدي
motif	باعث
moyen	وسيلة
moyenne	متوسّطة
moyenne	متوسّطة حسابية
multidomaines	متعدد الميادين
multidimensionel	متعدد الأبعاد
mutation	طفرة

N

necessaire	ضروري
necessairement	بالضرورة
necessité	الضرورة، الإحتياج
nevrosé	عصابي
normatif	معياري
norme	معيار
notion	مقولة

O

objet	موضوع
objet	شيء
objectivement	موضوعياً
objectivité	موضوعية
Oisivité	بطالة
optique	نظر (وجهة نظر)
organisme	هيئة
organisme de solidarité	هيئة تضامن
original	أصلي

P

paradoxe	مفارقة
paramètre	ثابتة
participation	مشاركة
paupérisation	إفقار، تفقير
paupérisme	إملاق
pauperologie	علم الفقر
pauvreté	فقر
pays	بلد

I

identique	متماثل
illusion	وهم
inaptitude	عدم قدرة
indigence	عوز
indigent	معوز
inégalité	لا مساواة
infirme	عاجز
infirmité	عجز
inflation	تضخم
information	معلومة
insulte	إهانة
integré	متكامل
intensité	حدّة
interdependance	ترابط
interpersonnel	بيشخصي
interprofessionnel	بيمهني
intersubjectivité	بشخصية
introspection	استبطان
invalidité	عجز صُحّي
invariable	غير متبدّل
investigation	تقصٍ

J

joindre les deux bouts	وازن الدخل والخرج، حصل بمشقّة على ما يكفيه

L

laborieux	شاقّ، متعب
lien	صلة
longitudinal	طولي
logomachique	لفظي، كلامي

M

malnutrition	سوء تغذية
manque	قلّة
ménage	أسرة
mendicité	تسوّل
mentalité	ذهنية
mesure	مقياس
mesure	إجراء

sémantique	دلالي
seuil	عتبة
schéma	ترسيمة
signe	إشارة
socioculturel	اجتماعية ثقافية
sociohistorique	اجتماعية تاريخية
solidarité	تضامن
source	مصدر
sous-nutrition	قلّة تغذية
stimulant	مثير
structure	بنية
subjectif	ذاتي
subjectivité	ذاتية
subsistanee	بقاء
subvention	إعانة مالية
système	نسق

T

thème	موضوعة
trait	سمة
traité	مبحث
traité	معاهدة
transferer	نقل، حوّل
transfert	نقلة، نُقول (إعادة توزيع الدخل)
transferts sociaux	النُقول الإجتماعية

U

uniforme	متشاكل
uniformisation	تأحيد

V

valeur	قيمة
variable	متبدّل
variation (s)	تبدّل، تبدّلات
violence	عنف
vision	رؤية

pension	معاش
perception	إدراك
pervers	منحرف
plan	خطّة
plus value	فائض القيمة
paraxéologie	علم التغيير
précaire	عرضي
precarité	عرضية، وقتية
prestation	إعانة نقدية
principe	مبدأ
privation	حرمان، شظف
problème	مشكلة
protection	حماية
psychologique	نفسي
psychosocial	نفسي - اجتماعي
psychosomatique	جسدينفسي

Q

question	مسألة

R

raisonnement	برهان
rationalité	عقلانية
recession	ركود
réforme	إصلاح
regression	تراجع، نكوص
remuneration	ثواب
rentabilité	مردودية
rente	ريع، إيراد
repère	معلم
representation	تمثّل
résidu	فضالة، ترسّب
revendication	مطالبة
revenu	دخل
richesse	غنى

S

salarisation	استئجار (إتخاذ أُجراء)
scandale	فضيحة
sécurité	أمن، أمان

الفقر في البلدان الغنيّة

إن هذا المؤلَّف مخصّص للفقر في البلدان الغنيّة، أي للفقر في أوروبا الغربية وفي أمريكا الشمالية، بشكل أساسي. لقد اخترنا تحديد بعض المعالِم، واقتراح بعض التعريفات، وعرض بعض المناهج، ومناقشة بعض النظريات، وتقديم بعض المجادلات، كل هذا من أجل تنوير القارئ حول كل ما يقال ويُفعل في ميدان الفقر.

الـدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى

ص.ب. 921 سرت – هاتف: 6363170 –6363174